١١.٢

حوار كوني

٣ أعداد في السنة بلغات مختلفة

حديثٌ في علم الاجتماع مع داستن خوليان
خوانا سيتال
وليد إبراهيم

التّفاوتات العالمية والجائحة
كريم فيشر
كاجال بهاردواج
كاميليا دجيبانالا
كريستينا لسكاريديس
لاكي ستار مييانداراي
إ. فنكات رامنايا
فيها أماندي

أي دور جديد للدّولة؟
جولي فرود
أندرياس توفي
ريتشارد يارنثالار
بوب جيسوب
كلاوس دوري
وليد إبراهيم
دانيال موليس

آفاق نظرية
آرثر بوينو

حين يلتقي علم الإجماع بالفنّ
دجاني تيشر

كوفيد ١٩:
الجائحة والأزمة
مارغريت أبراهام
كارينا باتهياني
إستيبان توراس
محمود الذوادي
أليخاندرو بالفيني

القسم المفتوح

- موقع علماء الاجتماع في الساحة السياسية والمدنية
- التعتيم حول عنف الشريك الحميم في ترينيداد وتوباغو
- حول استحقاق رعاية العالم
- الإنسان باعتباره كائنا ثقافيا
- الهجمات الإرهابية في النرويج ٢٢ جويلية

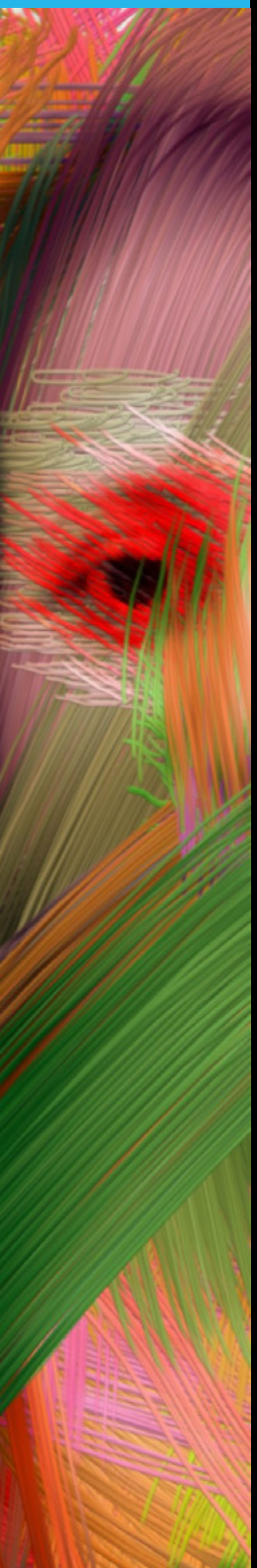

International Sociological Association

النشرة الأخبارية

العدد ٢ من السلسلة ١١ – أغسطس ٢٠٢١
https://globaldialogue.isa-sociology.org/

GD

تصميم ربيع محمصاني

> الافتتاحية

يتناول قسم «حديث في علم الاجتماع » في هذا العدد من حوار كوني التّطورات الرّاهنة التي يشهدها شيلي. حيث يتطرّق داستن جوليان أشهر الباحثين المتخصّصين في المجالات المتقاطعة لعلم الاجتماع والتاريخ، في هذه المقابلة التي أجرتها معه جوانا سيتل ووليد إبراهيم، إلى التطورات السياسية والاحتجاجات الاجتماعية والعمل غير المستقر في بلده، وكذلك العلاقة بين العلوم الاجتماعية والمجتمع.

لقد أدّت جائحة كوفيد ١٩ خلال السنة ونصف السنة الماضية إلى تغيّرات أساسية في الحياة اليومية واستدعت أزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية جديدة. وفي هذا المعنى سعت مجلّة حوار كوني جاهدة، منذ بداية تفشي الجائحة، وفي لحظة تاريخية غير مسبوقة، إلى اكتساب نظرة متعمقة في التّطورات الذي يشهدها العالم بأسره والتي فرضتها الجائحة. يمكن الاستدلال على ذلك في تنظيم كارين فيشر لندوة استقْصت فيها وبشكل منهجي الجائحة وأوجه عدم المساواة العالمية. حيث شملت إسهامات من الهند، وبيرو، والمملكة المتحدة، وجنوب إفريقيا. وبينما تجلّت أثار الجائحة التي طالت سكان العالم، «لسنا جميعنا في نفس القارب»، فقد أبان تطوير اللّقاحات وتسويقها و (نقص توافرها) أو افتقادها عن أثار بالغة في مجاليْ الصحة أو التعليم. انعكست في تفاقم أوجه التفاوتات العالمية بين البلدان الفقيرة والغنية، وبين الجنوب والشمال، والفئات المستضعفة التي تعاني بالفعل من المخاطر البيئية أو الأزمات الاقتصادية وتلك المجموعات القادرة على حماية نفسها.

من جهة أخرى، تناولت ندوتنا الثانية التغيّر الهائل في العلاقة بين الاقتصاد والدولة. حيث قام العلماء دُعاة مفهوم الاقتصاد التأسيسي بانتقاد مسألة التّحرر الاقتصادي الذي شهدته العقود الماضية، فقدّموا تحليلا لحدود فكرة النمو السائدة ونادوا باستحداث أساليب جديدة قادرة على توفير الخدمات في مجالات الرعاية الصحية والتعليم والغذاء والنقل العمومي، إلخ. مع الدعوة إلى تحسين البنى التحتية التي شكلتها المؤسسات الديمقراطية والتي تخضع لها. وفي خضمّ ادراكهم للدّور المتغير للدولة في مواجهة الوباء والاستجابة له، يتناول المؤلفون بالنقاش مدى تأثير ذلك في العلاقة بين الاقتصاد والسياسة على المدى البعيد، وكذلك أثرها في رسم التوجّهات من حيث الاتجاهات الاستبدادية أو الديمقراطية التي قد تفرزها، مثيرة معها مناخا مطبوعا بالتفاوتات، وكذلك إلى اختبار مدى تحدّي تدخّل الدولة الجديد لعلم الاجتماع.

يعيد آرثر بوينو في القسم النظري من هذا العدد، بناء الحقبة النيو ليبرالية للعقود الماضية التي أدّت إلى أزمات اقتصادية واجتماعية رفقتها أزمات طالت الطابع الذاتي وذلك من خلال التركيز على مسألة الاكتئاب، بوجود مكامن استنزاف، واستعراضه لمسألة التحوّل من ريادة الأعمال الذاتية إلى حالة الاستنفاد، ومن الإدراك الذاتي إلى الاغتراب، فضلاً عن تركيزه على تأثير الحركات الاحتجاجية والسياسات الاستبدادية وآفاق المستقبل.

يتمثّل اسهام الفنانة جيني تيشر في الجدال العام حول العمل الأساسي خلال الجائحة في شرحها لاثنتين من ملصقاتها. فيبدو تعليلها جليّا، بل ونراه أدلّ، على ابراز العمل غير المرئي ليكون أكثر بيانا.

يقوم القسم الخاص بجائحة كوفيد ١٩ تحديد بعض التحديات التي تواجه علم الاجتماع. حيث تتحول الجائحة إلى مصدر اجحاف وعنف يستدلّ عليها تحليل مارغريت أبراهام لكيفية تمشّي الجائحة مع العنف المنزلي المتفاقم بوتيرة مطّردة. كما تناولت كارينا باتهياني وإستيبان توريس مسألة تفاقم حالة عدم المساواة الاجتماعية. رفق ذلك بحث لمحمود الذوادي في التأثير المتنامي لخطاب الكراهية. كما سلّط أليخاندرو بلفيني الضوء في الجزء الأخير من هذا القسم على عمليات التّعلم لدى المجتمع.

أخيرا وليس آخرا، يعرض القسم المفتوح من حوار كوني أفكارا نظريّة لا سيما تلك المتعلّقة بالمفاهيم والتصوّرات للإنسانية ترفقها مناقشة للأحداث الأخيرة والتطوّرات المعاصرة في مختلف البلدان متناولا بالبحث مسألة العنف من ناحية والرعاية من ناحية أخرى. ■

بريجيت آولنباخر (Brigitte Aulenbacher) وكلاوس دور (Klaus Dörre)

> يمكن الاطلاع على حوار كوني بسبعة عشر لغة على موقع الجمعية الدولية لعلم الاجتماع ج د ع اج ISA website.

> ترسل المقالات المقترحة للنشر على العنوان globaldialogue.isa@gmail.com.

> فريق التحرير

المحرران: بريجيت آلونباخر، كلاوس دور

محرران مساعدان: يوهانا غروبنر، وليد إبراهيم

محرر مشارك: أربانا سوندار

محرران متصرفان: لولا بوسوتيل، أوغست باغا

مستشار: مايكل بورروای

مستشار إعلامي: خوان لاياراغا

محررون مستشارون: ساري حنفي، جيوفري بلايرز، فيلومين غوتييرس، إلويزا مارتن، ساواكو شيراهاشي، إيزابيلا بارلنسكا، توفا بنسكي، شيه جو جاي شن، يان فريتز، كويشي هوزيغاوا، هيروشي إيشيدا، غريس كونو، آلسون لوكونتو، سوزان ماك دانييل، إلينا أويناس، لورا أوسو كاساس، باندنا بوكاياستا، رودا ريدوك، منير السعيداني، عائشة ساكتانير، سيلي سكالون، نازانين شاه روكني.

محررون إقليميون:
العالم العربي: ساري حنفي (لبنان)، منير السعيداني، فطيمة الرضواني، حبيب الحاج سالم (تونس).

الأرجنتين: ماغدالينا ليومس، خوان باريكو، مارتن أورتاسون.

بنغلاديش: حبيب الخندكر، خير الشودري، محمد جاسم الدين، بيروي كريشنا بانيك، سابينا شارمن، سيباك كومار ساها، محمد جهير الإسلام، عبد الرشيد، سركر سوهيل رانا، جويل رانا، هلال الدين، مسدالرحمان، ب.م. ناجموس ساكيب، إشارات جاهان إيمون، شمس العارفين، ياسمين سلطانة، إكرام الكبير رانا، صلاح المأمون، شارمين أكتر شابلا، رومان برفيز.

البرازيل: غوستافو تانيغيتي، أنجيلو مارتنس جونيور، أندريزا غالي، ديمتري سرنوتشيني فانديس، غوستافو دياس، خوسي غيرادو نيتو، جيسيكا مازيني ماندیس.

فرنسا/إسبانيا: لولا بوسوتيل.

الهند: رشمي جين، نيدي بانسال، ساندیب ميل، براغيا شارما، مانيش ياداف.

أندونيسيا: كامنتو سونارتو، ناري نوغروهو، لوسيا راتيه كوسومادوي، فينا إيترياتي، إنديرا راتنا إيراواتي، باتينا ساراني، بيندكتوس هاري جوليانو، محمد شهيب الدين، دومنغوس إلسيد لي، أنطونيوس أريو سيتو هاردجانا، دينا تيريزا باكاسي، نور الإيني، جيجر ريانتو، أديتيا برادانا سيدياتي.

إيران: ريحانة جافادي، نياشي دولاتي، عباس شهربي، سيد محمد مطّلبي.

كازاخستان: أيجل زابيروفا، بيان ساماغامبت، عادل رودیونوف، ألمش تليسباييفا، كوتنيش تل، المغول موسينا، أكنور إيمانكول، ماديار ألديريانوف.

بولونيا: جوستينا كوسنسكا، جوناتا سكوفيا، سارا هيرزنسكا، فيرونيكا بييك، ألكساندرا فاغنر، ألكساندرا بيرناكا، جاكوب بازويسكي، آدم موللر، زوفيا بينزا غابلر، إيونا بيودزيوا.

رومانيا: رالوكا بوبسكو، ياسا-غابرييلا زامفيريسكو، لوليان غابور، مونيكا جيوجيسكو، إيونا يانوس، بيانكا ميخايلانا، فيرونيكا أونسيا، ماريا ستوزيسكو.

روسيا: إيلينا زدرافومسيلوفا، أنستازيا داور.

تايوان: وان جو لي، تاو يونغ لو، تسونغ جين هونغ، يو تشيا تشين، يو وين لياو، بو شونغ هونغ، كيرك زهي هاو، يي شو هوانغ.

تركيا: غول سورباسيوغلو، إيرماك إيفرين.

في هذه المقابلة مع داستن جوليان ، نناقش الاحتجاجات الجماهيرية الأخيرة في تشيلي ، والمنهجية التالية لوضع دستور جديد، وما هو الدور الذي يمكن لعلماء الاجتماع المشاركين أن يلعبوه هنا في مواجهة الهشاشة المنتشرة.

كشفت جائحة كوفيد -١٩ عن أوجه عدم المساواة القائمة في الثروة والدخل والجنس والعرق وفاقمتها داخل الحدود الوطنية، وأثرت بشكل جذري على نطاق عالمي. إن تطوير اللقاحات وتسويقها و(نقص) توافرها، وآثار الوباء من حيث الصحة أو التعليم ، تظهر وتزيد من عدم المساواة العالمية بين البلدان الفقيرة والغنية، والجنوب العالمي والشمال العالمي، والفئات الضعيفة التي تعاني بالفعل من العوامل البيئية. أو الأزمات الاقتصادية وتلك المجموعات التي تستطيع حماية نفسها.

تتناول هذه الندوة أسئلة حول العلاقة بين الدولة والاقتصاد. ويتناول المشاركون كيف ستؤثر استجابات الدول تجاه الوباء أيضًا على الأشكال المستقبلية للحكم وكيف يمكن فهم هذه الأشكال بالفعل من تدخل الدولة. وهل هناك شكل جديد من أشكال تدخل الدولة في طور التكوين، وإذا كان الأمر كذلك، فهل سيتخذ خصائص استبدادية أو ديمقراطية؟

تصدر حوار كوني بفضل الدعم السخي لمنشورات سايج (SAGE Publications)

> في هذا العدد:

الافتتاحية ٢

> حديثٌ في علم الاجتماع

علم الاجتماع في لحظات الأزمة:
مقابلة مع داستن خوليان. بقلم خوانا سيتال ووليد إبراهيم، ألمانيا ٥

> التّفاوتات العالمية والجائحة

جائحة كوفيد ١٩ والتفاوتات العالمية
بقلم كريم فيشر، النّمسا ٨

النّاس قبل الأرباح: نِداءٌ صارخٌ
بقلم كاجال بهاردواج، الهند ٩

اللّقاحات المضادّة لكوفيد ١٩: إماطة اللّثام عن وجه التفاوت العالمي التفاوتات العالمية
بقلم كامبلبا دجيانالا، جمهورية بيرو ١١

تكريس الفجوات القائمة بين الدائنين والمدينين
بقلم كريستينا لسكاريديس، المملكة المتحدة ١٣

التحدّيات التي تواجه الحدّ من الفقر والتقليص من عدم المساواة في أفريقيا
بقلم لاكي ستار ميباندازي، أفريقيا الجنوبية ١٥

الكوارث المزدوجة في الهند - أجندة عمل غير مكتملة
بقلم إ. فنكات رامنايا وفيها أماندي، الهند ١٧

> أي دور جديد للدّولة

الاقتصاد التّأسيسي عامل أساسي للتّجديد الاجتماعي
بقلم جولي فرود. المملكة المتّحدة ١٩

الإقتصادات الملائمة للمستقبل وعلاقتها بالدّولة
بقلم أندرياس نوفي وريتشارد بارنثالار، جامعة فيينا للإقتصاد والأعمال، النمسا ٢١

جائحة كوفيد ١٩: تفاعلات جديدة للدّولة والاقتصاد
بقلم بوب جيسوب، جامعة لانكستر، المملكة المتّحدة ٢٣

تدخّل الدولة: اللفياثان يعود من جديد! حالة الوبائية لفيروس كورونا وعلم الاجتماع
بقلم كلاوس دوري ووليد إبراهيم، جامعة فريدريك شيلر، ألمانيا ٢٥

كوفيد ١٩: صناعة المناطق غير الآمنة في ألمانيا
بقلم دانيال مولس، ألمانيا ٢٧

> آفاق نظرية

عقب الانكماش: الكائن ما بعد النيو ليبيرالي
بقلم آرثر بوينو، ألمانيا ٢٩

> حين يلتقي علم الإجماع بالفنّ

التمثيل البصري للعمل غير المرئي
بقلم دجاني تيشر، النمسا ٣٢

> كوفيد 19: الجائحة والأزمة

العنف المنزلي خلال الجائحة العالمية
بقلم مارغريت أبراهام، الولايات المتحدة الأمريكية ٣٤

أزمة كوفيد ١٩: علوم إجتماعية مستحدثة
بقلم كارينا باتهياني وإستيبان تورّاس ٣٧

التأثير العالمي المرعب لكوفيد ١٩
بقلم محمود الذوّادي، تونس، الأرجنتين ٣٩

سيناريوهات ما بعد الجائحة، بين التكيف والتعلّم الجماعي
بقلم ألبخاندرو بالفيني، الأرجنتين ٤١

> القسم المفتوح

موقع علماء الاجتماع في الساحة السياسية والمدنية
بقلم فرادي آلدو ماسيدو هوامان، المكسيك ٤٣

التعتيم حول عنف الشريك الحميم في ترينيداد وتوباغو
بقلم أمندا تشن بانغ، ترينيداد وتوباغون ٤٥

حول استحقاق رعاية العالم
بقلم فرانسيسكو لاروفا، سويسرا ٤٧

الإنسان باعتباره كائنا ثقافيا
بقلم محمود الذوّادي، تونس ٤٩

الهجمات الإرهابية في النرويج ٢٢جويلية ٢٠١١
بقلم بال هالفونسون، النرويج ٥١

”في كثير من الحالات ينمو الاقتصاد من خلال المعاناة البشرية والكارثة البيئية“
فرانسيسكو لاروفا

> علم الاجتماع في لحظات الأزمات

مقابلة مع داستان خوليان

داستن خوليان

الدّكتور **داستن خوليان** أكاديمي وباحث في معهد التاريخ والعلوم الاجتماعية بجامعة أوسترال دي تشيلي، شيلي. يعمل حاليًا كباحث رئيس ضمن مشروع «هشاشة العمل في المنطقة الكبرى الجنوبية من شيلي: التّقاطعات والأقاليم والمقاومة في مناطق مولي، ونوبله وبيوبيو، ولأوروكانيا (٢٠٢٠-٢٠٢٣) بتمويل من الوكالة الوطنية للبحث والتنمية في شيلي. وهو أيضًا باحث مشارك في معهد المجتمع والعمل والسياسة (SWOP) التابع لجامعة ويتواترسراند، جوهانسبورغ (أفريقيا الجنوبية). تخرج داستن جوليان من جامعة فريدريش شيلر في جينا، ألمانيا. ويبحث في قضايا مثل: عدم استقرار العمل والحياة، واستراتيجيات النقابات وتنظيمها، ومسألة الاستخراجية، وعلم الاجتماع العمومي، إضافة إلى البحث في مسألة العمل في بلدان الجنوب بشكل عام. يجري الدكتور داستن أبحاثه بالتعاون الوثيق مع المجتمع المدني ومع النقابات والمنظمات غير الحكومية.

يجري هذه المقابلة مع د. جوليان الباحثان المشاركان **جوانا سيتال ووليد إبراهيم (Johanna Sittel & Walid Ibrahim)**، قسم علم الاجتماع الصّناعي والاقتصادي في جامعة فريدريش شيلر في جينا، ألمانيا.

ما سبب اندلاع الاحتجاجات الاجتماعية ٢٠١٩ في شيلي؟ هل كان ذلك الانفجار الاجتماعي ردًا على ارتفاع تعريفة وسائل النقل العام؟ أم كانت تلك الزيادة مجرد القشّة التي قصمت ظهر البعير، أو الشجرة التي تخفي الغاب؟ حيث أن حالة الخدمات العامّة والصراعات القائمة تعبّر الكثير عن حالة المجتمع؟

تعود الاحتجاجات الاجتماعية تاريخيًا إلى الدستور الذي فرضته الديكتاتورية المدنية والعسكرية لأوغستو بينوشيه Augusto Pinochet (١٩٧٣-١٩٩٠)، بالإبادة المنهجة للقوى الديمقراطية وإجراء استفتاء مزوّر سنة ١٩٨٠. إذ تُعتبر تشيلي الدولة الوحيدة التي تحتفظ بدستور تم وضعه في ظل الدكتاتورية العسكرية على مستوى أمريكا اللاتينية. ويحمل التشبّث به وثباته في تضاعيف الحياة الاجتماعية سلسلة من التعبيرات التي تعود إلى حقيقة أنه مهد الطريق إلى اعتماد السياسات النيو ليبرالية بطريقة وحشية وكليّة. ومن هذا المنطلق، ظلّ المجتمع الشيلي على مدى خمسة عقود عرضة للمخاطر والنّهب بشكل مكثف، من خلال عمليّةِ سلعنةٍ جامحةٍ وغير معهودة.

لقد كان هذا جزءًا من توافق سياسي بين الائتلافين الإثنين اللذين حكما تشيلي منذ سنة ١٩٩٠، واللذان دأبا على مبدا استدامة أولوية النظام النيو ليبرالي الجديد على محو رين إثنين: يتمثّل المحور الأوّل في الثقة في السّوق كونه كيانا يسمح بتوفير الرفاه والتكامل الاجتماعي، ويتمحور الثاني في اعتبار دستور بينوشيه معرقلا لدمقرطة النظام السياسي. لقد سمّيت هذه الفترة (١٩٩٠-٢٠١٩) بـ«التحول الديمقراطي»، تضمنت اتجاها في التحول الديمقراطي التدريجي لاستعادة بعض أسس التعايش والتنظيم الديمقراطي للمجتمع. إلّا أنّ النظام والأطراف السياسية المؤسّسية قامت بحجب قنوات المشاركة وممارسة الأغلبيات لدور أكثر فعالية في صُنع القرار ، بينما بلغ النموذج الاقتصادي معدلات نمو عالية.

تم احتضان عملية ممنهجة من عدم الثقة ونزع الشرعية عن النظام السياسي مع إقصاء بالغ بليغ لجموع المواطنين. لقد شكّلت عمليات التواطؤ الاقتصادي، وقضايا التّمويل غير الشرعي للحملات الانتخابية، وإفلات رجال الأعمال من العقاب في محاكم العدل، وغيرها، بعضًا من أعراض المجتمع العالق في شرك شبكات النفوذ التي تم ترسيخها إبّان عهد الديكتاتورية. في خضم هذا، يُبيّن شعار «لقد استيقظت تشيلي» لحظة الوحي والتّمرد هذه، لحظة الضمير والتماهي والسلطة، تمامًا مثل

>>

قرار «إعلان الحرب» الذي اتّخذته الحكومة، وانتهاك حقوق الإنسان (٨٨٢٧ شكاوى رسمية مرفوعة لدى محاكم العدل) كما يقدّم الزجّ بالمتظاهرين في السّجن (يبلغ عددهم نحو ٢٧٤٣٢) تلخيصا جامعا حول الحسّ الاستبدادي والمحافظ والعسكري الذي كان سائدًا في السياسة الرسمية.

كما تجمع الاحتجاجات في شيلي بين المواضيع ذات الصلة بالعرق وبين المناطق الجغرافية المتنوعة للغاية. إذ يبني الشباب والنساء وكبار السنّ والسكان الأصليون والمهاجرون بصورة عفوية مخزون تحالفات ويطوّرون تنسيقا وتجانسا اجتماعيا. وعليه يتقارب الحاضر بالمستقبل من خلال لقاء جيلي حاضن للذاكرة السياسية في الأماكن الخاصة والعامة، حيث تجلى السياسي في الجماليات وفي الإبداع الفني، والموسيقى وفي الشوارع وفي المناطق الريفية على حدّ سواء، فضلا عن التجمعات والمناقشات والاستيلاء على الفضاءات الافتراضية، إلخ... وباعتبارنا مجتمعا، يعني هذا أننا شهدنا إعادة النظر في اِلتِحام ذا بعد ثقافي وسياسي ورمزي ضاربةٌ جذوره في العمق، التحاما يتداخل مع «الكرامة» بوصفها هدفا وعرفا. ونتيجة لذلك، فالبيّنُ في هذا الالتحام هو المقوِّمُ الرّئيسي والتّأسيسي للمجتمع الشيلي، من حيث عقده الاجتماعي، وأسسه، ودستوره.

كيف تبدو عملية صياغة الدستور في هذه اللحظة؟ هل من بروز لأي جهة فاعلة في هذا السياق؟ وأيّ دور للعلوم الاجتماعيةّ وهل ثمّة صعود هيمنة للخبراء القانونيين على المشهد؟

لقد تمّ قبل عام واحد من هذه الاحتجاجات تنظيم استفتاء وطني في ٢٦ أبريل ٢٠٢٠ شارك فيه أكثر من ٧ ملايين شخص حيث صادق أكثر من ٧٨ بالمائة من الناخبين، أي حوالي خمس ملايين و٨٠٠ شخص على الحاجة إلى صياغة دستور جديد، فضلاً عن ضرورة صياغته من قبل نواب منتخبين في مجلس (مؤتمر تأسيسي)، دون مشاركة أعضاء الكونغرس. جدير بالإشارة تصويت حوالي ٥٠ بالمائة من الناخبين المسجلين في العملية الانتخابية حيث تمّ تحديد معدّل مشاركة تاريخي يعود إلى الطابع التّطوعي للاقتراع.

تُنجَز حالًا عملية وضع الدستور في خضمّ لحظة فارقة، حيث ستنظّم انتخابات أولئك الذين سيؤلفون الجمعية التأسيسية في ١١ أبريل[1]. لقد تضمّن مبدا تركيبة الجمعية التأسيسية سلسلة من المناقشات حول التكافؤ بين الجنسين ومشاركة الشعوب الأصلية، والتي لم تكن خاضعة للانتخابات ولكن لتدخل الحكومة والضغط السياسي. لقد تطلّب ذلك يقظة مستمرة في عمليات صنع القرار في الكونغرس. وأبرزت هذه اليقظة الجماعية الاستحواذ المؤسسي التي تمّت من خلاله العملية، حيث اكتسبت اللحظة التأسيسية معنى سياسيًا جديدًا ألا وهو إعادة إحياء نظام الأحزاب.

ورغم أن الانتفاضة اتّسمت بحساسيةِ مناهضة مبدا الأحزاب مركّزة في ذلك على العمل الجماهيري ومنتقدةً للنظام السياسي، إلا أن أجهزة الدولة هي التي انتهى بها المطاف إلى توجيه العملية التأسيسية وتشكيلها. حيث واجهت القوى المستقلة وترشيحاتها سلسلة من المعوقات والتفاوتات مقارنة بالمرشحين من أعضاء الأحزاب السياسية، كما يتبيّن ذلك في الصعوبات التي أتت عليها عملية تسجيل المرشحين وفي صعوبة التمويل وفي الفوز بحيّز المشاركة في وسائل الإعلام وغيرها... مما أعاق تنظيم القوى المستقلة التي كانت تعاني حتى ذلك الحين من التشتّت والانقسام على نطاق واسع.

تجدر الإشارة إلى أن الجائحة حدّت من مجالات النقاش والاجتماعات من أجل مناقشة المقترحات وإعدادها وبلورتها. فكان للعلوم الاجتماعية الدور في تعزيز سلسلة من الأفكار تجسّدها رؤية نقدية ونظرة تمحيصيه للعملية، ويسودها موقف الإدانة والوعي الجماعي لانتهاكات حقوق الإنسان، وما إلى ذلك، باضطلاعها بالدور العمومي تاركة بذلك العادات الأكاديمية، ملتقطة للحظة التاريخية ومنفتحة على تحدياتها. ومع ذلك، فإن جلّ تدخلات العلوم الاجتماعية تلك ظلّت منحصرة في الفضاء الافتراضي ومقتصرة على وسائل الإعلام التقليدية للكتب والمقالات العلمية وغيرها، مما أعاق تأثيرها وجسامة نطاقها. ومع ذلك، فقد أوجد ذلك إحساسًا عامًا بالعلاقة بين الالتزام والعلم (العلوم) والمعرفة.

أي جزء من أعمالك العلمية الاجتماعية التي أدّت في رأيك دورًا خاصًا في الخلافات السياسية التي ميزت تشيلي مؤخرًا؟ هل ثمّة مجالات أو مشاكل ذات الصلة بشكل خاص في الجمع بين العلوم الاجتماعية الملتزمة وبين العمل السياسي؟

تتمثّل أعمالي العلمية في تسليط الضوء على هشاشة العمل والحياة. لقد كرّست كل جهودي في تبيان خصائص العمل والمعيشة في المجتمع الشيلي بالنظر إلى العناصر الثقافية والذاتية والاقتصادية والإقليمية المتضمّنة في تقاطعات السلطة. وذلك في سعي إلى إرساء منهاج عمل محلي-إقليمي بالتعاون مع المنظّمات الاجتماعية والبيئية والمنظّمات النقابية وإلى نسج روابط مع شبكات البحث العالمية إضافة إلى هدف تعزيز تماسك الأوساط العلمية الاجتماعية الوطنية التي تعنى بدراسات العمل.

لقد سمح لي البحث في عملية عدم الاستقرار الاجتماعي وعالم العمل من الإدراك المباشر لكيفية تحديد العمل والتوظيف والبطالة بصفتها مواقع بالغة الأهمية للظروف المعيشية للناس. قد وضعت جودة التوظيف والأجور والأتمتة والدخل وإدخال المنصات وضعف منظومة الحقوق الاجتماعية جام حملها من الضغوطات على حياة الناس. ومثّلت المديونية، والبحث عن وظائف موازية أو على أكثر من وظيفة، جزءا من هذا التباين بين الكرامة وبين هشاشة الحياة. إذ باتت العديد من هذه المصاعب جزءا أساسيا من المشكلات التي تفرزها الخلافات السياسية والاجتماعية في شيلي مبرزة في الآن نفسه هشاشةَ وضعيّة الشباب والنساء والمهاجرين وكبار السنّ، إلخ...

هل يتوجّب على العلوم الاجتماعية الاضطلاع بمسؤوليتها، لا سيما عندما تصبح الصراعات من المسائل البارزة؟ أم تعتقد أنها تعتمل في سياق إطار زمني مختلف، على الأرجح على المَدى الأطول؟

ثمّة العديد من الأفراد وفرقُ عملٍ تسعى إلى تعزيز تواصل هذه الجسور بين علم الاجتماع وبين المجتمع وتتشوّف إلى إبراز أهميّة المعارف العلمية والتأكيد على مكانتها في عملية صنع القرار واتّخاذ الإجراءات وضرورتها في التّداول الديمقراطي. إن ما ينبغي تجاوزهُ في الفترة الراهنة هو ذلك البون بين مجال البحث وبين الفضاء العام، لا سيما نشاط الحركات الاجتماعية. في واقع الأمر، تعطي العديد من الحركات مثال الحركة النسوية والحركات البيئية وغيرها من الحركات نموذجا يحتذى به يتيح لنا بناء فكرة عن هذه التفصيلات.

أمّا من جانبها، تغدو مسؤوليات العلوم الاجتماعية أكثر وضوحًا في لحظات الأزمات. فغالبًا ما يشكّل الصراع أحد أعراض الأزمة وفي الآن ذاته باكرة التغيير. وغالبًا ما تحوز هذه العملية موقعًا مرجعيًا في العلوم الاجتماعية. أنا شخصياً، أعتبر ممارستي لعلم الاجتماع استجابة للضّرورة الملحّة. وتلك هي الحرب التي أطلق عنانها ضدّ المجتمع، وأفعال النهب والسلب والوضع المحفوف بالمخاطر، والتي كنت مضطرّا أن أتصرف / أفعلها بإحساس دائم للظروف الراهنة، والتي تعدّ جزءا من الاحتمالات ذاتها لزمنية دقيقة هشة بائسة وغير مستقرة. أعتقد بأن كلّ هذا ينطوي على تناقضاته وسلبياته بسبب إعاقته لفكرة المستقبل (الذي يمكن أن يحمل في طياته غياب فكرة اليوتوبيا)، لكنه يعطي دروسا في الوقت نفسه لأسلوب جديد وأكثر عملية وفاعلية في صوغ وإقامة يوتوبيا داخل المعرفة.

<<

هل تمّ إدراك نتائج بحثك بصفة متاحة للجمهور وخارجة عن مجال العلوم؟ وهل ثمّة اهتمام من الجهات الفاعلة السياسية بنتائج أبحاث العلوم الاجتماعية؟

تثبت لي تجربتي أن هذه هي الحال حقا. إلا أني أعتقد أن مكمن السؤال بعيد عن إدراك النتائج بل يتمثّل في كيفية السعي إلى بناء السّبل والشبكات حيث تبادلُ المعارف والتحاور فيها وتقاسمها وإعادة إنشائها. وهذا لعمري اتصالي الثّابت بالمنظّمات والجمعيات والنقابات وغيرها. فنحن نسعى إلى تعبئة خططنا البحثية في علاقة بالمشكلات التي نُحدّدها في الواقع والمستندة إلى تشخيصات نابعة من فضاءات الحوار تلك. هدفنا في ذلك وضع منهاج متناغم مع التحدّيات العلمية العالمية ومع المشكلات العامة في المنطقة.

في هذا السياق تمّ انشاء ‹فريق بحث دراسات العمل من الجنوب›(GETSUR) وهو منهاج عمل محلي –إقليمي يعتمد على شبكات البحث العالمية ويهدف إلى تعزيز نسيج المنظمات الاجتماعية والنقابية. يمحور عملنا حول تشجيع التآزر والتكافل مع احتياجات المنظمات النقابية، والتي أتحنا لها فضاءا في الجامعة، سواء من حيث البنية التحتية والخدمات اللوجستية، وكذلك من حيث القدرات المعرفية والبحثية لمعالجة مشاكل محددة في مجال التدريب والمعلومات، و / أو التفكير.

تعدّ انتفاضة أكتوبر بالفعل علامة بارزة بالغة الأهمية في العلوم الاجتماعية. فنحن نشهد بصفتنا علماء صحوتنا الذّاتية، وإمكانية حضورنا الفعلي في خضمّ هذه الصحوة. كذلك، تمثّل تأدية دورنا كفاعلين فيها إنعاشا وانتعاشا. أعتقد أن مفهوم الهشاشة وعدم الاستقرار يوفر أحد الخيارات المتعدّدة للسماح لنا بالسير في هذا المسار.

تتمحور موضوعات البحث الخاصة بك في عدم الاستقرار، وانعدام الأمن في سوق العمل، وكيفية مساهمتها في إعادة إنتاج المجتمعات. ومع ذلك، فقد شاركت أيضًا في المشاريع التي شملت الأحياء والمؤسسات الحكومية في مدينة تيموكوTemuco المعنية بإعادة رسكلة النماذج. هلا أخبرتنا قليلاً عن هذه التجربة البحثية وتحديد المشكلات والتحديات الخاصة بهذا النوع من البحث الاجتماعي؟

بالطبع. ظهرت هذه التجارب من خلال اتباع أنواع من المواضيع التي أتحسسها خلال هذه الفترة والتي، بين الفضول والبيداغوجيا والادراك، تقودني إلى التعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى في الفضاء المحلي. أذكر من بين تجارب إعادة الرسكلة التي ساهمت في تطويرها تعاوني مع منظمة غير حكومية تشيلية تدعى شبكة العمل من أجل الحقوق البيئية Red de Acción por los Derechos Ambientales (RADA)، وهي منظمة تتعامل مع مختلف الحركات الاجتماعية ومجتمعات مابوتشي والمنظمات الإقليمية في منطقة لا أراوكانيا ووالمابو. تتمثّل استراتيجية هذه المنظّمة وخطتها في بلوغ «صفر قمامة» لإدارة النفايات ومعالجتها في مدينة تيموكو، حيث نجحت سنة ٢٠١٧ في اقتراح مشروع لإنشاء صندوق عام من أجل حماية البيئة.

لقد انطلقنا في هذه التجربة بعد عملية إغلاق مكب نفايات المدينة في ديسمبر ٢٠١٦، والذي كان يعمل منذ عام ١٩٩٢. إذ انهار المكب وتسبب في تلويث المياه الجوفية للموقع. لقد أقيم هذا المكبّ في وسط ٢٢ جماعة الشعب المابوتشي في مابوتشي في الجزء الغربي من المدينة. إذ أثبتت العديد من الدراسات والتحقيقات العواقب الوخيمة التي لحقت بصحة الأشخاص الذين يعيشون حولها. كما واستثمرت الحكومة في الخدمات العامة والبنية التحتية كنوع من التخفيف الملتبس لعواقب التضحية البيئية. فقد كان لمخاطر التلوث أثر على الاقتصاد المحلي وظروف المعيشة وعلى البيئة. ورغم ذلك، وفي خضم الظروف المحفوفة بالمخاطر، وجد العديد من الناس في مكب النفايات إمكانية للإقتتات اقتصاديًا من خلال إعادة رسكلة النفايات وبيعها.

وهكذا قمنا سنة ٢٠١٦ بمسح أرضيّ يضمّ القائمين برسكلة النفايات غير الرسميين وجامعي القمامة على مستوى المكبّ. قبل إغلاق المكب، تعاونت مع شبكة العمل من أجل الحقوق البيئية RADA في تكوين سويّا اتحاد القائمين بالرسكلة الذي ضمّ ٦٢ عضوا، ينتمي البعض منهم إلى القطاع من رجال ونساء إلى مابوتشي، وينتمي البعض الآخر إلى الأحياء الفقيرة في تيموكو. يعتقد جلّهم بأن هذا العمل يعتبر وظيفة عائلية. جدير بالإشارة أنّه رافقني في هذه المهمة طالب علم الاجتماع كان قد قام ببحث حول عملية الإغلاق وتوليد بدائل اقتصادية للرسكلة. كانت تلك هي اللحظة التي واجهنا فيها اقتراح الاتحاد بالبحث عن مساحة اقتصادية للعيش تطويرها، حين فكرنا في اقتراح مشروع حماية البيئة بطريقة إكولوجية.

في رأيك، كيف يرتبط مجالا البحث - الهشاشة والمبادرات البيئية المحلية - ببعضهما البعض؟

أعتقد أن أسلوب ترابطهما يمكن أن يتجسد من خلال التجربة التي كنت أخبرتكما عنها. في هذه التجربة انطلقنا في العمل على عقدة أولى من الترابط القائم ألا وهي عدم استقرار القائمين على الرسكلة في عملهم اليومي وهشاشة سكان مابوتشي الذين يعيشون في القطاع ويكابدون العنصرية البيئية لمكب النفايات. كان كلا النوعين من الهشاشة متشابكين بطريقة تتيح غدراك مسألة التنمية والمجتمع والعمل والطبيعة والحياة. حيث كان المكب واقامته وتشغيله واغلاقه موجودين في دائرة الصراع.

أبرزت لنا القمامة، بصفتها منتوجا لمجتمع يرتكز على الاستهلاك وكأهمية مادية لغياب الاستدامة البيئية، كيف تضاعف منسوب عدم الاستقرار حولها. عمال يقتاتون من القمامة. الناس على استعداد لتناول الطعام أو البحث عن الطعام بين القمامة. الفقر المدقع والاستبعاد الاجتماعي. ولهذا السبب، أدت السمة غير الرسمية للعمالة قبل إغلاق المكب والتي كانت سائدة في الرسكلة إلى منطقة جديدة من الاقصاء الاجتماعي، والذي حال دون رسم استراتيجيات للمثابرة والإعاشة والكفاف. لا يمثّل تشكيل النقابات العمالية ضمانًا للقوة السياسية لأن الإطار المؤسسي تؤدّي إلى هشاشة المنظمات العمالية، ولكنه، وفي الآن نفسه، يسمح لنا بالتفكير في شكل ترابطي لوضع البدائل.

هناك سلسلة من الأزمات التي تهدد الوجود البشري ومن ثم التكاثر، الذي لم يعد معرّضا للخطر لم تعد موضع خطر، بل بالأحرى خطر يداهم هشاشة الحياة. أعتقد أن الخلافات السياسية الراهنة قد اضطلعت بحساسية سياسية وغذّتها، لا سيما الحركات النسوية والبيئية والحركات التحررية للمعرفة، والتي تدعونا لإعادة التفكير في الشعور بالضرورة الملحة وبالأزمة والالتزام في مواجهة رأسمالية الحرب الجشعة والمتوحشة. ■

توجّه كلّ المراسلات إلى داستن خوليان على البريد الإلكتروني <dasten@gmail.com>

[1] تمّ تأجيل الانتخابات بسبب الجائحة. وستجرى يومي ١٥ و١٦ ماي ٢٠٢١.

> جائحة كوفيد والتفاوتات العالمية

بقلم **كارين فيشر**، جامعة يوهانس كيبلر، النمسا

”يُعد فيروس كورونا COVID-19 تحديًا عالميًا أكثر الحاحا. فكلما اقتربت المشكلات وزاد التحدي، كلما ضاق الأفق وأصبح نطاقه منحصرا، في منظور قومي أو حتى أضيق.“

ما من أحد في منأى عن فيروس كورونا الذي لا يستثني أحدا ولا يعتبر الحدود الوطنية. فمؤشر التنمية البشرية (HDI) المقياس المجمّع للتعليم والصّحة ومستويات المعيشة آخذٌ -وفقًا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي- سبيله نحو الانحدار ولأوّل مرّة منذ سنة ١٩٩٠. ومن المتوقع أن يزداد الوضع تفاقما وأن تطال آثار هذا التدهور معظم بلدان العالم دون تمييز- الغنية منها والفقيرة على حدّ السواء.

لا ينبغي أن تثير هذه الملاحظة ’متخيّلا متكافئا‘، « إذ تبرز لنا كوفيد ١٩ أننا لسنا جميعنا في قارب واحد. فعلى حدّ قول الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش «ففيما نطفو جميعًا على نفس البحر، من الواضح أن البعض ينعم بالجلوس في يخوت فاخرة، بينما يتشبّث البعض الآخر بالحطام المنجرف». لقد كشفت الجائحة عن أوجه عدم المساواة القائمة في الثروة وفي الدّخل وعلى مستوى الجنس والعرق وغذّتها- داخل الحدود الوطنية، ولكن إلى حد هائل وبشكل بارز على نطاق عالمي.

يمكن ملاحظة الآثار غير المتكافئة إلى حدّ كبير للجائحة على عدّة أصعدة، مرورا بالأسرة إلى المستوى دون الوطني وصولا إلى الصعيد الوطني. تركزّ المساهمات في تضاعيف هذا القسم الخاص على زاوية رؤية عريضة بشأن أوجه عدم المساواة – مثال الانقسام بين الشمال والجنوب. إذ تبرز ثلاث موضوعات عدم المساواة الراسخة بين البلدان الغنية والفقيرة والتي تتضمّن عدم المساواة في النّفاذ إلى اللقاحات والأدوية والتكنولوجيات الخاصّة بكوفيد ١٩، إضافة إلى عبء الديون السيادية والعلاقات المالية غير المتكافئة، والاستهداف غير المتكافئ لمخاطر لتغير المناخ.

يسلط المقال الأول بقلم كاجال بهاردواج Kajal Bhardwaj الضوء على الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وبالصحة العامة أو أو ما يطلق عليه باتفاق تريبس TRIPS لنظام التجارة العالمي الحالي الذي يعطي حقوق الملكية الفكرية والأرباح الخاصة قيمة أعلى من قيمة حق الإنسان في الصحة. وبذلك، تحفّز حقوق احتكار الشركات على ما يعتبر وبشكل متزايد «تمييزا عنصريا للقاح» أو «إمبريالية اللقاحات» وهو التّدافع غير المتكافئ وغير المنصف والمروّع للاستيلاء على لقاحات كوفيد ١٩. أما مساهمة كاميلا جيانيلا Camila Gianella في هذا القسم فتتمحور حول زيارتها إلى البيرو كأحد المواقع التي تمثّل ميدان معركة عالمية غير متكافئة في اقتناء التّطعيم. لقد صنّفت شركة Pfizer بلد كاميلا جيانيلا الأصلي البيرو في أسفل قائمة التوريد بعد رفضها لبعض بنود اتفاقية استجلاب اللقاح - على الرغم من أن البيرو كان يعاني حقًا من أعلى معدلات حالات كوفيد ١٩ ومسجّلا لأعلى معدلات الوفيات في أمريكا اللاتينية.

يدفع كلّ من الجائحة وما نجم عنها من ركود عالمي البلدان إلى الوقوع في مصيدة المديونية. ولا يعتبر هذا معضلة البلدان الفقيرة وحدها. لقد خلص تقرير مرصد الديون السيادية العالمية لسنة ٢٠٢١ (*Global Sovereign Debt Monitor 2021*) استنادا إلى مسح ذي الصلة أنّ ١٣٢ دولة من أصل ١٤٨ التي شملها الاستطلاع في الجنوب العالمي هي دول مثقلة بالديون السيادية المستحقة. تبيّن كريستينا لاسكاريديس Christina Laskaridis المناطق الجغرافية غير المتكافئة للديون السيادية في ظل جائحة كوفيد ١٩، موضّحة أن السياسة المتعلقة بالديون ليست سوى لعبة السلطة العالمية التي يطال أثرها الهائل الظروف المعيشية. تضيف لاكيستار مياندازي Luckystar Miyandazi في هذا السياق إلى ذلك التفاوت الجغرافي الكوني لجني الأرباح غير المتكافئ: إذ تتمّ عملية استخراج التدفقات المالية غير المشروعة من أشدّ دول العالم فقرا لتستوطن في جيوب الأفراد و «الشركاء» التجاريين، ومقرّات الشركات متعددة الجنسيات والملاذات الضريبية في العالم الشمال. وتشير مياندازي في مقالها أن إفريقيا تخسر كل سنة ما يناهز إجمالي التدفقات السنوية الإجمالية للمساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي. ثمة تداخل وثيق بين استخراج التدفقات المالية وسداد الديون المستحقّة. لقد ساهمت الجائحة في أكبر تدفق لرأس المال من البلدان النامية في الوقت الذي تحتاجه الدول لتوسيع نطاق الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية استجابة للجائحة. ممّا ينمّي مخاطر القدرة عى سداد الديون. ويعني أن هذه البلدان غير قادرة على الاحتفاظ بالمال وتفتقر إلى حيز مالي لضخ الأموال في اقتصاداتها أو تمويل برامج الحماية الاجتماعية الخاصة في استجابتها لجائحة كوفيد ١٩ لمعالجة المشكلات الناجمة عن جائحة كورونا العالمية. وعليه، ستؤدي التزامات سداد الديون والتدفقات المالية غير المشروعة إلى زيادة خنق اقتصاداتها وإعاقة التنمية طويلة الأمد، على الشكل الذي توضّحه ميانداري في مثال زامبيا.

أخيرًا وليس آخرًا، لفت إي فينكات رامنايا E. Venkat Ramnayya وفيها إماندي Viha Emandi الانتباه إلى ما يسمونه «الكوارث المزدوجة»، حيث يتنامى كلّ من فيروس كورونا والهشاشة الإكولوجية إلى حد كبير في بعض المناطق في الهند. يبرز هذا المقال أن تأثير الجائحة الاجتماعي والاقتصادي والأضرار الوخيمة التي تلحقها يتفاقم أكثر بسبب الكوارث البيئية مثل استنفاد المياه أو الفيضانات أو الكوارث ذات الصلة بالأعاصير. ومرة أخرى، فإن تداعيات الكوارث ذات الصلة بالأعاصير والحوادث البيئية موزعة على نحو غير متساو وتؤثر في المقام الأول على من هم أكثر تضررا حقًا وبشكل غير متناسب من الجائحة.

يُعد فيروس كورونا تحديًا عالميًا أكثر الحاحا. ومع ذلك، فكلما اقتربت المشكلات وزاد التحدي، كلما ضاق الأفق وأصبح نطاقه منحصرا، على ما يبدو، في منظور قومي أو حتى أضيق. نداء صارخ وصيحة فزع يطلقها المساهمون في هذا القسم: *لا أحد في أمان حتى يصبح الجميع في أمان!* ■

توجّه كلّ المراسلات إلى كيرين فيشر على البريد الإلكتروني <Karin.fischer@jku.at>

> سلامة النّاس قبل الأرباح: نِداءٌ صارخٌ بشأن كوفيد ١٩.

بقلم **كاجال بهاردواج**، محامي، دلهي الجديدة، الهند

جلوبال جستيس ناو، وحملة إسقاط حملة تلقيح الشعب من أجل المساواة العالمية في اللقاحات في مكاتب جمعية صناعة الأدوية البريطانية، وستمنستر، لندن ، ٢٠٢١.
الائتمان: فليكر: جيس هيرد / جلوبال جستيس ناو.

وجهت منظمة التجارة العالمية (WTO) سنة ٢٠٠١ تأثير التزامات الملكية الفكرية (IP) المنصوص عليها في اتفاقها متعدد الأطراف، اتفاق تريبس TRIPS، بشأن الجهود العالمية للتصدي لوباء فيروس نقص المناعة البشرية HIV. حينها، رفعت شركات الأدوية متعددة الجنسيات دعوى قضائية ضد رئيس جنوب إفريقيا نيلسون مانديلا بسبب أحكام قانونية تسمح باستيراد العلاج الميسر التكلفة لفيروس نقص المناعة البشرية. وهو الأمر الذي منح هذه الشركات، بصفتها حاملة لبراءات اختراع بشأن العلاجات، كسب أرباحا وتتقاضى عشرات الآلاف من الدولارات، في حين لا تتجاوز تكلفة الأدوية الجنيسة لعلاج فيروس نقص المناعة البشرية دولارًا واحدًا في اليوم. وزعمت الشركتان أن الإجراءات التي اتّخذتها جنوب إفريقيا انتهكت اتفاقية تريبس. أدى السخط العالمي ضد شركات الأدوية، وكبح جماحها، بسبب إقامتها للدعوى إلى اعتماد جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية لإعلان الدوحة بشأن اتفاق تريبس والصحة العامة. وأكد إعلان الدوحة هذا حق الدول في تفسير اتفاق تريبس على نحو يدعّم حقها في حماية الصحة العامة وضمان نفاذ الجميع إلى الأدوية.

> جائحة كوفيد وقيود اتفاق تريبس TRIPS

بعد عقدين من الزمن، استجدّت جائحة أخرى، كوفيد١٩ لتدفع بثلثي أعضاء منظمة التجارة العالمية بالمطالبة بالتخلّي عن التزامات الملكية الفكرية بموجب اتفاقية تريبس. لقد مكّنت مَواطن المرونة المتضمّنة في اتفاقية تريبس لتيسير النفاذ إلى الأدوية في البلدان التي تفتقر إلى القدرة على التصنيع والتي أبرزها إعلان الدوحة والمتمثّلة في -التراخيص الإجبارية، والواردات الموازية، أو معايير الأهلية لبراءة الاختراع الصارمة- البلدان من النّفاذ إلى علاجات فيروس نقص المناعة البشرية والتهاب الكبد الوبائي والسرطان وأمراض القلب بأسعار معقولة. إلّا أن مقترح دولتي الهند وجنوب إفريقيا الراهن يدفع بأن المرض سريع الحركة وسريع التحور والمعدي مثل كوفيد ١٩ يتطلب تنازلاً كاملاً عن العراقيل التي تفرضها الملكية الفكرية مما يسمح للبلدان وللمنافسين بالحرية في متابعة البحث والتطوير وإنتاج لأي التكنولوجيات الصحّية - دون هدر للوقت في مفاوضات الترخيص المعقّدة، ودون خوف من دعاوى قضائية بملايين الدولارات للتّعدي على الملكية الفكرية، ودون الخوف من الضغوط التجارية التي تفرضها الدول الغنية.

ومن منطلق إعطائها الأولوية للربح قبل سلامة الناس تعتقد الدول الغنية، كما هو متوقّع، بأن الملكية الفكرية لا تخلق حواجزا. إلّا أنّ الدّليل أثبت عكس ذلك في الذكرى السّنوية الكئيبة للجائحة. حتى وبالإضافة إلى تركيز الاهتمام العالمي على ما يعتبر، وعلى نحو متزايد، «تمييزا عنصريا للقاحات» وهو التدافع غير المتكافئ وغير المنصف والمروّع للقاحات كوفيد ١٩، فقد عزّز هذا التّفاوت، ومنذ اللحظة الأولى، النّفاذ إلى الأقنعة والتقنيات التشخيصية والمعدات والعلاجات.

<<

في وعي الجمهور عامة فإن تحقيق المدى وقوّة حماية الملكية الفكرية ربما أتت مع خبرِ أنّ باحثين إيطاليين يعملون على طباعة ثلاثية الأبعاد لصمامات جهاز التنفس الصناعي قد يواجهون تهمًا قضائية من طرف حائزي حقوق الملكية الفكرية .إذ طلب أحد أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي من شركة ثري إم ٣M ، وهي شركة تمتلك مئات براءات الاختراع لتصميمات الأقنعة التي تفرضها بقوة، التخلي عن براءات اختراعها بهدف الترفيع في التزويد. كما أذعنت شركة الأدوية روش Roche وأجبرت تحت التهديدات بالإجراءات القضائية على الكشف عن وصفة اختبارات كوفيد ١٩ في هولندا. قد يخضع سعر Cepheid البالغ ١٩,٨٠ دولارًا أمريكيًا للاختبار التشخيصي السّريع لكوفيد ١٩ لمدة ٤٥ دقيقة على الانخفاض ليصل إلى ٥ دولارات أمريكية، الأمر الذي أثار الإدانة من جمعيات المجتمع المدني. أمّا شركة غيلياد ساينسز US MNC Gilead فهي تبيع دواء ريمديسيفير Remdesivir المضاد للفيروسات بسعر ٢,٣٤٠ دولارًا أمريكيًا. في حين تتقاضى حفنة من أصحاب التراخيص الذين يزودون عددًا محدودًا من البلدان النامية مبلغ ٣٢٠ دولارًا أمريكيًا. تجدر الإشارة إلى توقّع الباحثين في جامعة ليفربول بانخفاض أسعار الإنتاج الضخم ليبلغ أقل من ٦ دولار أمريكي.

في الوقت الذي تقوم فيه الدول الغنية بتلقيح شخص واحد كل ثانية، فإن معظم الدول الأشدّ فقرا لم تُقْدِم حتى على جرعة واحدة. ثمّة قدرة كبيرة على تصنيع اللقاحات في بلدان الجنوب، لكنها تُجابه حقل ألغام قانوني لحماية الملكية الفكرية بما في ذلك براءات الاختراع والأسرار التجارية وحصرية البيانات، يعيق سبيلها. تُبرز البيانات التي أفاد بها المكتب الأوروبي لبراءات الاختراع EPO توفّر مئات براءات الاختراع المتعلّقة بلقاحات فيروس كورونا. وتشير الدراسات إلى أن براءات اختراع اللقاح تجنح نحو اتّسامها باتساع النطاق إلى أبعد حدّ لتشملَ المكوّنات وتقنيات المعالجة والفئات العمرية ونُظم الجرعات. تسمح حماية الأسرار التجارية لمنتجي اللقاحات بالتمسّك بالخبرة التي يمكن أن تساعد الشركات المصنعة الأخرى على سرعة توسيع نطاق الانتاج، في حين ستخلق البيانات وحصرية السوق على الأرجح حواجز أعلى في مواجهة عملية التسجيل.

> تعميق الفجوة بين الشمال والجنوب بشأن العلاج

كان ينبغي أن يكون لقاح أسترا زينيكا Oxford-AstraZeneca متاحًا للإنتاج الضخم بموجب تعهد جامعة أكسفورد الأصلي بالترخيص غير الحصري للملكية الفكرية بشأن تقنيات كوفيد ١٩ الخاصة بهم. وبدلاً من ذلك، تم إبرام صفقة حصرية مع AstraZeneca أسترا زينيكا، التي دخلت في تراخيص فرعية سرية مع بعض الشركات المصنّعة. يتبيّن أنّ الطاقة الإنتاجية تظلّ بوضوح غير كافية حيث تدفُّقُ الجرعات من الهند إلى بعض البلدان النامية. كما لم يتم الوفاء بوعد التسعير غير الهادف للربح، حيث ورد أن البلدان الفقيرة تدفع ما بين ٣ و٨ دولار أمريكي للجرعة الواحدة.

ومن المثير للاهتمام، كانت الدول الغنية مثال فرنسا وألمانيا وكندا من بين أول أوّل الدول التي اعتمدت تدابير قانونية من اتخذ تدابير قانونية لتيسير عملية التراخيص الإجبارية لـكوفيد ١٩. وأصدرت دولة إسرائيل ترخيصًا إلزاميًا بمضادات الفيروسات ريتونافير، ولوبينافير Lopinavir / Ritonavir. تلتها المجر وروسيا بإصدار تراخيص إجبارية لـدواء ريمديسيفير Remdesivir. غالبًا ما تؤدي الإجراءات الحكومية لإزالة قيود الملكية الفكرية إلى قيام الشركات بتعديل سلوك التربّح والاستغلال فيما يتعلق بالملكية الفكرية. لقد أدى الترخيص الإسرائيلي الإجباري إلى إعلان شركة الأدوية آبفي AbbVie أنها لم تعد تطبق براءات الاختراع الخاصة بها عالميا على كلّ من ريتونافير و لوبينافير Lopinavir / Ritonavir كما كانت. قدمت مجموعات المرضى في الهند وتايلاند والأرجنتين طعونًا بشأن براءات الاختراع في ريمديسيفير Remdesivir و فافيبيرافير Favipiravir. كذلك، سعت إحدى الشركات الكندية المصنعة علنًا إلى الحصول على تعزيز نفاذها لترخيص للقاح جونسون أند جونسون Johnson & Johnson وقد تسعى للحصول على ترخيص إلزامي.

لقد ضخت الدول الغنية الملايين من الأموال العامة لتطوير لقاحات كوفيد ١٩ والاختبارات والعلاجات. ومع ذلك، فإنهم يدفعون أثمانا باهظة ويواجهون اضطرابات في الإمدادات. فبدلاً من استخدام الإجراءات القانونية لإزالة قيود الملكية الفكرية، والسماح بتقاسم الخبرات، وزيادة الإنتاج، فهم يلجؤون إلى قطع الإمدادات المتاحة وفرض قيود على الصادرات ي. والأسوأ من ذلك، ينعدم التزام الشركات بشفافية طاقاتها الإنتاجية أو أسعارها أو بشأن الاتفاقيات التي تبرمها. تتضمن بعض المفاوضات تقارير حول مطالبة الدول بتعويض الشركات عن ردود الفعل المخالفة، وتوفير ائتماناتها، باستخدام الممتلكات الحكومية مثال السفارات كضمانة رهنيّة. وبينما قوضت الشركات الآليات التطوعية من خلال رفض التعامل مع مجموعة النفاذ إلى التكنولوجيا التابعة لمنظمة الصحة العالمية أو عن طريق إلغاء ترتيب الإمدادات إلى خدمة كوفاكس Covax ذات الأولوية بهدف التوزيع العادل للقاحات كوفيد ١٩، تمضي اتحادات شركات الأدوية في التكثيف من ضغطها على الحكومات ووكالات الأمم المتحدة التي تحاول التغلب على قيود الملكية الفكرية. لقد نادت منظمة الصحة العالمية ووكالات الأمم المتحدة بصوت عال بدعمها للتخلّي عن اتفاقية تريبس. في الآونة التي كانت أمانة منظمة التجارة العالمية تدفن فيها رأسها بحزم في الرمال، ماضية وبعناد في دفع المناهج الطوعية. و لكن و أن بدت هذه المواقف وكأنها تنحو نحو اترسخ أكثر فَأكْثَرَ رسوخًا،بعد شهور من الحملات التي قام بها النشطاء من أجل التنازل عن اتفاقية تريبس ، أصدر الممثل التجاري للولايات المتحدة في ٥ مايو ٢٠٢١ إعلانًا مفاجئًا يدعم التخلّي عن اتفاقية تريبس وإن كان اقتصر على لقاحات كوفيد ١٩.

حتى مع دفع الخطوة الأمريكية للمفاوضات بشأن التخلّي عن اتفاقية تريبس TRIPS بشكل أقرب، يتضح جليًا إضاعتنا للسنة المنقضية وهدرها في انتظار إتيان الشركات بِالصّوَاب والعمل بأسلوب صحيح. لقد تعالت الأصوات والدّعوات للحصول على «لقاح للناس كلّهُمْ». مع ظهور متغيرات جديدة للفيروس، تواجه دول مثال بلدي الهند موجات متتالية مدمرة تعصف بالأرواح، وتعمّق الأمراض المزمنة الناجمة عن كوفيد ١٩ وتوقع بذلك خسائر فادحة في صفوف المرضى والأسر. وتعيث دمارا في الأنظمة الصحّية. آ، لها الآن، لم يعد لدينا المزيد من الوقت لإضاعة الإبحار في قواعد التجارة المعقدة ومعاييرها التنظيمية التي تعطى الأولوية للربح قبل صحة الناس وسلامتهم TRIPS . سيمثّل التخلّي عن اتفاقية تريبس الخطوة الأولى الضرورية في تمهيد الطريق لضمان نفاذ الجميع وفي كل مكان إلى جميع تقنيات كوفيد ١٩ الصحية.

توجّه كلّ المراسلات إلى كاجال بهارد واج على البريد الإلكتروني <k0b0@yahoo.com>

> اللّقاحات المضادّة لكوفيد ١٩: إماطة اللّثام عن أوجه التفاوتات العالمية.

بقلم **كاميليا دجيبانالا**، جامعة بونتيفيكيا كاتوليكا ديل بيرو، PUCP
The Center for Sociological, Economic, Political and Anthropological Research – CISEPA ، جمهورية البيرو

يتبع توزيع اللقاح نفس الأنماط غير المتكافئة مثل اللامساواة العالمية قبل الوباء.
الائتمان: FrankyDeMeyer / Getty Images / iStockphoto

أ فرزت جائحة كوفيد آثارا اجتماعية واقتصادية مدمّرة في جميع أنحاء العالم. ألحقت جائحة كورونا أشد الضّرر ومع ذلك، تبرز إحدى الرسائل الأكثر أهمية الخطيرة التي تمخّضت عن هذه الأزمة العالمية. فنحن نواجه نفس الأزمة في كل مكان (نحن في نفس القارب)، وعلى النحو الذي نواجه فيه إغلاقًا في بيرغن بالنرويج فُرِض لكبح انتشار الفيروس، نواجه فيه إغلاقًا في ليما، بيرو مما لا يتيح لها مجالاً يذكر في التنقّل، وإغلاقا آخر في أحد الأحياء الثرية في ليما. وبسبب تفاقم الجائحة تبرز هنا ضرورة تعزيز الجهود في مكافحة ومعالجة التحديات الرئيسية التي يمثلها الإغلاق العام للعائلات التي تقيم في مناطق أكواخ الصفيح في نفس المدينة.

لقد أفضى هذا المتخيّل المجانِس إلى توزيع غير متكافئ للقاحات ضدّ فيروس كوفيد ١٩ رغم بعض الدعوات والنداءات بإجراءات تكفل إمكانية النفاذ إلى تلك اللقاحات في مختلف الدول. تجدر الإشارة إلى أن الدول الغنية

<<

فازت فعليّا بالسباق: إذ كان لها السبق في امتلاك القدرة على شراء اللقاحات، ونتيجة لذلك، الانطلاق في تطعيم ساكنتها. ولئن كان صحيحا أن أن بعض الدول الغنية، مثال النرويج، التزمت بتقاسم جرعات اللقاحات مع البلدان الفقيرة، كان تحديد النفاذ إلى اللقاحات، بحلول يناير ٢٠٢١، يتوقّف على ثروة الدولة.

> نظام ابتكار الأدوية القائم على الخصخصة

لم يكن الوضع بشأن الحصول على اللقاح في جميع أنحاء العالم نتيجة عدم رغبة بلدان معينة في الإنفاق فقط، بل يعكس نظام ابتكار عالمي للأدوية. يحمل اشكاليات عدّة. تفيد التقارير تخصيص الدول الغنية تمويلات حكومية بهدف لتطوير اللقاحات. وحتى في حالة شركة فايزر Pfizer، ورغم نَفْيِها لمساهمات المال العام في تطوير لقاحاتها، تُبرزُ التّقارير تلقّي المؤسسات الشريكة لها، والتي شاركت في تطوير اللقاح، لتمويلات حكومية. للذّكر تسمح مشاركة الدّول الغنيّة في تطوير اللقاحات بالمطالبة بـ «أسعار أفضل»، دون حرمان الشركات الخاصّة من حق الاستفادة من اللّقاحات. وعليه، وبموجب القواعد السارية المفعول، وعلى الرغم من الحاجة الملحة لتطعيم سكان جنوب إفريقيا للحدّ من انتشار المرض ومتحوّراته المستجدّة، دفع أكثر من ضعف ما يدفعه الاتحاد الأوروبي لكل جرعة. وهو ما يناهز ٢,٥ مرة أكثر من معظم الدول الأوروبية مقابل جرعات أكسفورد- لقاح أسترازينيكا كوفيد ١٩.

لم تمنع مساهمة التمويل الحكومي من مصنّعي اللقاحات الخاصين من المطالبة بالبنود السرية إضافة إلى الإصلاحات القانونية وذلك لحمايتها من الدعاوى التي يمكن أن تلاحقهم في حال أدّت جرعات لقاحات كوفيد ١٩ إلى آثار جانبية غير متوقعة. لقد منحت الحاجة الماسة إلى اللقاحات وغياب الرّيادة العالمية في فرض بعض الشروط الدنيا على تجارة لقاحات كوفيد ١٩ مصنّعي اللقاحات سلطات كاملة أمْكَنَتها نفوذا هائلا. مما مكّنَ أولئك المصنّعين من المماطلة وتأجيل المفاوضات أو عرقلتها مع البلدان التي تحتاج إلى توفير اللقاحات وبذلك إعاقة النفاذ اليها والمساهمة في آخر المطاف، مسببة في المزيد من الوفيات وإعاقة التنمية وتفاقم (انتشار) المتحوّرات الجديدة للفيروس.

نذكر على سبيل المثال البيرو وفشل مفاوضاتها مع شركة فايزر. تعد بيرو من بين البلدان التي تحتلّ أعلى معدلات حالات الإصابة والوفيات لـ كوفيد ١٩ في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وتتصدّرها كذلك على مستوى العالم. فحين اجتياح الموجة الثانية للجائحة بحلول يناير ٢٠٢١، شهد البلد انهيارا كان قد أصاب الجهاز الصحي وأجهز عليه بالفعل. ففي سنة ٢٠٢٠، بدأت الحكومة البيروفية جولة مفاوضات مع شركة فايزر، لكنها رفضت القبول ببعض البنود التي فرضتها الشركة والمتصلة بشرط عدم المسؤولية. مما أفضى، رغم الأثر المدمّر الذي ألحقته للجائحة بالبلاد، بشركة فايزر إلى تذييل جمهورية البيرو في قائمة البلدان. وكما في حالة جنوب إفريقيا ومعضلة سعر اللقاحات تم ذلك في ظل إفلات تام من العقاب. فنفوذ مصنّعي اللقاحات الكلّي مكّنهم من فرض قواعد النفاذ إلى اللقاحات وإقرار سعرها في غمرة حالة طوارئ عالمية.

> النفاذ إلى اللقاحات والحق في الصحّة

يشكّل الحصول على الأدوية مثل اللقاحات أحد العناصر الأساسية لضمان التحقيق الكامل لتمتّع كلّ فرد بالحقّ في أعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية. تشكل الابتكارات في الطب والنفاذ إلى هذه الابتكار ات عنصرًا رئيسيًا في الحصول على الأدوية، وعليه، تشكّل القوانين النصوص التنظيمية واللوائح المنظّمة لهذا القطاع عناصر أساسية يتوجّب اعتبارها في وضع في السياسات الصحّية الوطنية. لقد كشفت جائحة كوفيد ١٩ عن غياب قيادة عالمية وعرّت ضعف الدول في فرضها شروطا على الشركات المصنعة للبضائع القيمة الثمينة، فضلاً عن حدود مخططات الابتكار الطبي الراهنة. يبرز جليّا أن تخصيص التمويل الحكومي للشركات الخاصة لا يكفي لضمان نفاذ الجميع إلى الأدوية. ■

توجّه كل المراسلات إلى كاميلا جيتنيلا على عنوانها الإلكتروني <gianella.c@pucp.edu.pe>

> تكريس الفجوات

القائمة بين الدّائنين والمدينين

بقلم **كريستينا لسكاريديس**، (Christina Laskaridis) الجامعة المفتوحة، المملكة المتحدة

توضيح من قبل Arbu

بينما تتّخذ البلدان الغنية إجراءات الإنفاق الممول بالديون والتحفيز الاقتصادي، في تصدّيها للانكماش الاقتصادي تظلّ البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل في الجنوب العالمي عالقة في فخ المديونية التي بدت تنجلي وتتوالى فصولها. إذ يتبيّن جليًا التمادي في تعزيز الإرث الاستعماري والجغرافيا السابقة للديون السيادية الكامن في عمق في الجنوب العالمي في زمن الجائحة، في ظلّ اتباع نهج طويلة الأمد للإقراض الدولي في سياق تعزيز مصالح الدائنين على حساب تخفيف أعباء الدين.

> الفوارق بين الشمال والجنوب والتمويل العالمي عن طريق التداين

يعتبر **دافيد غرابير** (David Graeber) الأنثروبولوجي الأمريكي ومنظّر الفكر التحرّري من بين المنظّرين الذين بيّنوا كيف يتميّز الدّين وبشكل فعّال بحَجْبِهِ لعلاقات التّبعية التاريخية ولعلاقات القوة غير المتكافئة، مجادلا مرارا وتكرارا أنّ لعلاقات العنف المعادُ صياغتها بلغة المديونية أثر مباشر يجعل ممّن هم في وضعية ضعف يبدون في الموضع الخطأ. إذ تمثّل القروض الدولية جزءا لا يتجزّأ من المشاريع الاستعمارية إذ تولّد صعوبات سداد الدين صراعاتٍ ين الدائنين والمدينين، صراعات أفضت إلى آليات رقابة أجنبية مباشرة وإلى التّدخل العسكري. إلّا أنه لم يكن من النادر نجاح الدّائنين في تعليق سّداد الدين والحيلولة دون تحصيلها. ففي الآونة الأخيرة، تم استقصاء أوجه عدم المساواة العالمية بشأن الديون الدولية وتوضيحها من خلال منظور الاستعمار الجديد والأَمْوَلَة. إذ تُعدّ مسألة الأَمْولة التّابعة تلك من سمات علاقات الدّيْن غير المتكافئة في سياق وجود قيود هيكلية تعيق التنمية ناجمة عن كونها ذي موقع ثانوي تجاه المركز.

يتّصل أحد جوانب التأزم المتزايد للإقراض بالنظام النقدي والمالي الدوليين. وكما وجهة النظر التي طرحها كينيز، والعديد من بعد-الكينزيين في وقت لاحق، يكشف تفضيل السيولة عن تسلسل هرمي في الأصول المالية ليصبح أكثر تجلّيا في الاقتصاد الدولي في ظل ظروف عدم اليقين وعدم الاستقرار. لقد تصاعدت تجليات التحذيرات من مصائد الديون القادمة حتّى عشية الجائحة. وأدت سنوات من السياسة النقدية المتساهلة في الولايات المتحدة، والتي ولدت من عملية استجابة لأزمة في الشمال العالمي، والتي رافقتها تصرفات الشركات المالية، إلى حدوث طفرة في السيولة العالمية، امتدّت إلى أزمة الديون الراهنة وألحقت بها آثارا حادّة. وقد أدّى ذلك إلى البحث العالمي عن تحقيق الأرباح في جميع أنحاء العالم النامي، ممّا أفضى إلى تشكّل مشهد متغيّر للدّائنين في بلدان كثيرة منخفضة ومتوسطة الدخل وبلدان الدّخل المتوسط الأدنى، والتي تعاني من أعباء الدّين الذي يرفقه عدم تكافؤ كبير في النفاذ إلى التمويل. إضافة إلى تكلفة التمويل بالنسبة للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدّخل. فأدّى إلى تفاقم الضّعف الهيكلي أمام «مخاطر السوق» حيث أصبحت قدرة أي بلد على تمويل وإعادة تمويل نفسه مرتهنا وبشكل هائل على عوامل خارج نطاق سيطرته، لينضاف الوضع إلى شغل هذه البلدان الشاغل والذي ظلّ يساورها بشأن تقلّب أسعار الصرف الناجم عن الاعتماد على السلع الأساسية.

تنبع مشاكل تسديد الدين من القيود التي تعيق التنمية ومن هياكل الإنتاج العالمية، وهي نفسها نتاج الماضي الاستعماري، تكون جذورها أقل من التفسير الذي يُردّدُ في كثير من الأحيان حول سوء الإدارة المحلية للمالية العمومية. كذلك، يتعلّق جانب آخر من هذه المشكلات بالفشل المؤسسي الراسخ حول كيفية معالجة أزمات الديون. فحين تبرز مشاكل سداد الدين، تواجه البلدان مزيجًا من منتديات الدائنين، وبيئات قانونية متباينة، فيقع استبعادها من أسواق رأس المال، وتواجه الدعاوى القضائية التي تقيمها الجهات الدائنة، مما يدفعها إلى التخلي عن رسم خطط التنمية. وغالبًا ما يقترن ذلك مع برامج صندوق النقد الدولي الانكماشية التي تعجز عن توفير حلول عادلة وطويلة الأمد لمشكلات الديون، ممّا يزيد من اضعاف قدرة الدولة على حماية الفئات الضعيفة من

الساكنة في ظلّ تقلص حيز المناورة أمام السياسات في البلدان المثقلة بالديون. وكما هو مسلم به على نطاق واسع تتمّ معاجلة أزمات الديون بطرق تتّسم ب»ضئيلة جدّا ومتأخّرة جدّا» والتقاعس في أحيان كثيرة من خلال ذلك الأسلوب في إعادة تحقيق القدرة على تحمّل الدين، وبتكلفة اجتماعية حادّة للبلد المدين.

> أثر جائحة كوفيد ١٩ في مسألة الدين

انكشفت مع بداية الجائحة أوجه عدم المساواة والتي طال أمدها في الاقتصاد العالمي وزاد تفاقمها. وإزاء الاختلال في حركة التجارة التي تعتمدها البلدان كمصدر للعملات الأجنبية، وانخفاض أسعار السلع الأساسية والتي يتمّ تحديدها في الأسواق المالية، اعتُبر انعكاس حركة تدفّق رُؤوس الأموال في ربيع ٢٠٢٠ الأكثر ضخامة على الإطلاق. وقد ترتب على ذلك انخفاض في قيمة عملات الدول، مما زاد من عبء سداد الديون بالعملات الأجنبية. يجسّد الافتقار إلى النفاذ إلى العملة الصعبة أثناء الأزمة التكاملَ غير المتكافئ ووضع التبعيّة في الاقتصاد الدولي ويُوجدُ قدرة غير متكافئة على الاستجابة. ولئن كان هذا هو الوضع الأكثر وضوحًا في المقاييس المختلفة لتدابير الدعم المالي عبر مجموعات الدخل، وعلى نحو جليّ، يتعزّز النفاذ غير المتكافئ إلى السيولة المطلوبة من خلال الإجراءات التي تتخذها الجهات الفاعلة النّافذة.

يقتصر النّفاذ إلى خطوط مقايضة الدّولار الموسعة والتي افتتحها بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي على بعض البلدان الكبرى، وجرّاء ترتيبات التمويل الإقليمية غير نشطة في أغلب الأحيان، كانت الاستجابة السياسة الرئيسية لمسائل الديون العالمية في يد مجموعة العشرين G20 وصندوق النقد الدولي (IMF). ومع ذلك، على الرغم من التقديرات البالغة ٢,٥ تريليون دولار اللازمة للتمويل غير المشروط والمعفي من الديون، إضافة إلى إلغاء الديون المقدرة بقيمة ١ تريليون دولار عبر مجموعات الدخل، وإصلاح هيكل الديون للإصلاح الشامل الذي طال انتظاره، فقد اعتمدت الاستجابة على زيادة الوصول إلى القروض باهظة الثمن عبر المناطق ومجموعات الدخل، وفي معظم الأحيان، على البلدان التي تواجه بالفعل صعوبات في سداد الديون. تجدر الإشارة إلى إنفاق تلك البلدان بالفعل مبالغ من الإيرادات العامة على خدمة الديون تفوق عدة أضعاف من تلك التي تُنفق على الرعاية الصحية و النظم الصحية المنهكة. إذ تؤدي قروض صندوق النقد الدولي والتأجيل المؤقت لخدمة الديون الثنائية من خلال مبادرة تعليق مدفوعات خدمة الدين (DSSI)، التي أطلقتها مجموعة العشرين في أبريل ٢٠٢٠ لمنح أفقر البلدان تعليقا مؤقتا لمدفوعات ديونها الرسمية، إلى تفاقم مخاطر المديونية ومشاكل الديون الحالية، وهي تُفترض أن تفضي مستقبلا إلى سنوات من التقشّف والذي سيسمح في الوقت ذاته وبشكل غير مباشر، للدائنين الخاصين غير المشاركين والدائنين متعددي الأطراف بسداد الدين.. ويعني الجانب الطوعي لمبادرة الإطار المشترك لمعالجة الدّين (DSSI) أن مبادرة تخفيف خدمة الديون ليست إلا مبادرة جزئية وتخدم الدائنين غير المشاركين حيث يتمّ التسليم بشروط باهظة التكلفة. كما تظلّ أقل بكثير من اللازم. يعكس الإطار المشترك الذي تم إنشاؤه في نوفمبر ٢٠٢٠ لمعالجة إعادة الهيكلة تلك الإخفاقات المؤسسية المعروفة.

> بنية الدّين الدّولي المنحرف

تسلط الجائحة الضوء على عجز بنية الدين الدولي الحالي المعروف منذ فترة طويلة عن إدارة عالم الدائنين بأكمله، ومنع حصول مشكلات الإجراء الجماعي، وكذلك ضمان حقوق الملكية بين الدائنين، وأهمها، ضمان معالجة مشكلات سداد الدين والتغلّب عليها على نحو سريع وبشفافية واستقلالية. يتحقق فيها السداد شامل بشكل يقلّل إلى الحد الأدنى من الأثر على السكّان في البلدان التي تتخبّط في أزمة الديون. ومن المهم التذكير بأن النهج القائم هو نتيجة المحاولات المستمرة التي يقوم بها الدائنون في إدارتهم أزمة الديون ومعالجتها وفقًا لمصالحهم، رافضين مرارًا كل ما يعرض عليهم من المقترحات ومحاولات معالجتها بالطرق التي تقترحها البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. تمثّل برامج التقشف التي ينفّذها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أحد العناصر الأساسية البارزة لهذا النظام، والتي تؤدي في كثير من الأحيان إلى آثار سلبية على حقوق الإنسان وتلحق بها أضرارا. وهي تعتبر من بين القضايا التي أصبحت أكثر إثارة للجدل إذ ترتكز تلك البرامج على عملية الموافقة على القروض التي تصف الديون بأنها «مستدامة، مما يؤدي إلى تفاقم أعباء الديون، والتقليل من حجم المشكلة، وتقويض الحاجة الماسة إلى الانقاذ تحتاجه الدول المدينة. وطوال الوقت، وبينما تقرع أجراس عمليات التحفيز المستمر مدوّية دون توقّف في بعض البلدان ذات الدخل المرتفع، تقوم الاستجابة لمشاكل الديون العالمية على افتراض استعادة النمو لنشاطه تعافيه إلى مستويات ما قبل الجائحة، واتباع البلدان لأساليب تقشف مالي بعد عمليّة تمويل الإنفاق بالاستدانة المؤقت والتخلي بذلك عن الاستثمار والإنفاق الاجتماعي المطلوب لتقليص الإنفاق الحكومي.

لا يخفى علينا أنّ شرطيّة صندوق النقد الدولي وتقشفه تسيء آفاق النمو. إذ يحول دون تحقيق تعاف مستدام قد يتعثّر في الكثير من البلدان، بالإضافة إلى طائفة من الأهداف الإنمائية الأخرى. إذ تلحق آليات الشرطية أضرارا بالغة بتأثيرها المدمّر على الصحة، وعلى أوجه عدم المساواة، وتفاقم الفقر، وسجلاً سيئًا لسداد الديون. ولئن يسهم هذا في إعادة إنتاج البنى التحتية الاجتماعية والاقتصادية الضعيفة التي تعاني من نقص التمويل، فهو يعزز أيضًا وضع انعدام الشرعية التي تواجهها هذه المؤسسات. أوضحت الاستجابة، مرة أخرى، أن العمليات المؤسسية تعزز العناصر التاريخية للتكامل في الاقتصاد الدولي. تشبه عملية الموافقة على القرض في أعراضها القوّة غير المتكافئة بين المدينين والدائنين، مما يبرز سياسات المعرفة بشأن صاحب القرار فيما يمكن دفعه وما لا يمكن الإيفاء به. فهو يمكّن الدائنين من إيلاء الأولوية لتكلفة إعادة هيكلة الديون على حساب تكلفة الفشل في إعادة هيكلة الدّين للتخفيف من حالة المدينين. ■

توجّه المراسلات لكريستينا لسكاريديس على الحساب الإلكتروني
<christina.laskaridis@open.ac.uk>

> التحدّيات التي تواجه الحدّ من الفقر والحدّ من عدم المساواة في أفريقيا

بقلم **لاكي ستار ميياندازي** (Luckystar Miyandazi) أخصائيّة برامج في منظّمة مراجعو الحسابات بلا حدود، ومنسقة أفريقيا، مركز القطاع المالي الأفريقي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أفريقيا الجنوبية

لقد سجّلت التّفاوتات العالمية طبقا لمعظم المـؤشرات، حتى قبل أن تضرب جائحة مرض الفيروس التاجي العالم في مـارس ٢٠٢٠، ارتفاعا لأكثر من عقود. إذ أجّجت جائحة كوفيد ١٩ وتداعياتها غير المسبوقة أوجه التفاوت العالمية ومسّت كلّ مناحي الحياة تقريبًا كما نعرفها، فتعمّق تفاقم هذه الجوانب المتعددة الأبعاد وتقطّع شريان حياة النّاس. مثّلت أوجه عدم المساواة وتردّي الشقّ بين الفئات الأكثر غنى والفئات الأكثر فقرا واحدة من أشد الأعـراض الملموسة بسبب الاختلافات القائمة، وعلى نحو متفاوت، على الجنسية والعمر والنوع الاجتماعي واللون والدّين والأقلّيات القومية أو الإثنية مع تزايد خطورة تردّي الوضع الاقتصادي إلى جانب أبعاد أخرى.

> تردّي الفقر واحتدام اللّامساواة

بينما تظلّ معدّلات انتشار كوفيد ١٩ ومعدلات الوفيات الناجمة عنها منخفضة في أفريقيا، ظلّت القارة تواجه راهنا تحدياتٍ بشأن التّعافي من أزمة الدين الحادّة وتفاقم الأزمة المالية في ظلّ تفشّي الوباء الذي استقرّت أضراره المدمّرة في مناح عدّة من الحياة. يقوّض هذا الوضع لا سيما التقدّم السابق نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر للأمم المتّحدة (SDGs) في مجالات من بينها تحسين خدمة الرعاية الصحية، والحصول على الغذاء، والنفاذ إلى التّعليم. والأهم من ذلك، يقوض الاعترافَ الذي تتضمّنه أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدتها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة سنة ٢٠١٥، والذي ينصّ على أنّ عملية القضاء على الفقر مرتهنة بالحدّ من أوجه عدم المساواة. أمّا على المستوى القارّي، فإن تطلعات أفريقيا في إطار أجندة ٢٠٦٣، والتي تتجسّد في الرؤية التحوّلية طويلة المدى للقارة سعيا إلى تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل ودفع التنمية، تُولي الأولوية أيضًا للقضاء على الفقر والحدّ من التفاوتات. وعليه، فإنّ مسألة اللامساواة وثيقة الارتباط بالتنمية وبالنمو الاقتصادي وقد أضحت وعلى الصعيد العالمي قضيّة سياسية رئيسة.

ولسوء الحظّ ستشهد أفريقيا جنوب الصحراء حدوث زيادة كبيرة في معدلات الفقر و مخاطر اتساع رقعة التفاوتات. فقد لفتت الأمم المتحدة في تقريرها توقّعاتٍ تشير إلى أن أفريقيا جنوب الصحراء ستشهد ارتفاعا في معدّلات الفقر المدقع بحلول ٢٠٢٠. يُتَوقّعُ، وفقا للتقرير، أنّ أعداد الفقراء المدقعين آخذة في التزايد وتقدّر الأمم المتحدة أن يتفاقم ذلك وبشكل كبير، بزيادة تبلغ ٢٦ مليون شخص يعيشون دون مستوى خط الفقر الدولي مهدّدين بفعل تسارع الجائحة. يعيد هذا الرقم أفريقيا جنوب الصحراء إلى مستويات الفقر المسجّلة سنة ٢٠١٥، مما يعني هدر فترة ٥ سنوات من جهود التّقدم في المنطقة. لذلك، من الواضح أنّه يتعيّن علينا الآن أكثر من أي وقت مضى، ومن المهمّ للغاية، أن تنصرف أفريقيا إلى التركيز على تحسين حياة أشدّ السّكان فقرا وأكثر تهميشًا وذلك من خلال خلق مجتمع مستدام وعادل ومنصف يستوعب جميع جوانب الحياة.

يمثّل التفاوت الاقتصادي - التوزيع غير المتكافئ للدخل وللفرص بين مختلف الفئات في المجتمع - بالنسبة للعديد من البلدان الأفريقية من أكثر المسائل الشائكة والأكثر إثارة للقلق. إذ سجّلت حتى البلدان الأفريقية ذات أعلى ناتج محلي إجمالي، مثال نيجيريا وجنوب أفريقيا ومصر والجزائر والمغرب وأنغولا، بعض أبرز أعلى مستويات الفقر وعدم المساواة.

تواجه البلدان الأفريقية إذن أبرز تحدّيَيْن إضافيين في محاولة الحدّ من أوجه عدم المساواة والاستثمار في النمو والتنمية والتي تتمثّل في التدفقات المالية غير المشروعة (IFFs) وأزمة الديون المتصاعدة.

> التّدفقات المالية غير المشروعة (IFFs)

يمكن تعريف التدفقات المالية غير المشروعة بالأموال التي يتم جنيُها أو تحويلُها أو استخدامُها بطريقة غير قانونية من خلال أنشطة تجارية معيّنة مثال إخفاء المالكين الحقيقيين للشركات من خلال شركات وهمية غير قانونية، أو عن طريق الأنشطة الإجرامية المنظمة مثل الصيد غير المشروع والمخدرات وتجارة الأسلحة والاتجار بالبشر وكذلك نهب النفط والمعادن، ترفقها الممارسات الفاسدة التي تلعب دورًا محوريًا في تسهيل سريان تلك التّدفقات. تُعتَبر الشركاتُ متعددة الجنسيات الغنية والملاذات الضريبية والأفراد الجهةَ المسؤولةَ عن معظم التدفقات المالية غير المشروعة والتي يتمّ اختلاسها من أشدّ دول العالم فقرا وبنسبة تركيز أعلى للصناديق المالية الدولية في قطاعات معيّنة، ولا سيما الصناعات الاستخراجية والتعدين، والتي تميل إلى أن ينتهي بها المطاف في أيادي البلدان المتقدمة الغنيّة وفي جيوب شركاء أفريقيا التجاريين. وإذا نظرنا إلى الوراء في العقدين الماضيين، عرّت لنا سلسلة لا متناهية من الفضائح الضريبية مثال لواندا ليكس Luanda Leaks وتسريبات جمهورية موريشيوس Mauritius Leaks وتسربات ليكس Lux Leaks والتسريبات السويسرية Swiss Leaks وأوراق بنما The Panama Papers وتسربات أوراق الجنّة Paradise Papers، من بين أمور أخرى عن قضية التدفقات المالية غير المشروعة وأثارت مخاوف عامة وسياسية بشأن التعامل معها.

تُشير المعلومات المتوفّرة من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) أن أفريقيا تخسر ما يقدّر بـ ٨٨,٦ مليار دولار أي ما يعادل ٣,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنويًا بسبب التّدفقات المالية غير المشروعة. إذ تعادل هذه التدفقات المتجهة إلى الخارج تقريبا مجموع التدفقات السنوية الإجمالية من المساعدة الإنمائية الرسمية ومن الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تتلقاه البلدان الأفريقية. ممّا يدلّ على قدرة أفريقيا على الاستغناء عن المساعدات الخارجية إذا تمكّنت من استعادة الأموال المفقودة والمنهوبة من خلال التّدفقات المالية غير المشروعة (IFFs) حتّى يتسنّى لها استثمارها في البرامج تنمية القارة.

>>

"التدفقات المالية غير المشروعة ليست «جريمة بلا ضحايا» - فهي ضارة للأفراد والمجتمع"

ثمّة أموال تفقدها قارّة تعاني بالفعل من افتقار الموارد. وعليه، لا تعتبر التّدفقات المالية غير المشروعة ‹‹جريمة دون ضحايا›› بل أنها تضرّ بالأفراد والمجتمع على حدّ سواء. فمن الأمور الملفتة للنظر أثرها الإنمائي الهائل ودورها المحوريّ في زيادة اتساع نطاق رقعة عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا وعالميًا وذلك من خلال انتزاع الأموال اللازمة للصحّة والتعليم والبنية التحتية والسلع والخدمات العامة الأخرى.

> استفحال نسبة الدّين

تواجه أفريقيا كذلك أزمة مالية وشيكة نتيجة تفاقم مشكلات الديون الناجمة عن الاقتراض من الدائنين الخارجيين من كلا القطاعين العام والخاص. ومع تفشي جائحة كوفيد ١٩، طلبت بعض البلدان الأفريقية بإلغاء ديونها وتخفيف عبء الدين لمساعدتها على التعافي من الآثار الصحية والاقتصادية المدمرة للوباء.

ورغما عن ذلك، نسوق مثال زامبيا، الدّولة غير ساحلية والغنية بالموارد والتي لم تحقّق سوى مستوى منخفضا من الدّخل المتوسط سنة ٢٠١١، فإنّ عبء الدّين الخارجي المرهق والمتصاعد لهذا البلد وتخلّفه الأخير عن سداد ديونه أنحى باللائمة من قبل بعض من مواطنيها على النخب السّياسية التي ينبغي مساءلتهم عن سوء الإدارة، وعن الفساد، وانعدام الشفافية، والاستجابات الرديئة للسياسات التي لا تسعى إلّا لتغذية جيوب الفقر وتفاقم معدلات عدم المساواة. أصبحت زامبيا سنة ٢٠٢٠، أول دولة أفريقية تتخلف عن سداد ديونها التي بلغت ٤٢,٥ مليون دولار من سندات اليوروبوند EuroBond. في حين كانت تَنُوء باستدامة مدفوعات ديونها الخارجية لحكومات أخرى مثال الصين، والمؤسسات متعددة الأطراف، والدائنين الخارجيين من القطاع الخاص، بما في ذلك القروض والسندات. لقد أدّت جائحة كوفيد ١٩ إلى تفاقم الأزمة الإنسانية والاقتصادية من خلال الاستحواذ على النظام الصحي، من بين أمور أخرى. وتأثرت القطاعات الاقتصادية الرئيسية مثال قطاع التّعدين والزراعة والسياحة سلبًا بالجائحة مما أدى إلى فقدان الوظائف وارتفاع معدلات البطالة. مع محدودية الحيز المالي لتنفيذ التدابير التي يمكن أن تؤدي إلى مزيد من الاستثمار في شبكات الضمان الاجتماعي بسبب الديون والحوافز الضريبية المتعددة الممنوحة للشركات متعددة الجنسيات.

> الحاجة إلى سياسات ضريبية ملائمة للفقراء

يمكن أن تؤدّي تعبئة الموارد المحلية المتاحة (DRM). إذ يدعم تثمين تلك الموارد الجبائية تعبئة الموارد المالية المحلية ولاسيما الذي ترفقه السياسات الضريبية الوطنية المناصرة للفقراء. تلعب مثل تلك التعبئة دورًا رئيسيًا في الحدّ من أوجه عدم المساواة الاقتصادية في العديد من المجتمعات الأفريقية وعلى الصعيد العالمي.

تؤدّي الضرائب دورًا رئيسيًا ويمكن أن تؤثر على المساواة. فتحسين إدارة الضرائب كوسيلة لتعزيز تعبئة الموارد المحلية مسألة ذات أهمية قصوى. على سبيل المثال، من خلال تحصيل الإيرادات التي يتم إنفاقها بعد ذلك على توفير السلع والخدمات العامة اللازمة والتي ما تكون تلك البلدان في حاجة ماسة إليها مثال التعليم والرعاية الصحية العامة. كما يمكن استخدام الضرائب التّصاعدية كأداة لإعادة توزيع الدخل والثروة وبلوغ الحد الأعلى من توفير الخدمات ونوعية الرعاية الاجتماعية مما يساهم في تقليص رقعة الفوارق الاقتصادية. حيث تتجلّى آثار تلك السياسة الضريبية كونها تشكّل وظيفة أو أداة اجتماعية فعّالة تدخّلية تلعب دورًا مهمًا في معالجة وتنظيم الخيارات والسلوكيات مع ما يترتب عن ذلك من آثار على النتائج الصحية والمساواة بين الجنسين والبيئة. تعتبر الضرائب أيضًا أداة مهمة للتمثيل والمساءلة حيث، وفي سياق السعي إلى تحقيق سياسات ضريبية ملائمة للفقراء، يمكن أن يشكل تطبيق آليات تحسين إدارة الضرائب لتمويل الخدمات العامة حتّى يتسنّى للفقراء الاستفادة منها بشكل خاص.

من الواضح أن الضرائب مورد أساسي لتحقيق أهداف التنمية ويمكن أن تلعب دورًا رئيسيًا في الحد من عدم المساواة في أفريقيا والعالم. لا ينبغي فهم دور الضريبة على أنه أحادي البعد. فعلى العكس من ذلك، فهو يتجاوز في الواقع مجردَ تمويل الاستجابة والتعافي من الجائحة إلى بناء مجتمعات أكثر عدلاً وإنصافاً وإرساء العدالة الاجتماعية. ■

توجّه كل المراسلات إلى لاكي ستار ميياندازي على الحساب الإلكتروني <AzreeStar@gmail.com>

> الكوارث التوأم في الهند
- أجندة عمل غير مكتملة

بقلم **إ. فنكات رامنايا و فيها** أماندي، منظمة الشباب من أجل العمل، الهند

في المقام الأول على أولئك الذين يعانون حقا بشكل غيرعادل من الجائحة. على سبيل المثال، حيدر أباد مستشفى العثمانية العام لمرضى فيروس كورونا في الهند غمرته المياه في عام ٢٠٢٠ بسبب هطول غزير للأمطار.
الائتمان: تويتر

إذا ومتى انحسر تفشّي الجائحة وتراجعت رُقعتها، ستظلّ حياتنا غير عاديّة وبعيدة كل البعد عمّا كانت عليه من قبل. كذلك، ستكون الخسائر البشرية وسبل العيش وفقدان الممتلكات ضخمة كما ثبت ذلك في الهند حين واجه الناس الكارثتين التوأم: جائحة كوفيد ١٩ وكارثة الفيضانات. ففي سنة ٢٠٢٠، واجهت الهند غضب الطبيعة وقساوتها في طرفة عين حين أتت على عدّة أقاليم من الهند وأوقعت أمطار غزيرة وأعاصير في خضم كوفيد ١٩ تاركة أعدادا هائلة من المفقودين. تسبّبت تلك الكارثة الطبيعية من انزلاقات التربة والسيول الجارفة التي جرفت معها العديد من الأرواح البشرية في دمار هائل. حيث تبدّدت سبل العيش وضاعت المحاصيل. وتضاعف حجم الآثار السلبية الناجمة عن الكارثتين موقعة أسوأ أثر في حياة ملايين المهاجرين العالقين في كماشة الدّمار والعاجزين على إعالة أنفسهم وعائلاتهم فسارعوا بالعودة إلى قُراهم عقب كوفيد ١٩. لم تكن عمليات الإغاثة التي قامت بها الحكومة ومنظمات المجتمع المدني كافية لمعالجة مثل تلك الكوارث المزدوجة الضخمة. إذ سحبت الطبيعة البساط تماما من تحت أقدامنا. فكوفيد ١٩ كارثة صحّية عامة تدعو إلى تعزيز الاستثمار في مجال الصحّة العامة. ولكنها تعكس وبشكل أساسي،اختلال التوازن البيئي. فقد تراكمت أدلة دامغة على مدى اسهام فقدان التنوّع البيولوجي والازدياد المتعاظم في توغلات الانسان في العالم الطبيعي اسهاما كبيرا في تفشي الأمراض الوبائية مثال كوفيد ١٩ وانتشار ها. سيكون إدراك علم البيئة وتقييم التغيّر البيئي أساسيَين في تحديد الأوبئة المحتملة في المستقبل. وستعزز جائحة كوفيد ١٩ أيضًا الحاجة إلى إيلاء اهتمام أكبر للعلوم الحيوية حتّى تحظى الزراعة وصحة البشر والبيئة بالأهمية اللّازمة.

> إجراءات الإغلاق بسبب الجائحة وتدفقات الهجرة العكسية

كان على المجتمعات الهشة من المهاجرين في الهند، ولا سيما النساء والأطفال منهم، مواجهة ضروب متعددة من الضغوط النفسية والاقتصادية. ومن المعلوم أن معظم النساء يهيمنّ على قطاع الاقتصاد الموازي لم تتمكّن أغلبهنّ خلال فترة الهجرة العكسية، من الحصول على أي عمل في قريتهن بمجرد عودتهن من المدن بسبب الإغلاق. لقد ألقى الإغلاق بظلاله على النساء دافعا بهنّ إلى مصيدة الاكتئاب واليأس وتنامي غموض أوضاعهنّ الاقتصادية. كما أفادت البلاغات الواردة والتقارير أنّه وخلال الفترة ذاتها التصاعد الملحوظ في عدد الشكاوى المتعلّقة بالعنف الأسري بنسبة ١٠٠ في المائة في غياب حرمانهنّ من الاستناد إلى شبكة حماية ً أو أي مساعدة اجتماعية من المؤسسات الاجتماعية. إذ تلقّت مداخيل النساء ضربة جراء انعدام النشاط، وتوسعت مخالب اليأس والاكتئاب الناجمة عن محدودية الاتصال والتواصل مع أسرهنّ التي وُلدن لها في ضوء الإمكانيات الضعيفة للحصول على الهواتف الذكية وانعدام توفر الدعم الرسمي الأمر الذي دفع بهنّ إلى الوقوع في كمّاشة مخاطر الاضطراب والسلوك الانتحاري. إذ تمّ اتصال عدد هائل من المراهقات والشابات بـخط المساعدة الهاتفي رقم ١٠٩٨وهو مركز دعم نجدة لتقديم العون للأطفال وحمايتهم من الإيذاء الجسدي والعقلي. كما عجزت مؤسسات الرعاية الصحية في معالجة مشكلات أخرى واقتصرت على الخدمات الصحية والرعاية للمصابين بفيروس جائحة كوفيد ١٩ ممّا دفع بالنساء الفقيرات إلى الاعتماد على مواردهن الخاصة وإنفاق مبالغ هائلة من

المال على العلاج من الفيروس وضروب أخرى من الرعاية الصحية مثل الولادة. لقد فاقم ذلك من وضع تفشى سوء التغذية بين النساء والأطفال لانعدام كفاية الإغاثة الحكومية، دون إتاحة ضمان حصول الأطفال على وجبة منتصف النهار المدرسية بسبب إغلاق المدارس. لقد كان التجويع الجزئي للعائلات بيّنا في ضوء غياب فرص العمل مما أدى إلى استنفاد مدخراتهم الضئيلة للبقاء على قيد الحياة.

> الفيضانات

حتى في المناطق الحضرية مثل مدينة حيدر أباد، هُجّر سكان الأحياء البائسة والمستوطنات الصغيرة العشوائية المعرضون للمخاطر من منازلهم حين غمرتهم سيول الفيضانات العارمة واجتاحت منازلهم. لقد فقد العديد من هذه المجتمعات الفقيرة وظائفها وأثاثهم ومستلزماتهم المنزلية واضطرت إلى الانتقال مؤقتًا إلى مواقع جديدة حيث خضعت لقدر رهيب من الإجهاد البدني والنفسي والاقتصادي. لم تكن تلك الفيضانات إلّا نتيجة للتخطيط العمراني الخاطئ. إذ تشير الأدلّة إلى تقليص تعزيز البناء على قنوات الصرف الصحّي وخزانات المياه إلى المزيد من تدني قدرة تحمّل المحيط الحضري. إضافة إلى ذلك، كنت سلسلة الأعاصير والفيضانات التي اجتاحت الهند بدءا من ٢٠١٤ نتيجة كلّ من الانبعاثات البشرية المنشأ لا في الهند وحدها بل في أجزاء أخرى من العالم أيضًا، فضلاً عن الأنشطة التنموية غير المخطط لها في البلاد. وفي السياق ذاته نقيس مثال الفيضانات العارمة لنهر كوشي في ولاية بيهار الشرقية في أغسطس ٢٠١٤ نتيجة لهطول الأمطار الغزيرة في نيبال، حيث منبع النهر، وإنسكاب ٢٨ ألفًا قدم مكعب في الثانية من المياه الملوثة هناك. لقد ألحق فيضان سدود نهر كوشي أضرارا بنحو ٢٢،٥٠٠٠ شخص فقدوا الأرواح وأتلفت محاصيلهم وماشيتهم وممتلكاتهم.

> ضرورة تصرّف الحكومات

حان الوقت ليُدرك صانعو السياسات حالة تغيّر المناخ ويسعوا بشكل جماعي نحو استعادة البيئة والبيئة. يحدونا الأمل بالتزام جديد بالوفاء بالتعهّد من لدن الولايات المتحدة بقيادة الرئيس بايدن. لقد دعا رئيس الوزراء الهندي في القمة الخامسة عشرة (١٥) لمجموعة العشرين (٢٠) في نوفمبر ٢٠٢٠ إلى رسم مؤشر عالمي جديد لعالم ما بعد كوفيد ١٩، والذي يتضمن تركيزًا قويًا على مسألة احترام الطبيعة بتوفّر روح رعاية «أمنا الأرض»، ويندرج في توافق وثيق مع عنصر آخر يتمثل في إنشاء مجمع واسع للكفاءات، مما يسمح بضمان وصول التكنولوجيا إلى جميع شرائح المجتمع، والأهم من ذلك، تحقيق «الشفافية في الحوكمة». كما سيتيح تأسيس «التحالف من أجل بنية تحتية صامدة أمام الكوارث» والذي يشار إليه اختصارا (سي دي آر آي CDRI) الذي يضمّ ١٨ دولة وأربع منظمات دولية عضو بإيلاء أضرار البنية التحتية التي لم تلقَ ما تستحقه من اهتمام أثناء الكوارث الطبيعية حتّى الآن، مزيدا من الإدراك والاعتناء. وسينفع هذا بالضرورة وبشكل خاص السكان الأكثر ضعفا في إنقاذ الأرواح وسبل العيش في البلدان أشدّ فقرا والتي تأثرت بالكوارث ودمارها بنسب متفاوتة.

قد يستغرق رسم السياسات العالمية وقتًا، ولكن ينبغي إعادة تحديد مفهوم «خط الفقر». كأساس للدفع بالهند إلى الأمام والمضي قدما في العمل على تحقيق «مؤشر التّمكين» الذي سيشمل تلبية ثماني احتياجات أساسية سيوليها اهْتِمَامَهُ وهي مظلّة الرعاية الصحية، والصرف الصحي، والإسكان، والتغذية الأساسية، والطاقة النظيفة، والتعليم، ومياه الشرب الآمنة، والضمان الاجتماعي. يجب التشديد على ضرورة دعم المؤسسات التي تمثل قطاعات الشركات في هذا السياق، لسعي الحكومة حتى تحقيق هذه الاحتياجات الأساسية، بدلاً من اللّهث وراء الفوز بعقود تطوير اللقاح، كما يجب على الشركات العمل صوب إرساء التنمية المستدامة للتوصّل إلى نتائج نوعية تسمح بالنفاذ إلى اللقاح بوصفه «الحقّ الأول» للسكان المعرضين للمخاطر. يرفق كلذ ضرورة استخدام أموال التي تندرج تحت عنوان المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) لتعزيز البنية التحتية الصحّية، والحصول على اللقاحات، واعتماد أنشطة التخفيف من كوفيد ١٩ وتغير المناخ. تقف الحكومة الهندية أمام حيار واحد وهو تعزيز ميزانيتها الصحية من ١٪ حاليا إلى ٥٪ على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي لمواجهة التحديات الصحية ما بعد كوفيد ١٩. على حد تعبير النسوة العضوات في جماعات المساعدة الذاتية والتي تعمل معها منظمتنا (منظمة شباب من أجل العمل)، على الحكومة توفير «مكانًا آمنًا للعيش لهن، وإمكانية وصول أفضل إلى الاحتياجات الأساسية، والشروع في اتخاذ تدابير طارئة لتلبية احتياجاتهن الأساسية الملحّة». ■

توجّه المراسلات على البريد الإلكتروني

إ. فنكات رامنايا <vedvon@yahoo.co.in>

فيها أماندي <viha.emandi@gmail.com>

> الاقتصاد التّأسيسي
عامل أساسي للتّجديد الاجتماعي

بقلم **جولي فرود**، جامعة مانشستر، المملكة المتحدة، لمجموعة الاقتصاد التأسيسي

تم الإعراب بالامتنان في كثير من الأحيان لمن يسمون «بالعاملين الأساسيين» خلال أزمة كورونا ، وفيما يبدو أن أغلبهم يتقاضون أجورًا زهيدة ويعملون في مواقع محفوفة بالمخاطر بالإضفة إلى تعرضهم أيضا لمخاطر جديدة متعلقة بالعمل جرا كوفيد ١٩.
الائتمان: فليكر / المشاع الإبداعي.

تذكرنا الجائحة الرّاهنة وعلى نحو صارخ أهمّية الاقتصاد التـأسيسي المُؤلَّفُ من - تلك البضائع والخدمات التي يتمّ استهلاكها بشكل يومي والتي توفّر حياة آمنة ومتحضّرة. تشمل تلك البضائع والخدمات كُلّاً من البنى التّحتية لشبكات الأنابيب والكابلات التي توفّر المرافق والاتصالات والنقل وتؤمّن الإمدادات الغذائية، فضلاً عن اضطلاعها بالخدمات العامّة وخدمات والرّعاية[1] الاجتماعية الأساسية في مجالات الصحّة والرّعاية والتّعليم ودعم الدّخل[2]. نشير إلى وجود اتّجاه يجنح إلى اعتبار هذه الأمور مسلّمةً منتقصا من قيمة تلك الخدمات ومستخفًا بقيمة دور العاملين الذين يقدّمونها على حدّ السواء، إلى حين حدوث إخلالات خطيرة تعجّل بخلق عراقيل وخطر تهديد محدق. لقد أدرك العديد من المواطنين خلال جائحة كورونا المستجدّة هشاشة أنظمة إمدادات الغذاء المحفوفة بالمخاطر، تماما على النّحو ذاته الذي يذكّرنا فيه انقطاع امدادات التّيار الكهربائي أو الجفاف باعتمادنا على استمرارية استعمال الكهرباء أو المياه. لقد أوجدت الجائحة وللمرّة الأولى مُصطلحَيْ «العمّال الأساسيون» أو «العاملون الرئيسيون»، وهم أولئك الأفراد الذين واصلوا «الالتحاق بمراكز عملهم» في غمرة الأزمة لتأمين البنى التّحتية اليوميّة حتّى تظلّ قائمةَ النّشاط. وفي الوقت ذاته، يبدو واضحا للعيان أن كثيرا من أولئك العمال الأساسيين يتقاضون أجورًا سيئة ويعانون من أوضاع محفوفة بمخاطرَ بالغةٍ، فضلاً عن تعرّضهم لمخاطر جديدة مرتبطة بالعمل في سياق الجائحة.

إضافة إلى هذا التّذكير الملائم بمدى أهميّة طبيعة الاقتصاد التأسيسي - تُبرز الأزمة أهمية التّنظيم الجماعي وتوفير الخدمات وفي بعض الحالات، أهمّية الاستهلاك. ويظلّ حتى ذوو الدّخل المرتفع يعتمدون على جودة أنظمة النقل أو على العناية المركّزة في المستشفيات؛ إذ لا سبيل للدّخل الخاص المرتفع تأمين التقاط اشارة وايفاي Wi-Fi جيّدة ،أو هواء نقيّ أو حدائق عامة ذات النوعية الجيّدة. وعلى نحو مماثل، يرتكِنُ أمن الأفراد إلى جودة خدمات الرّعاية الصّحية ومداها في سائر أنحاء العالم في ظلّ حدوث جائحة. يؤكّد كلّ هذا حدودَ تدابير التّقدم الاقتصادي الثابتة (مثال نصيب الفرد من الناتج المحلّي الإجمالي) التي تظلّ عاجزة عن استيعاب مدى أهمّية أطياف القيم التي تساهم في ارساء حياة جيّدة، وغالبا ما لا تكافئ تلك التدابير أولئك الذين يقومون بالأعمال الضّرورية على نحو واف.

> تجديد عملية التّزويد والبنى التّحتية

يتطلّب إدراك أهميّة تلك الخدمات المادية وخدمات التوفير التفكيرَ السليمَ فيما يتصل بالفرصة التي تتيحها اللّحظة الحاليّة. وايجازا للقول ثمّة تحدٍّ مزدوجٌ لضمان تحسين رفاه الأجيال الحاليّة والمقبلة من خلال انتهاج سياسات محور الارتكاز يرفقها تركيز سياسيّ على الاقتصاد الـتّأسيسي. لقد انفضحت أوجه القصور الذي تعاني منه خدمات التّوفير التّأسيسيّة وانحسرت في عديد البلدان حتّى قبل أن تحلّ جائحة كوفيد ١٩ وتضرب العالم، وذلك من خلال توليفات متنوّعة تتمثّل في قلّة الاستثمار والخصخصة وتعزيز تفعيل قوى السّوق وسياسة

>>

الأَوْمَلَة. فانهيار البنى التحتية وتقوُّضُها فعليًا، وغياب تمويل تقديم الرعاية للمجتمعات الشائخة فضلا عن التصحّر الغذائي حيث انعدام تلبية احتياجات المواطن الغذائية، ينضمّ إليها غياب دعم النُّظم الغذائية لتأمين النفاذ إلى نوعية جيّدة من المواد الغذائية الطازجة: تلك كلّها أمثلة تبرز عجز التّوفير التأسيسي الذي، سيُسهم في حال تحسينه، تعزيز رفاه المواطنين ويضمن أمنهم الغذائي.

يستدعي تجديد نطاق التّزويد من أجل رفاه الأجيال الراهنة، في كثير من الحالات، مضاعفة الموارد المالية الإضافية لتمويل كلّ من رؤوس الأموال والايرادات على حدّ سواء. وحتى في الدّول ذات الدّخل المرتفع مثال ألمانيا، يظلّ تدهور البنى التّحتية لقطاعي النقل والتّعليم يثير جدلا حادًا. ورغم ذلك لن يعالج الاستثمار وحده المشكلات النّاجمة عن كيفية تنظيم الخدمات وتوفيرها: بمعنى ضرورة أن يشمل التّجديد إصلاح نماذج الأعمال التي غالبا ما تعاني من اختلال وظيفي. مثال أن تستوجب منظومة الرّعاية التي لم يشملها التّمويل مراعاة مبدا مضاعفة الموارد قصد تلبية الاحتياجات الصحيّة والاجتماعية لمجموعة متنامية من كبار السن أو الضعفاء. ومع ذلك، وإن خضع القائمون على تقديم الرّعاية للملكية الخاصة أو أشكال أخرى من الملكية الاستخراجية ذات طبيعة مماثلة، سيُولون اهتمامهم إلى توجيه موارد إضافية قصد جني المزيد من الأرباح وتكديسها بدلا من توظيف المزيد من العمال أو تحسين خدمات الرّعاية. أو، في حال تنظيم الأجهزة البيروقراطية الضّخمة واسعة النطاق للرعاية مع قليل من الأخذ برأي متلقّي خدمات الرّعاية تلك، فسيعتنون بدمج الموارد الإضافية مع الإصلاحات لتوطين تقديم الرعاية وإعطاء مساحة أوسع لأصحاب المصلحة. وسيمنحونهم بالضرورة صوتا أقوى لوجهات نظرهم ومصالحهم.

تجدر الإشارة إلى أنّه توازيا مع عملية تحسين الخدمات التي تستهدف المواطنين من خلال إعادة بناء الهياكل الأساسية والخدمات، يتضمّن التّحدّي السّياسي الذي يرفعه الاقتصاد التأسيسي معالجةَ أزمات المناخ والطبيعة لتحقيق رفاه الأجيال القادمة[٣]. فعلى سبيل المثال يستدعي بلوغ أهداف صافي الانبعاثات الصفرية تقديمُ أنشطة الاقتصاد التأسيسي لمساهمات جسيمة كالسّكن والنقل والأغذية[٤]. ونظرا لكون هذه الأنشطة ضروريّة، لن يكون العدول أو الاستنكاف مصدرا للانخفاضات في الانبعاثات بل سينجم هذا الانخفاض عن التّغييرات في الإنتاج وفي الاستهلاك التي تستحثّها اللّوائح الترتيبية الجديدة والتحوّلات السّلوكية على نحو مماثل. ويمكن أن يشمل ذلك طرقَ الإنشاء المختلفة، وتعديلات تحديثية للمباني القائمة لإضفاء قدر كبير من كفاءتها في استخدام الطاقة، إضافة إلى التغيّرات في تركيبة الأغذية التي يستهلكها الفرد، واستبدال التنقّل النّشط (كالمشي أو استخدام الدرّاجات) والنقل العام باستعمال المركبات الشخصية.

> الدّور الواضح للدّولة

ثمّة دور بيّن يتعيّن على الدّولة الاضطلاع به في عمليات التجديد تلك. إذ لا تقتصر الحالة على توفير الدّولة للخدمات التأسيسية أو تمويلها إلى حدّ ما، بل يمتد نطاق هذا الدور إلى المواطنة الاجتماعية التي تمّ تمكينها من النفاذ إلى تلك الهياكل الأساسية للحياة اليومية والتي تستلزم وجود دولة قادرة على الايفاء والاستجابة، وقابلة للمساءلة. يتمّ تقديم العديد من البنى التحتية التأسيسية الأصلية مثال أنظمة المياه والصرف الصحي أو شبكات الكهرباء أو المستشفيات العامة من خلال التخطيط والهندسة على قاعدة من أعلى إلى أسفل. كما يحتاج تجديد البنى التحتية الجديدة أيضا، إلى إتاحة الفرص لدور أكثر قوة يسنح بمشاركة المواطنين لا سيما في ظلّ وجود مفاضلات (كما هو الحال في معالجة تغيّر المناخ أو العمل ضمن عملية تنظيم الميزانيات) أو حيث يدرك الخبراء الذين تزخر بهم المجتمعات ومنظمات المجتمعات المحلية بالفعل كيفية تحسين النتائج الاجتماعية مثال الصحّة العامة.

يعدّ تجديد الاقتصاد التأسيسي من الشروط المسبقة الهامة التي تؤخذ كذلك في الاعتبار في رسم السياسات الهادفة إلى تعزيز الدّخل الأساسي الشامل أو الخدمات الأساسية الشاملة. فمجرد التبرّع النقدي للمواطنين لن يضمن الرفاهية. إذ يتّضح ارتكاز جودة الحياة إلى النفاذ إلى الخدمات المقدمة بشكل جماعي مثال الرعاية الصحية والنطاق الترددي الواسع، والسكن الاجتماعي ووسائل النقل العام المتكاملة والميسورة التكلفة، وكذلك التمتّع بالمساحات الخضراء. وإن وجد إرث بنّاء نحصده من الوباء فيتوجّب أن يشمل مسألة تجديد الاقتصاد التأسيسي القادر على تعزيز قابلية العيش الحالية وتثبيتها بشكل مستدام اجتماعيا وإيكولوجيا.

توجّه كلّ المراسلات إلى جولي فرود على البريد لإلكتروني <julie.froud@manchester.ac.uk>

[١] يستخدم مصطلح الرعاية هنا بمعنى الادخار/ الاحتياطي لتوفير الاحتياجات المستقبلية. ويستدعى المصطلح إلى الأذهان الجمعيات الراعية التي تم إنشاؤها للسماح للناس بالادخار قصد تحمل تكاليف المرض وغيرها في المستقبل. يشمل المصطلح الخدمات العامة وخدمات الرعاية الاجتماعية،

[٢] لمزيد من المعلومات، انظر https://foundationaleconomy.com/introduction

[٣] لمزيد من المعلومات انظر

https://foundationaleconomycom.files.wordpress.com/2021/01/fe-wp8-meeting-social-needs-on-a-damaged-planet.pdf

[٤] على سبيل المثال، يقدر معهد ستوكهولم أن ٥٩٪ من البصمة الإيكولوجية في ويلز يمكن أن تعزى إلى استهلاك الغذاء (٢٨٪)، والإسكان (٢٠٪) والنقل (١١٪).

https://gov.wales/sites/default/files/publications/2019-04/ecological-and-carbon-foot-print-of-wales-report.pdf

> الإقتصادات الملائمة للمستقبل وعلاقتها بالدّولة

بقلم **أندرياس نوفي وريتشارد يارنثالار**، جامعة فيينا للإقتصاد والأعمال، النمسا

ثمة إدراك واسع أنّنا نمرّ حاليًا بأوقات اضطرابات عميقة. إذ لم يعد يتعلّق السؤال باحتمال حدوث تّغيرات جوهرية في القرن الواحد والعشرين وإنّما يتمحور حول الكيفية التي ستتّخذها تلك التّحوّلات-هل بشكل هبائي، فوضويّ كالذي نشهده راهنا في التّعامل مع جائحة كوفيد ١٩ أم ستتشكّل تلك التغيّرات بصورة جماعية. يعتمد التّشكّل الجماعي على شرطين مسبقين أساسيين: مُقتَضَيات أساسية و هي إعادة التفكير في الاقتصاد، وتعزيز المؤسسات العامة والدّيمقراطية.

> حدود الفكر الإقتصادي للقرن العشرين

شهد الفكر اللّيبرالي للسّوق - الذي بسط هيمنته فعليًا خلال القرن التاسع عشر - وعلى مدى العقود الماضية، نهضة. ورغم تعرّضه الدّائم لانتقادات بصفته فكرا نيو ليبراليا، فقد تغلغل في التفكير السياسي متخطّيا بذلك مدًى أبعد من عمليات رسم السياسات اليمينية. وغدت قدرة السّوق البالغة في مضاعفة الكفاءة (البيئية) وفي تحسين تخصيص الموارد النّادرة عقيدةً تتحكّم في تنظم التّيار السائد في كلّ من الاتّحاد الأوروبي والولايات المتحدة. ومع ذلك، لن يفلح تحسين الأسواق في إلزامنا بالمكوث داخل الحدود الكوكبيّة و لن يمنعنا من تخطّيها- ليس فقط بسبب ميلان النمو الأخضر (الذي، في غياب الفصل المطلق بين النمو الاقتصادي والضغط البيئي، ليس في الواقع أخضرا على الإطلاق) إلى معادلة الارتفـاع في مكاسب الكفاءة من خلال زيادة الاستهلاك ولكن جراء تجاهل ليبرالية السّوق للعمليات الروتينية، والممارسات والعادات السائدة غير المستدامة. ليبرالية تعتقد اعتقادًا شبه دينيّ تقريبًا في قدرة المستهلكين الرشداء الذين هم على بَيّنَة من الأمر على «حل» أزمة التغيّر المناخي من خلال انتهاج خيارات السّوق الفردية. لا تعزّز هذه الأولوية التي تتمتّع بها حلول السوق النّفاذ غير المتكافئ والمُتَفَاوِت إلى الاستهلاك فحسب، بل تعدّ تهديدًا للديمقراطية على حدّ السواء. لا تعدّ الدولة في ظلّ الليبرالية الاقتصادية وليبرالية السوق لا ضعيفة ولا مقيّدة بسياسة عدم التدخل في الاقتصاد، إلا أنها تملك تفويضا قويا تتحكّم بموجبه في انفاذ العقود وحماية حقوق الملكيّة الخاصة. ومع ذلك، نشأت عن دولة ليبرالية السوق، وفي عالم تتركز فيه حقوق الملكية داخل الشركات التجارية، هياكلٌ جديدة غير ديمقراطية، وهياكل سلطويّة بالغة التفاوت. تحوّلت فيه الشركات المتعددة الجنسيات إلى قاعدة عالمية وصانعة للقرارات، محكِمةً قبضتها القوية في التكفّل بتحميل التّكاليف على كاهل المجتمع وعلى البيئة وقادرة على ترجمة هذا التجسيد إلى قيمة مساهمة أصحاب الأسهم الخاضعة للخصخصة.

برز غداة الحرب العالمية الثانية، في كلّ من العالم الشمال وفي الدول الإنمائية في الجنوب العالمي، «توافق آراء ما بعد الحرب» قِوامُهُ رأسمالية الرفاهة. قد ارتُئي أن من المهم توفير البنية التحتية واعتبارها مهمة تأسيسية للهيئات العامة: تشمل تلك البنى النّفاذ إلى الصحّة والتّعليم وصولا إلى تفويض تلك الهيئات سلطتها إلى البلديات بشكل جوهري أو تأميم توفير الطاقة والإسكان والتنقل. كما أدت تصانيف واسعة من القوانين والأدوات التنظيمية تمثّلت في- مبادرات الاقتصاد الكلي، وقوانين القيود المفروضة على نطاق الأسواق، وتدابير إعادة التوزيع - إلى بروز مؤسسات اقتصادية تعدّدية، مما أتاح الازدهار والرخاء في أوروبا الغربية، وأمريكا الشمالية مساهما كذلك في التنمية الوطنية في الجنوب العالمي. ولإن تكبّد هذا الإنسجام والتّوافق الإقتصادي في الآراء، نهاية القرن العشرين، انتكاساتٍ بليغةً في الأوساط الأكاديمية وأوساط صنع السياسات إلّا أنه استعاد سيطرته أعقاب الأزمة المالية العالمية الكبرى لسنة ٢٠٠٨. تعكس نسخة رأسمالية الرفاهة للقرن الحادي والعشرين مقاربة براغماتيّة للتحولات الإجتماعية البيئية، تثمّن تعزيز عملية التّحديث البيئي و تُقرّ بدورٍ أكثر فعالية للدّولة في مجال الإبتكار والسياسات الصناعية. ولكن تظلّ رأسمالية الرفاهة لهذه الألفية متجاهلة لكيفية بناء الأرباح وضرورات النموّ والنّمط الاستهلاكي للطرق نفسها التي ننتج فيها وفيها تعيش. وعليه، يظلّ التفاوت مرتفعا وتزداد الكارثة المناخية حدّة. والأهمّ من ذلك، تتضاءل فعاليّة «دولة الرفاه والدّولة التنظيمية» المنظمة إقليميّاً نتيجة الاقتصاد الذي ما فتئ يكسّر الصلة الإقليمية بين المجتمع والإقليم بشكل متنامي؛ متيحا بذلك الشركات متعددة الجنسيات فرصة تفادي التشريعات الوطنية وتكديس الثروة.

> إطار ناشئ

تجدر الإشارة إلى أنّه و إزاء الأزمة المتفاقمة برز تيار مبدئي ثالث من الفكر الاقتصادي مسْتَأنِرًا بِأفكار ماركس Marx، و كينيزKeynes، وبرودل Braudel، متّخذا نهج الاقتصاد النسائي ومجموعة الإقتصاد التّأسيسي وذلك بهدف التمييز بين: (١) المناطق الاقتصادية التأسيسية التي تعنى بالأنشطة اليومية بما في ذلك التّموين وتوفير المتطلبات الحيوية والمحلّية فضلا عن العمل في العناية دون أجر؛ وبين (٢) انتاج اقتصاد السّوق للقيمة والتي تتميّز بتوفير الموارد المحلية غير الضرورية والأنشطة الموجهة نحو التصدير ؛ وبين (٣) أخذ قيمة الإقتصادات الريعية. يعدُّ إدراك كارل بولانيبني Karl Polanyi للاقتصاد كونه منظومة يقوم بتنظيم سبل العيش الأكثر ملائمة في مواجهة التحدّيات التي تطرحها التّحولات الاجتماعية البيئية؛ مبرزا (إعطاء الأولوية القصوى) الحاجة الماسّة إلى توسيع الاقتصاد التّأسيسي وتعزيزه فضلا عن ثاني الأولويات التي تتضمّن توفير الخدمات المحلية غير الضرورية يصحبها تحويل اقتصاد السّوق الموجه نحو التصدير والتقليص من أنشطة الاقتصاد الريعي.

تظلّ هذه المقاربة، رغم إقرارها باستحالة تحقيق الحياة الجيدة للجميع داخل الحدود الكوكبيّة إلّا من خلال عملية الانتقال إلى أنماط الإنتاج والمعيشة ما بعد الرأسمالية؛ تفتقر إلى استراتيجية بشأن كيفية إدخال التغييرات اللازمة بأسلوب ديمقراطي. تجدر الإشارة إلى ميل بعض المؤيدين إلى رفض الدولة وتفضيل الحركات الشعبية وتمييز نشاط المجتمع المدني، معزّزين بذلك معاداتهم لتركيز مناهض للدّولانية القائمة على ليبرالية السوق والقدريّة السياسية ودمج صنع السياسات ما

>>

”تتطلب الاستراتيجيات الفعالة لتقوية الاقتصاد الملائم للمستقبل متابعة الأشكال الإقليمية المترابطة لتقرير المصير من خلال تمكين مجموعة متنوعة من مساحات السياسات المتشابكة ولكن المناسبة من خلال إزالة العولمة الاقتصادية الانتقائية“

بعد السياسية المهيمنة في العقود الماضية مع وكالة الدولة بشكل عام. ومع ذلك، يبيّن صعود طائفة واسعة من الحكومات الاستبدادية القوة المحتملة لمؤسسات الدولة. في حين أن أيا منها، سواء في البرازيل أو في الهند أو في الصين المعاصرة، لا تمثّل نماذج يحتذى بها. بل تُظهر الإمكانات الكامنة في الدولة ككيان قضائي يخضع لسيادة إقليمية: سواء كانت الدولة البلدية أو الدولة الأمّة أو الدولة الأوروبية. حريّ بالقول إعتبار أنّ تجاهل الإمكانات الكامنة في احتكار الدول لصنع القواعد الشرعية فقط ساذجًا وخطيرًا، بل الأهمّ من ذلك كلّه، أنّه يظل محتبسا، واقعا في قبضة كوّة الألعاب المتخصصة على حساب المشاريع المحتملة في مجال مناهضة الهيمنة.

> الحاجة إلى مؤسسات دولة لا رأسمالية

ترتهن الاستراتيجيات الفعّالة لتعزيز الاقتصادات الملائمة للمستقبل إلى متابعة الأشكال الإقليمية المترابطة لتقرير المصير من خلال تمكين تنوّع مساحات السياسات العامّة المتشابكة بل والموائمة وذلك من خلال إزالة العولمة الاقتصادية الانتقائية - مثال، المدينة، والمنطقة، والأمة وما بعدها. نشير إلى أنه لا ينبغي اختزال الدولة المتحكّمة في أقاليمها بواسطة مؤسسات عامة وديمقراطية؛ في إطار الدّولة الأمّة، ولا في البيروقراطيات المركزية. بل يتوجّب على أشكال الدّولة الإبتكارية أن تتّسم أكثر باللامركزية مما يسمح لها بتمكين المؤسسات الوسيطة وحمايتها إضافة إلى مجالات العمل والمعيشة ذاتية التسيير، وغير مُسلْعنةٍ. ومع ذلك، شدّد الاقتصاد السياسي بالغ الأهمية على محدودية مثل تلك الوكالة الحكومية التّقدمية في تضاعيف الرأسمالية مؤكّدا على اعتبار الدّولة في ظلّ الرأسمالية دولةً رأسماليةً.

من المتّفق عليه أنّه بامكان مؤسسات الدّولة العامة والديمقراطية الازدهار فقط في ظلّ نظم اقتصادية بعيدة عن الرأسمالية. ومع ذلك، وكما كان للمناطق غير الرأسمالية وجود دائم في تضاعيف الرأسمالية، يمكن لمؤسسات الدولة غير الرأسمالية أن تجد لها مكانا داخل الرأسمالية أيضًا: سواء كان ذلك في شكل تعاونيات أو شركات محلّية أو نظم المعاشـــات التقاعدية الحكومية. وعلى النحو ذاته الذي تعتمد فيه الرأسمالية على المناطق الإقتصادية التأسيسية (خاصة في مجالات الرعاية والبنى التحتية) تحافظ مؤسسات الدولة غير الرأسمالية على شرعية الرأسمالية وفعاليتها. ولأن الرأسمالية تعتمد على نفيها لنفسها بصورة أساسية، يمكن كذلك لوكالة الدولة تعزيز المناطق الاقتصادية التأسيسية القادرة على توفير حياة متحضّرة لجميع السكان. يمكن أن يتحقّق النفاذ الشامل إلى أنظمة توفير جماعية ميسورة التكلفة وبشكل فعلي (الرعاية، والصحّة، والتعليم، والإسكان، والتنقل) من دون الخيارات غير المستدامة (مثال، حظر رحلات المسافات القصيرة) وتوجيه الاستثمارات في الأنشطة الاقتصادية المستدامة (مثال، من خلال الإعانات، والاستثمار المباشر، والضرائب، والتراخيص الاجتماعية، وبرامج إعادة التدريب) قصد ضمان التعميم الاجتماعي والإيكولوجي وإضفاءه الطابع العالمي. وتظلّ هذه الاستراتيجية على المدى القصير، قابلة للتطبيق حتّى نتخطّى الليبرالية الجديدة، حينها تتعزز أشكال الدولة الخضراء غير الرأسمالية في تضاعيف المنظومة الرأسمالية.

أمّا على المدى الطويل، فيظل نمط الإنتاج الرأسمالي متباينا مع حياة جيدة للجميع داخل الحدود الكوكبية. وعليه، وسعيا إلى تخطّي الرأسمالية، يتوجّب تطوير أشكال جديدة من الدولة تتمحور حول ازدهار مجالات الحياة غير مسلعنة لتتجاوز وظيفتها في إعادة إنتاج رأس المال. يمكن أن يشكل هذا علاقات متحوّلة بين المجتمع المدني والدولة تأخذ منحى مختلفا، حيث تصبح الاستثمارات في توفير البنية التحتية وتشغيلها أكثر اجتماعية وحيث الحدّ من الاعتماد على دخل سوق العمل. سيتيح تعزيز الرفاه مزيدا من وقت الفراغ بدلاً من الزيادة في الأجور وسيغدو النفاذ إلى السلع العامة أعلى حظوة، متميّزا على امتلاك السّلع الخاصة. وسيُمنَح التخفيض في تكلفة المعيشة (مثال بنية تحتية عامة وإسكان مَيْسورُ التَّكْلِفَة) أفضلية على الزيادة في القوة الشرائية. ■

توجّه كلّ المراسلات

إلى أندرياس نوفي على البريد لإلكتروني <Andreas.novy@wu.ac.at>

وإلى ريتشارد يارنثالار على البريد لإلكتروني <richard.baernthaler@wu.ac.at>

> جائحة كوفيد ١٩: تفاعلات جديدة للدّولة والاقتصاد

بقلم **بوب جيسوب**، جامعة لانكستير، المملكة المتّحدة

لا تزال جسامة جائحة كوفيد ١٩ مستفحلةً ولم تُمِطْ بعدُ اللّثام عن مدى أثرها ومخاطرها. وحتّى يتمّ احتواء الفيروس، إن لم يكن القضاء عليه؛ سيكون من العسير حقّا التأكّد من نجاح أيّ الاستجابات في التصدّي له. إلا أنه يبدو من الواضح تماما نجاح بعض البلدان أكثر من غيرها في تطويق الفيروس والسيطرة على الحالات والحدّ من الزّيادة في الوفيات النّاجمة عن أي سبب. من الواضح أيضًا استحداث الوباء لِأَسَاسٍ منطقي جديد لتّدخل الدّولة الموجّه نحو المساعدة المتبادلة ودعم الأعمال الخاصّة على حدّ السواء. تتناول هذه المقالة بالبحث هذا الجانبَ من الجائحة.

يمكن اعتبار الجائحة أزمةً عالميةً. إذ تميل الأزمات إلى إحداث تصدُّع في الرُّؤى ووجهات النظر السائدة للعالم وإلى خلخلة كيفية «الاستمرار» فيه؛ مما يثير التّساؤل حول النماذج النظرية الموجهة إلى وضع السياسات وكذلك الروتين اليومي. نشير إلى انّه بالرغم من الإقرار بالتهديد المحتمل للأوبئة ولفترة طويلة، إلا أن أزمة COVID-19 تمّ اعتبارها حين اجتياحها، في البدء، وإلى حد كبير صدمةً خارِجِيَّة المَنْشَأ، عرضيّة تهدد البشرية وتضعها في مسار المخاطر. انعكس هذا في الخطابات القائمة على سياسات الحياة للأمن والرامية إلى حماية السّاكنة وفي الخطابات التي يقوم بها المناضلون ضدّ التهديدات الدّاخلية. (مثال العمّال المهاجرون، السّكان الغجر). في المقابل، يمكن تعقّب الأزمة الوبائية إلى غزو الزراعة الرسمالية للبيئة الطبيعية في نقطة تماس مع الحيوانات والتي يمكن أن تلحق تحوّلا يهيّئ لإيجاد ظروف مواتية لانتقال الأمراض من الحيوانات إلى البشر. يعكس تفشّي جائحة كوفيد ١٩ أيضًا مستويات التجارة العالمية وحركة السّفر ممّا يسمح بتحوّل البلدان والقارّات. ومع ذلك، تظلّ نسبة الإصابة بهذا الوباء وانتشاره غير متكافئة: إذ تجنح الأنظمة السياسية المختلفة في تحليلها إلى تفسير المخاطر بشكل مختلف، بوضعها الأمن السّياسي الحيوي على رأس أولوياتها أو التأكيد على التصدّي لأعداء الدّاخل، أو تفضيلها الثروة على الصحّة والرّعاية الصحية.

> توضيح تدنّي استجابة المملكة المتحدة

يركّز هذا المقال على أوروبا وأمريكا الشمالية حيث ينبع الأداء الضعيف في التصدّي إلى الجائحة إلى الاستراتيجية الرّامية إلى إخضاع النظام السياسي بشكل أكثر مباشرة وأبلغ دواما؛ إلى «مقتضيات» «العولمة» وذلك على النّحو الذي يُبيّنه الخطاب النيو ليبرالي. تعزز هذه الاستراتيجية مدى «الهشاشة» في المجتمع بوصفها أداة تأديبية لتقويَة أَمْوَلَةِ الحياة اليومية وترسيخها، مع التفاوت المتنامي في الثروة والمزيد من التقسيمات الطبقية في تضاعيف الطبقات. كما تُسرّع هذه الاستراتيجية بالانعطاف من دول الرفاهة الاجتماعية التي تتمتّع بحقوق المواطنة المشتركة لتتحوّل إلى نظام العمل القسري، وإلى احتمال السجن لا سيما في الولايات المتحدة. تجدر الإشارة إلى تفضيل النيو ليبرالية لقوى السوق واستخدامها لسلطة الدّولة حتّى تتمكّن من توسيعها. على النقيض من ذلك، تميّز جائحة كوفيد ١٩ الدولة باعتبارها عنصرا فعّالا أساسيا، وتتمتّع فيه الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والتضامن غير مشروط (المساعدة المتبادلة) بحظوة. كما تعيد الجائحة إحياء فكرة المجتمع العادل الذي يكفل رعاية أفراده.

لم تكن المملكة المتحدة ذات النظام السياسي النيو ليبرالي على درجة من الجاهزية الجيّدة لمواجهة الوباء نظرا للطابع المجزأ تنظيميا لمجموعة من كياناتها العامة والخاصة والتي تتّسم باللامركزية ويشوبها سوء التنسيق. إضافة إلى تشتّت الحكومة حيث احتلت مسألة ضرورة تنفيذ بريكسيت Brexit حيّزا بالغا من الاهتمام (خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي،) صحب ذلك سعيُ رئيس الوزراء الجديد إلى الانصراف إلى تصنيفات الرأي العام. وفي معرض ذلك، لم يكن النظام الصحي البريطاني على استعداد لمواجهة الجائحة. تجدر الإشارة إلى عجز التخفيض في الإنفاق؛ في نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي؛ على الرعاية الصحية بنسبة ١,٢٪ متوسط الزيادة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٨، مما يؤكّد رداءة الأداء في الاستجابة إلى احتياجات الرعاية الصحية المتنامية. يعدّ العجز أحد نقاط الخلل الرئيسية التي تميّز انهيار المنظومة الصحّية والنقص في عدد متخصّصيها من الإطار الطبّي وشبه الطبّي: إذ أشارت البيانات إلى نقص فادح في عدد المرضين والممرضات بنسبة تفوق ٤٠،٠٠٠ و٢٥٠٠ طبيب عام ليمتدّ هذا العجز إلى نقص ٩٠٠٠ طبيب استشفائي بالإضافة إلى العجز في معدات العناية المركزة.

نشير إلى اعداد الحكومات السابقة لاستراتيجية كانت ترمي إلى مكافحة الجائحة والتي اعتبرت بمثابة مخطط تكنوقراطي لا يعكس الأوضاع المتردّية للبنية التحتية للرعاية الصحية والاجتماعية، بما في ذلك أجهزة التنفس الاصطناعي ومعدّات الحماية الشخصية «PPE»إضافة إلى هشاشة العمال والفئات المهمّشة. فبالتأمّل في الإستراتيجية الخاصة بقطاع الصحة للتأهب للتصدي لوباء الإنفلونزا لعام ٢٠١١، نشير إلى انتهاج الحكومة البريطانية لسياسة «اتباع العلم» كما عرضها الفريق الاستشاري العلمي المعني بحالات الطوارئ. استند العلم في سياق جائحة كورونا، إلى تشبيه مضلّل مع وباء الإنفلونزا، يعكس التوقعَ بأن يتسبب الفيروس في ٢٥٠،٠٠٠ وفاة إضافية يمكن التعامل معها بشكل انتقائي من خلال عملية الفرز (مما يَتَعَيَّن تَرْكُ كبار السنّ لمصيرهم ومَنح الأولوية لعلاج الأطفال والشباب وغيرهم ممن لديهم أفضل فرصة للبقاء على الْمسِنّين، وكذلك تفريق المرضى المصابين بالفيروس إلى دور الرعاية). حاولت الحكومة، حين تصدّى الرأي العام لتلك الخطّة، تسطيح منحنى العدوى المتزايدة قصد تأخير انتشار الفيروس؛ ثم قامت بفرضها لاستراتيجيات وطنية، مع سماحها ببعض التفويض. كان متبوعا باتخاذ إجراءات تثبيت مستويات من الحجر الشامل الذي طالما لم يكن كافيًا بل مُتأَخِّرا جدًّا وبعد فوات الأوان. في الواقع، ينطويّ انخفاض مستويات التمتّع بإجازة مرضية مدفوعة الأجر الاستمرار في العمل لمن يعانون من انعدام الأمن المالي حتى في حال إصابتهم بالمرض. ممّا ساهم في ارتفاع مستوى العدوى والوفيات.

لقد أبدت الحكومة فشلها في ارساء نظام اختبار تتبع وعزل فعّال. كما يعود غياب

>>

"أنتج الوباء سببًا منطقيًا جديدًا لتدخل الدولة الموجه إلى المساعدة المتبادلة وكذلك دعم الأعمال التجارية الخاصة"

توصيلها للخدمات المحلية والوكالات الوطنية لضمان استجابة متّسقة إلى هوسها بالقطاع الخاص. فغابت المتابعة المنهجية لعزل الأشخاص المصابين أو حجرهم باستثناء المسافرين العائدين من البلدان المعنية بانتشار الفيروس. نشير إلى عمليات اجراء الاختبارات لتقصّي فيروس كورونا داخل الجماعات في المملكة المتحدة وخارج هياكل مصلحة الخدمات الصحيّة الوطنية البريطانية NHS المألوفة؛ وذلك دون إشراف طبي جيّد مثل الذي شهدناه عموما في أماكن أخرى (مثال ألمانيا، وايرلندا، وكوريا الجنوبية). وفي المقابل، تمّ التعامل مع سياسة التطعيم بشكل جيد من خلال الخدمة الصحية.

تجدر الإشارة إلى ايلاء المملكة المتّحدة الأولويةَ، في كيفية استجابتها لـكوفيد ١٩ للثروة على حساب الصحّة، مما أسفر عن نتائج عكسية. تُعتبر مسألة الاضطلاع حماية الصحّة في الواقع أكثر فعالية في الدفاع عن الاقتصاد. ففي الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، والسويد، والبرازيل، رفضت الحكومات الإشارة في البداية إلى الطبيعة الهالكة لفيروس كوفيد ١٩ رافضة لحماية الأرواح بسبب أولويات اهتماماتها بمواصلة الشركات الكبيرة لأعمالها الربحية. مما أدّى إلى إجراءات حجر صحّي وعزل اجتماعي متأخرة، ثم إلى الإغلاق «الخفيف» الذي لم يفلح في الحدّ من تضاعف الفيروس وزيادة حدّته. ثم جاءت فترة الارتخاء المبكر للغاية الذي أفضى إلى انتعاش الوباء.

> ضمان تحقيق نجاح الإجراءات الحازمة للدولة

ورغم الإقرار بالطابع العالمي لجائحة كوفيد ١٩، يتبيّن افتقار التّنسيق أو قدر ضئيل من الاستجابات بين السياسيين وجاهزيتهم للتنسيق مقارنة بالعلماء. بدلاً من ذلك تنتشر الحلول القومية للتصدّي للوباء وتوفير اللّقاح في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة. بينما يظل الانفاق في الجهد أو ضمان توفر الموارد المالية في تنسيق حملة التطعيم العالمية ضئيلة للغاية. يتضح هذا وبشكل خاص في الشمال العالمي الذي كان قد توقّع تأثير الأوبئة على بلدان الجنوب. ومع ذلك، وبغض النظر عن طبيعة أنظمة تلك الدول ديمقراطية كانت أو استبدادية، وعلى تنوّعها البيئي جزيرة كانت أو قاريّة، كونفوشيوسية الدّيانة أو بوذيّة، مجتمعية أو فردية، من شرق آسيا أو من جنوب شرق آسيا أو أسترالية؛ فإنّها أثبتت حسن تعاملها ونجاعة إدارتها لكيفية التصدّي للجائحة والسيطرة على الفيروس على نحو أفضل من أي دولة أوروبية أو دولة في شمال القارّة الأمريكية. كما أثبتت سياسات تحقيق نسبة صفر حالة إصابة كوفيد ١٩ كتلك التي طُبّقت في نيوزيلندا، وسنغافورة، وفيتنام، وتايوان، وأستراليا فعاليتها حيث نجاح تنفيذ الإجراءات القوية للدّولة، وتدابير الصحة العامة التي أكّدت فعاليتها بشكل أفضل من سياسات مناعة القطيع القائمة على الوفيات التي يمكن تحمّلها، وعلى التعزيز التدريجي للمناعة، و/ أو على سياسات التطعيم الواسعة. يحق لنا الّتوقع احتمال تعرّض الاستجابة النيو ليبرالية إلى انتقاد التحقيقات ما بعد كوفيد ١٩ والتي ستوصي بالاستثمار الجيد في الهياكل الأساسية الملائمة للصحة العامة والرعاية مع الدعم القوي لإجراءات الدولة الفعالة.

توجّه كلّ المراسلات إلى ب. دجيسوب على البريد الإلكتروني <b.jessop@lancaster.ac.uk>

> عاد اللفياثان!

دولة كورونا وعلم الاجتماع

بقلم **كلاوس دور** (Klaus Dörre) ووليد إبراهيم، جامعة فريدرش شيللر، يينا

مركز التطعيم في إرفورت ، ألمانيا. جانب الرعاية من «دولة كورونا» أم إجراء ضروري للانتعاش الاقتصادي؟
الائتمان: وليد إبراهيم.

عاد اللفياثان! هكذا يمكن أن نلخص ما يحدث راهنا في أجزاء من العالم نتيجة وباء كورونا. في كتابه الأساسي «اللفياثان أو المادة والشكل والقوة لدولة دينية ومدنية»، اختار توماس هوبز مثال وحش البحر للتعبير عن الطبيعة المفارقة للدولة الحديثة. في عصر النيوليبرالية، بدا أن اللفياثان في انحسار، لكن ذلك لم يكن حقيقيا قطّ، فحتى في تشيلي لم تتمكن سوى دولة استبدادية من تحقيق تجارب السوق المتطرفة لفتيان شيكاغو. ورغم ذلك، فإن النقد السوسيولوجي الاجتماعي يُعنى قبل كلّ شيء بنقد السوق.

لم يكن من محض الصدفة أن كارل بولاني صار الشاهد الأكاديمي الأبرز على حركة مزدوجة حققت في البداية تحريرا واسعا للأسواق. منذ ظهور وباء كورونا، بدأت عقارب الساعة تدور عكسيا. يتدخل اللفياثان في شكل حال طوارئ لمكافحة الوباء وفي الآن ذاته في شكل دولة تستثمر ترليونات الدولارات في الدول والمناطق التي تستطيع تحمل الكلفة، لحماية الاقتصاد وحتى إعادة بنائه إن تطلب الأمر.

> تقييم دولة كورونا

كيف يمكن تقييم هذه الدولة؟ منظرو الأنظمة غاضبون، لأنهم استثنوا امكانية وجود فاعل دولتي يتدخل بشكل فاعل في كل نظام اجتماعي فرعي. أما الاقتصاديون الكاينيزيون فهم مبتهجون لأن الدَين السيادي هو الأداة التي وقع اختيارها لتنشيط الاقتصاد. من ناحية ثانية، يشعر الصحافيون الليبراليون بالقلق إزاء الحقوق الأساسية التي تعلقها «دولة كورونا» خلال عمليات الحجر والإغلاق المتعددة. كيف يمكننا أن نقيّم التدخليّة الجديدة للدولة؟ كإجابة أوليّة، يمكن أن نجازف بطرح فرضية أن تدخلية الدولية يمكن أن تتحول إلى فاتحة «رأسمالية بوجه جديد». لكن دولة كورونا هجينة، إذ إنها تتعامل مع الوباء والركود بشكلين مغايرين تماما مرتبطين على نحو فضفاض. يجري التعامل مع كوفيد ١٩ باستعمال حال طوارئ تندرج ضمن الإطار الدستوري، لكنها من جانب آخر تتجاوز الدستور من خلال تعليق حقوق أساسية مؤقتا.

الشرعية الوحيدة لحال الاستثناء هي مكافحة الفيروس. تفرض الدولة قواعد تباعد اجتماعية تقييدية لمنع الانتشار السريع للوباء. تقوم الدولة بذلك استجابة لكارثة طبيّة، لكنها ستفقد الشرعية مع تزايد قابلية إدارة الوباء. كلّ النزعات التي يرحب على أساسها بعض المحللين بحال الاستثناء الراهنة، مثل إبطاء الحياة اليومية ونبذ الاستهلاك وتجنب السفر واستغلال الوقت للاعتناء بالذات والآخرين، يمكن أن تستمر على أساس طوعي بعد انتهاء الوباء. لكن الرغبة الملحوظة لاستعادة الوضع العادي السابق لظهور الفيروس تظهر مدى انفصال تلك التحليلات عن الواقع.

يجب تقييم تدخل الدولة في الاقتصاد بشكل مختلف، إذ إن التلميحات حول الابتعاد التدريجي عن التقشف الضريبي والميزانيات المتوازنة وزيادة الضرائب على الثروات الكبرى والمداخيل العالية، تمثل تقدما مقارنة مع جذرية السوق في أزمنة سابقة. رغم ذلك، فإن دولة كورونا ليست ضامنا للتحول الاجتماعي البيئي وفق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. من الناحية السياسية الاقتصادية، تعتمد القروض السيادية الضخمة في الدول الغنية على البنوك المركزية والأسواق التي يجب أن تحافظ على نسب فائدة متدنية. وما يزيد الطين بلة أن مؤسسات الدولة المسؤولة عن ذلك غالبا ما تعاني من ضعف الخيال في ما يتعلق بالسياسة الاقتصادية والصناعية، فقد قُطمت تلك المؤسسات على سياسة تدخل حذر، وهي لا تعلم الكثير عن كيفية التعامل مع الأموال الاستثنائية المخصصة لبرامج الاستثمار وإعادة الإعمار.

> حدود التدخل الاقتصادي

لنفس السبب، لا يجب أن نعلق آمالا عالية على استدامة الأثر البيئي لدولة كورونا. تسعى الدولة المتدخلة في الاقتصاد إلى تجاوز الانكماش الاقتصادي، وتقاس شرعية برامج إعادة الإعمار بنجاحها في تحقيق نمو. في هذا السياق، تمثل دولة كورونا كيانا متناقضا، فحالة التدخل الاقتصادي ترمي إلى التخلص من آثار توأمها غير المتكافئ، حال الطوارئ الوبائية. يعني ذلك أن الأهداف البيئية المستدامة ستلقى على قارعة الطريق.

يقدم تغير المناخ درسا في هذا الصدد، فللوهلة الأولى فقط يبدو أن كوفيد-١٩ مفيد بيئيا. مثل انهيار عام ٢٠٠٧، تسبب الإغلاق والأزمة الاقتصادية في «تراجع النمو بفعل الكوارث». صحيح أن تقييد الحركة والانهيار الصناعي المؤقت قد قللا من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون إلى حد لم نشهده منذ عقود. ولكن مع انتعاش الاقتصاد، ارتفعت الانبعاثات بسرعة أعلى من المتوقع. تؤكد حسابات الوكالة الدولية للطاقة انخفاضا بنسبة ٥,٨٪ في الانبعاثات في جميع أنحاء العالم في الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠٢٠؛ أي ما يعادل انبعاثات الاتحاد الأوروبي بأكمله. لكن منذ نيسان/أبريل ٢٠٢٠، عاودت الانبعاثات العالمية الارتفاع؛ وفي كانون الأول/ديسمبر صارت أعلى من مستويات الشهر نفسه من العام السابق. من أجل تحقيق هدف خفض الاحترار العالمي بـ١,٥ درجة الذي يعتبره الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ أنه لا يزال معقولا، يجب خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية بمتوسط ٧,٦٪ سنويا - ولكن يجب القيام بذلك بشكل مستمر وليس نتيجة إغلاق مؤقت. تخشى الوكالة الدولية للطاقة من إهدار فرصة العالم التاريخية في أن ذروة الانبعاثات العالمية قد مرت في عام ٢٠١٩. ويمكن أن تؤدي الصراعات التوزيعية الصعبة التي تواجهها كل المجتمعات نتيجة ارتفاع مستويات الديون وتراجع الإيرادات الضريبية إلى تفاقم هذه النزعة.

أخيرا، يجب ملاحظة أنه على الرغم من أن الدولة التدخلية لفياثان، إلا أن هذا الوحش قد يكون له آثار مفيدة، فهي تحمي مواطنيها، وتضع حياة الإنسان فوق المصالح الاقتصادية. الجانب الآخر بالطبع هو أنها تجعل مكافحة الوباء موضوعا للتنافس الإمبريالي. فقط الدول التي لديها ما يكفي من اللقاحات ويمكنها تسريع حملات التطعيم سيكون لديها فرصة لتحقيق انتعاش اقتصادي سريع. نتيجة ذلك، تتم مكافحة التهديد الصحي العالمي بقومية اللقاحات، فرغم كل عبارات التضامن، فإنه اعتبارا من ربيع عام ٢٠٢١، حصلت ١٠ دول فقط على ٧٦٪ من كل اللقاحات المتاحة. قد يستغرق تحصين شعوب ما يصل إلى ٨٥ دولة منخفضة الدخل سنوات. يزيد ذلك من خطر متحورات الفيروس التي يبدو أنها مقاومة للقاحات، ومن الواضح أن نظام الدولة الذي يهيمن عليه الرأسماليون غير قادر على التعامل مع اللقاحات باعتبارها منفعة عامة وبالتالي المساعدة في تحقيق هدف الاستدامة المتمثل في حماية الصحة للجميع (الهدف ٣). وبالتالي، فإن دولة كورونا في شكلها المهيمن ليست ضامنا للتقدم في الاستدامة الاجتماعية والبيئية. بالنسبة للتحليل والنقد السوسيولوجي، يعني ذلك أنه يجب علينا إعادة تعريف موضوعنا. يجب أن تصبح الدولة مرة أخرى محور البحث السوسيولوجي. لتقييم ماهية دولة كورونا وكيف تعمل، نحتاج إلى برامج بحثية كبيرة ومتعددة التخصصات ذات منظور عالمي. لقد حان الوقت للمجتمع السوسيولوجي الدولي لمعالجة هذه المهام بسرعة وحسم. ■

توجه كل المراسلات
إلى كلاوس دور على العنوان <klaus.doerre@uni-jena.de>
وإلى وليد إبراهيم على العنوان <walid.ibrahim@uni-jena.de>

> كوفيد-١٩:
صناعة المناطق غير الآمنة في ألمانيا

بقلم **دانيال موليس**، معهد دراسات السلام بفرانكفورت

صالة إنتاج مهجورة.
الائتمان: دانيال موليس

تعتبر روزماري-كلير كولارد أن حسابات السياسة الحيوية تتعلق «على وجه التحديد بمن يتم التحكم في حياتهم أو جعلها آمنة». السياسة الحيوية وفق ميشيل فوكو هي سياسة تهتم بسلامة السكان، فهي القدرة على «منحك الحياة» و«تركك تموت». يجادل ماثيو هانا وجان سيمون هوتا وكريستوف شيمان أن تعامل الدول مع كوفيد-١٩ «تم تبريره من وجهة النظر السياسية البيولوجية بأنها +إعادة إضفاء للطابع البيولوجي+ على السكان، وضرورة شاملة لإبقاء أكبر عدد ممكن من الناس على قيد الحياة». لكن من الواضح أن بعض الأرواح مهمة أكثر من غيرها. يرتفع مستوى الإصابة بفيروس كورونا في أنحاء العالم على أساس طبقي وعرقي وجندري. للوباء جغرافيا بارزة للغاية تلقي الضوء على شرائح اجتماعية مهملة، وهي أماكن لا ترغب الدولة في جعلها آمنة. سأشرح هذه الفرضية بالتفصيل مع إشارة خاصة إلى (عدم) دخل الدولة في ألمانيا.

> تهميش

تجادل سامانثا بيليري ولورنزو دي بيدوفيتش وروجر كايل أنه «حيثما يتركز الفيروس تجد الهامش، في المدينة والمجتمع». في محاضرة مطلع كانون الثاني/يناير ٢٠٢١، حدد الأخير ثلاثة أنماط مترابطة من التهميش: التهميش المكاني الذي يشمل أماكن غير مركزية في المجتمعات المعاصرة؛ والتهميش المؤسسي الذي ينبع من ممارسات تقودها الدولة وتنظم المجتمع بطرق تدفع الناس إلى الهامش؛ والتهميش الاجتماعي الذي يشمل التقسيم العرقي للمجتمع - وهو منظور أرغب في توسيعه من خلال إضافة البعدين الطبقي والجندري إلى العرق.

في ما يتعلق بجغرافيا فيروس كورونا في ألمانيا، أظهر معهد روبرت كوخ أن معدل الوفيات في شتاء ٢٠٢٠/٢١ كان أعلى بحوالي ٥٠٪ إلى ٧٠٪ في المناطق ذات الحرمان الاجتماعي والاقتصادي العالي مقارنة بالمناطق ذات الحرمان الاجتماعي والاقتصادي المنخفض. تشير البيانات من المناطق الحضرية مثل برلين وبريمن وكولونيا إلى أن الوباء يصيب بشدة المناطق حيث الكثافة السكانية عالية، ويكون متوسط الدخل أدنى، ومعدل الفقر أعلى. عند مناقشة (عدم) تدخل الدولة، فإن التهميش المؤسسي هو الأكثر أهمية من بين أنماط التهميش الثلاثة، فهو واضح مثلا في إنتاج الفقر وكذلك إنتاج التهميش المكاني.

فيما يتعلق بالمثال الأول، يعتبر الفقر واقعا في ألمانيا اكتسب أهمية أكبر عبر تنفيذ إصلاح نظام الرعاية الاجتماعية المشار إليه باسم أجندة ٢٠١٠. ومن بين أمور أخرى، تم إنشاء قطاع للأجور المنخفضة وأعيد تنظيم المساعدة الاجتماعية الأساسية. لا يوجد الفقر بشكل طبيعي، إنه ينتج ويعاد إنتاجه بواسطة نظام اقتصادي غير عادل، بمساعدة القانون وسلطة الدولة. عواقب ذلك واضحة، إذ تظهر الأرقام أن الأشخاص الذين يعتمدون على المساعدة الاجتماعية

>>

الأساسية يتأثرون بفيروس كورونا أكثر بكثير من فئات اجتماعية أكثر ثراء. يبلغ عدد العاطلين عن العمل المودعين في المستشفيات نحو ضعف عدد الأشخاص العاملين. ويعيش الأشخاص الذين يفتقرون إلى موارد اقتصادية في أماكن أكثر اكتظاظا كثيرا ما تكون في الإسكان الاجتماعي المهمش؛ ويعملون في ظروف هشّة؛ وهم محرومون من البنى التحتية الرقمية ما يجعل التعليم المنزلي اللائق مستحيلا. تؤدي كل هذه الملامح إلى هشاشة أكبر وانقسام اجتماعي متنامي. في سياق تفشي الوباء، فقد الأقل ثراء دخلهم، بينما حافظت الطبقات الوسطى على وضعها، وازداد فاحشو الثراء ثراءً.

المثال الثاني الذي تمت مناقشته - إنتاج التهميش المكاني - هو عملية سياسية تنفّذ من مركز المجتمع. وتخلق القرارات السياسية بموجب مبادئ الدولة الرأسمالية تقسيما بين المركز والأطراف. وتشمل نتائج ذلك أنماط إقصاء في الإسكان الاجتماعي ومخيمات اللاجئين وملاجئ المشردين ودور رعاية المسنين وكذلك التوظيف في أعمال محفوفة بالمخاطر. خلال الوباء، أصبحت كل هذه الأماكن الاجتماعية بؤرا لكوفيد في ألمانيا. في الوقت نفسه، صورت المناطق السكنية والحضرية منها على وجه الخصوص في الخطاب السياسي على أنها أماكن خطرة، من أجل فصل الوباء عن الفئات الاجتماعية السائدة. هذه الاستراتيجية معروفة جيدا في الخطابات حول الأحياء الفقيرة، إذ يتم بداية حصر الوباء في إطار مكاني، ثم تضاف إليه أوصاف «مهاجر» و «فقير» و «منفلت» إلخ، ما يؤدي إلى استنتاج أن ذلك الفضاء وسكانه هم المشكلة الحقيقية.

> المركزية

ما يتضح هو أن إنشاء مساحات غير/آمنة هو عملية سياسية يطبقها الأقوياء. يجادل فوكو بأنه في سياق النيوليبرالية يصبح الاقتصاد السياسي الأساس المنطقي المحدد للقرارات الحكومية. وتضيف ويندي براون عليه أن «هدف الدولة هو تسهيل عمل الاقتصاد، وترتبط شرعية الدولة بنمو الاقتصاد».

التزمت التدابير الألمانية الرامية إلى احتواء فيروس كورونا بهذا المبدأ. وفق البيانات المتاحة، تأثر ١٢,٨٪ فقط من إجمالي القيمة المضافة بشكل مباشر بالقيود المرتبطة بالوباء، وخلف ذلك آثارا محسوسة بشكل أكبر في قطاعات البيع بالتجزئة والمطاعم والتعليم والسفر والترفيه والثقافة. واصلت نسبة ٨٧,٢٪ الأخرى من الاقتصاد عملها دون أن تتأثر إلى حد ما. يعني ذلك أنه لم تُبذل أي محاولة على الإطلاق لإغلاق الاقتصاد لحماية القوى العاملة الهشّة من العدوى.

ويترتب على ذلك أن التفشي الواسع للفيروس في المناطق الطرفية يشير أيضا إلى تركزه فيها، ويلاحظ ذلك في ارتفاع معدلات الإصابة في المسالخ والمراكز اللوجستية والمدارس. تعتبر صناعة اللحوم قطاعا تصديريا مهما في ألمانيا لم يُسمح بتوقفه. في حالة المراكز اللوجستية، أوضحت أنيتزكا مروز التي تعمل في شركة أمازون من بوزنان ببولندا هذه النقطة عندما ذكرت أنها وزملائها يعملون في محور مركزي للرأسمالية العالمية، وبالتالي فإن تدفق السلع دون عوائق أمر أساسي. في حالة المدارس، من الواضح أنه على الرغم من كثرة الحديث عن حقوق الأطفال، إلا أنهم لم يحظوا باهتمام كبير خلال فترة الوباء. تمت إعادة فتح المدارس في المقام الأول لإبقاء الآباء متاحين للعمل وليس من أجل العدالة التعليمية.

> أنماط (عدم) تدخل الدولة

يسلط فيروس كورونا الضوء على العديد من الهوامش المكانية والمؤسسية والاجتماعية يكون فيها للفيروس وتداعياته الاجتماعية الآثار الأبرز. يعرض الحرمان الاجتماعي والاقتصادي الناس للفقر ولمخاطر قاتلة. فيما يتعلق بتدخل الدولة، من الأهمية بمكان تسليط الضوء على المسارات الاستبدادية والأمنية التي اختارت معظم الحكومات اتباعها لمكافحة الفيروس بدلا من إشراك الناس في عملية ديمقراطية لتقييد الحرية على أساس التضامن والعدالة. ولكن من المهم أيضا إجراء تحليل أكثر دقة للمواضع التي اختارت الدولة عدم اتخاذ إجراء بشأنها، وبالتالي عدم تأمينها، والمواضع التي عمقت فيها القرارات السياسية أنماط التهميش على أساس الطبقة والعرق والجندر من أجل حماية «الشعب» الذي لا يعتبر المهمشون جزءا منه.

توجه كل المراسلات إلى دانييل موليس على العنوان <mullis@hsfk.de>

> ما بعد الاكتئاب:
الذّوات ما بعد النيو ليبيرالية.

بقلم **آرثر بوينو**، جامعة فرنكفورت ألمانيا. عضو لجنة البحوث حول تحليل المفاهيم والمصطلحات (RC35)، الجمعية الدولية لعلم الاجتماع.

حدث التحول إلى القرن الحادي والعشرين إلى حد كبير تحت علامة الاكتئاب، والذي ظهر في الغالب في مشاعر الإرهاق والفراغ وعدم القدرة على التصرف.
المصدر:
Ehimetalor Akhere Unuabona on Unsplash

نعيش في زمن يتميّز بخضوعه لتحوّلات جوهرية بدءا من الانهيار المالي لسنة ٢٠٠٨ إلى موجة الاحتجاجات السياسية التي برزت أثناء السنوات التي تلت. ومن صعود الحركات اليمينية العنصرية المتطرفة الجديدة إلى العواقب الحالية لجائحة كوفيد ١٩. تشير سلسلة من الأحداث إلى أننا أمام مفترق طرق تاريخيّ يتمثّل في عالم يبدو الآن وكأنه ويحتضر، إلى عالم غيره لم يولد بعد. تشكل هذه العمليات تحديات جديدة لا كابح لها ليس فقط في وجه المؤسسات الاجتماعية القائمة ولكن أيضًا لما يبدو أكثر حميمية بالنسبة لنا: إنها تعكس استنفاد طرقنا في المشاعر، والتفكير، والتّصرفات التي سادت في العقود الماضية. والأدهى من ذلك، تحوّلت أزمتنا أيضاً إلى أزمة شكلٍ من أشكال الذاتية حيث يستحيل على المرء، في غياب إدراك بِنية هذه الأخيرة وتحولاتها الرّاهنة، أن يقيّم وبشكل سليم مخاطر الحاضر ولا حتّى احتمالاتِ حدوثه. لكن يقتضي هذا منّا البحث في السؤال التالي: كيف يمكن أن نميّز هذه الذّوات الواقعة تحت أزمة حاليا؟

> الذّوات الرّيادية المُحبطة

لقد جرى التحوّل نحو القرن الحادي والعشرين إلى حد كبير تحت سمة الاكتئاب. إذ بدت المعاناة النفسية حينها غير بارزة، ولا تهيمن عليها الأعراض العصبية الكلاسيكية المعتمدة زمن فرويد. بل تجلّت تلك المعاناة بالأحرى في مشاعر الإعياء والإفنَاء والخواء والاحساس بالعجز على التّصرف وأخذ القرار. يتألف العُصاب الفرويدي من علّة الشعور بالذنب حيث تشعر فيه الذّوات بالحيرة بين المسموح والممنوع، وبين سلطة القانون وقوة الدوافع المكبوتة. بينما توصف حالة الاكتئاب، بدورها، كونها مرض *القصور وعدم الكفاية* حيث إمكانية إتاحة كلّ شيء ظاهريًا ولكن مع عجز المرء على مواكبة كامل نطاق الإمكانيات المتاحة. يصاب الشخص بالاكتئاب بسبب إحساسه تحمل عبء الوهم القائل بأن كل شيء ممكن التحقيق. تنطلي عليه الخدعة ويغدو متقطّعا بين الممكن والمستحيل، وبين المتاح بشكل لا نهائي وبين ما هو قادر حقًا على تحقيقه. فالشخص المصاب بالاكتئاب هو شخص يتّسم بفتور الطاقة 'نفد منه البنزين'.

لا يتعلّق مثل هذا التحوّل من حالة العصاب إلى حالة الاكتئاب في التشخيصات السريرية بمجرّد تجارب معينةٍ من المعاناة. بل يمكن اعتباره وبشكل أعمّ علامةَ نظام اجتماعي جديد كان قد تأسّس منذ الستينيات وما بعدها. وهو نظام يواجه فيه الأفراد متطلبات أكثر قوة للمسؤولية الذاتية وإدراكا للذات في سياق تراجع الدعم الاجتماعي وتصاعد عدم المساواة والمنافسة وتوسّع رقعة الهشاشة. لقد أفضى «التقارب الاختياري» بين تطور نظام التراكم ما بعد الفوردي Post-Fordism وانتشار المُثُل الرومانسية للأصالة الشخصية، إلى احتلال موضوع جديد دائرة الضوء. يتمثّل في «متعهّد مشروع الذات» النيو ليبرالي المفترض أن يحقق نجاحًا في السوق من خلال الاستجابة بشكل مناسب لمطلب *«أن يكون المرء نفسه»* أو، وفقا لاقتراح أحد كتب المساعدة الذاتية الشهيرة، *أفضلُ ذاتك: كن أنت كما أنت*، فقط أفضل. فالمطلوب من هذه الذوات الريادية، وبدلاً من الطاعة الانضباطية، الحفاظ على حياة استثنائية تكتشفها بنفسها وتبتدعها بالتجربة، حياة ينبع تواصلها

<<

واتصالها من عبق العاطفة ومتكيفة بمرونة مع ظروف السوق دائمة التغير التحوّل.

تتمثّل حالة الفرد المكتئب في النقطة التي يغدو عندها مطلب كونه متعهّدا بالذات إشكالية ذاتية، نقطة تحوّل احتمال تحقيق الذات الحق وإدراك الشخص لذاته إلى فراغ وإفناء، وحين ينتهي الأمر بالسعي إلى تقرير المصير المستقل ذاتياً إلى الشعور بالاغتراب وانطواء الذات. تمثّل تلك الحالة أكثر من مجرد تشخيص سريري، وقد بات الاكتئاب بذلك حجر الزاوية لضروب شتّى من الاخفاق الذاتي إزاء التوقعات المعيارية التي تمت مأسستها في العقود الأخيرة من القرن العشرين.

> الأزمة وسياسة الاستنفاد

يتغلغل التّشكّل الاجتماعي- والذي يمكن كنايتُه اعتمادا على السياق *بالمجتمع المكتئب* - جرّاء التوترات المتصاعدة. ومع ذلك، تمكّن على نحو ما من المحافظة على درجة بالغة ن الاستقرار خلال العقود الماضية. لِدَرَجَة أنّ هذا الترتيب المؤسسي بدا، وباتباع المنطق ذاته، في مطلع القرن الحادي والعشرين سدّا منيعا يعيق التعبير عن أعراض الاكتئاب من حيث الادعاءات السياسية الصريحة والنضالات الاجتماعية المنظمة. وراهنا ومع ذلك، فقد زادت حدّة ضغوط هذا النظام إلى الحدّ الذي بدا فيه استمراره معرضا للخطر وسيضير ضيرا شديدا: حيث وصل الإفناء الاكتئابي عينُه إلى نقطة الإنهاك، أقترح في هذا السياق أن نتحدث عن ضرب من *مجموعة ناتجة عن الاكتئاب* وهي حالة وصلت فيها التوترات الاجتماعية-النفسية للنظام الاكتئابي إلى ذروتها ممّا أدى إلى بروز مجموعة متنوعة من ردود الأفعال والصراعات لكنها لم ترتقي بعدُ إلى إقامة إجماع جديد وتأسيس إطار مؤسسي ثابت.

يجد مثل هذا البيان، على ما أعتقد وإذا ما دلّنا على ذلك، أسبابه في حقيقة أن أشكال النضال السياسي التي باتت لافِتة لِلنّظَر في السنوات الماضية والتي يمكن تفسيرها على أنها ردود أفعال إزاء توتّرين رئيسيّين متأصّلين في الفردية النيو ليبرالية والريادية والاكتئابية.

أمّا فيما يتعلق بمسألة *الاستقلالية* يتمثل الأمل الذي يجسده هذ الشكل من الذاتية أنّه بإمكان المرء تحقيق تقرير المصير الذي يصبح في المتناول من خلال المبادرة الريادية والتي تنطوي على توفير منتج مبتكر في تضاعيف واحدة من الأسواق التي تتألّف منها الحياة الاجتماعية حيث يكون فيها المرء في وضع المتمكّن من حفر بصمته الشخصية واحداث تحوّل في تلك الأسواق على شاكلته وحسب تماثله. رغم ذلك، تؤدي الإخفاقات المتكررة في الوفاء بهذا العهد إلى شعور عميق بخضوع المرء لمجموعة من القوانين المحددة مسبقًا والتي يصعب فهمها في كثير من الأحيان وتعديلها و هي «لا وجود لبديل». فلا غرابة إذن ابداء عدة حركات في عصرنا استياءً ملحوظًا تجاه النخب الحاكمة ومطالبتها الداعية إلى إتاحة مزيد من فرص المشاركة: والتي يمكن اعتبارها أنّها تشكّل رد فعل على *حتمية* أشكال التنظيم الاجتماعي السائدة.

تميز الذوات النيو ليبرالية أيضًا بتوتر ثانٍ، ويخصّ هذه المرّة مسألة الأصالة وهو الذي يحمل في طيّاته التوتر بين الأمل بالارتباط العاطفي مع الآخرين وهيكلة الحياة الاجتماعية كمنافسة شبيهة بالسوق بين الأفراد المتفكّكين شديدي التجزؤ (ثانية على حدّ توليفة أحد شعارات مارغريت ثاتشر: « المجتمع، لا وجود لشيء من هذا القبيل»). ومع ذلك، فإن المطالبة بأن يكون كل واحد فردًا مكتفيًا ذاتيًا ما يمكنه مـــن تحقيق وجـــوده قد أدى إلى تنامي مشاعر العزلة والتفكّك الاجتماعي. لا غرابة مجدّدا إذن أن تبدي العديد من الحركات السياسية في عصرنا الرغبة في المرور بتجارب تواصل وجدانية: وعليه يمكن اعتبارها تُشكّلُ رد فعل على أشكال *التفكّك* الاجتماعي السائدة.

ومع ذلك، لا يتميّز وضع ما بعد الاكتئاب بشكل العمل السياسي أو التنظيم واحد ومتماسك فنحن لا نتعامل مع نظام جديد بقدر ما نتعامل مع كوكبة جديدة، ومع مجموعة من ردود الفعل المختلفة والآفاق السياسية. سوف أتطرق فيما يلي إلى موقفين سياسيين باتا من أبرز المواقف خلال السنوات الماضية، دون اعتبارهما الموقفين الوحيدين المرتسمين من الأزمة الحالية. إذ يتحدد حاضرنا بسؤال مركزي يتمحور حول ماذا يعقب الاكتئاب؟ - دون اعطاء إجابة واحدة أو مقنعة حتى الآن.

> فَوران ما بعد الاكتئاب

تميّزت العديد من الانتفاضات السياسية خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين – بدءا من الربيع العربي إلى حركة احتلوا وول ستريت، ومن انتفاضة يونيو ٢٠١٣ في البرازيل إلى حركة *السترات الصفراء* في فرنسا في لحظاتها الحاسمة بتجارب الانغماس العاطفي في روح جماعية ذي هياكل مبهمة وكذلك بغياب أهداف واضحة التحديد. تعدّ هاتان السمتان بالغة الأهمية إذا ما سعينا إلى فهم سبب اعتبارهما تعبيرات عن حالة ما بعد الاكتئاب.

لقد شكّل الغموض المعياري والعاطفي الذي اكتسى تلك الحركات، والتي تمّ القاء اللائمة غالبا عليها، الأساس حاجته واجتذابهم. فأتاح ذلك إحساسا بالتضافر والتآزر قائم على المشاركة في فضاء مشترك وهي نظرة تثبت أنّ الاختلافات الاجتماعية والسياسية لم تعد متناقضة تماما بل وأصبحت قابلة للانسجام ويمكن بالأحرى أن تؤدي إلى وحدة عاطفية قائمة داخل التنوع وخارجه. إنّ هذا لأمر بالغ الأهمية لفهم فحوى تلك الحركات وزخمها. فعلى النقيض من الاكتفاء الذاتي للريادي ولعزلة الذوات الكئيبة، فإن الكثيرين يعتبر أنّ تجربة وجود المرء نفسُه في الشوارع برفقة آلاف مؤلّفة من الناس تجربةً أطلقت العنان لعملية تحرر تجربة علاجية مُريحة خاضها المرء على نحو فعّال.

يبدو واضحا الآن أن هذا الشعور (بل وغير المحدد) بالتقارب العاطفي نشأ في علاقة بمواجهة خصم مشترك (ولكن عموها تمّ تحديده أيضًا) يتمثّل في النظام السياسي، والمؤسسات السائدة، «ومن لفّ لفّهم». لقد تكثّفت تجربة الفوران الجماعية من خلال اقترانها بالتحديات الجذرية، وإن بدت مؤقتة، للمعايير الراسخة والتصدّي لها. تجلّت تلك التحدّيات في المواجهات مع الشرطة وحواجز الشوارع واحتلال المؤسسات العامة: وفجأة، لم تعد الحياة ملزمة بمجموعة من القوانين والتشريعات الثابتة والمميتة. تبرز نقطة مثيرة للجدل في هذا السياق إذ على النقيض من تكيف الريادي الذاتي مع المعايير المحددة مسبقًا وشعور الذوات المكتئبة بالعجز، منحت تجربة تحدّي النظام القائم ومواجهته الفرد الإحساس باسترداد القدرة على *تقرير المصير الجماعي* الفعّال.

ورغم ذلك، فقد أثبتت مثل تلك اللحظات تقلّبها وتؤدي بطبيعتها إلى عدم الاستقرار. فسرعان ما نشأ تصور أن هذا الشعور بالتقارب المتألّف من عناصر غير متجانسة يعسر التوفيق بينها بسهولة. فسرعان ما أدرك أولئك الذين خاضوا تلك التجربة أن وجهات نظرهم المعيارية يمكن أن تؤدي إلى ترتيبات سياسية تختلف اختلافا جذريًا. حيث مجموعة جديدة من التوترات مستمدّة على وجه التحديد من الغموض المعياري وعدم دقّة التحديد العاطفي لهذه الحركات. لقد مثّلت تلك التوتّرات بداية النضالات المعنيّة بالمعنى السياسي والتعبيرات المؤسسية لتلك التجربة الجماعية المتناقضة تمامًا - والتي نتج عنها بروز موجة جديدة من الحركات اليمينية المتطرفة، من بين مواقف سياسية أخرى.

> الحكم الاستبدادي ما بعد الاحباط

فوفقا لما حدث في تضاعيف حركات التي ظهرت في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، قد يوضّح الإدراك المتنامي للتشرذم الاجتماعي سبب اتسام الصعود الأخير لليمين الجديد بتوقعات مكثفة للتآزر العاطفي. ومع ذلك، لقد أفسحت تجربة الانغماس في حشود غير متجانسة، و«جماعية»

>>

غير محددة، المجال في هذا السياق لمفاهيم أكثر اتساقًا واستثنائية للتقارب (الوطني) – كما ورد في شعار حملة ترامب الانتخابية «لنجعل أمريكا عظيمة مرة أخرى» أو شعار حملة بولسونارو الانتخابية Bolsonaro التي هبّت عليها هي أيضا ريح اليمين المتطرّف «البرازيل فوق كل شيء، والله فوق الجميع».

يمكن اعتبار مثل هذا الموقف السياسي على أنه يستجيب لحالة التفكك الاجتماعي *مدافعا* عنه بقوة وبأسلوب جري حيث يتطلب الأمر أن يكون التآزر العاطفي ممكنَ التحقيق فقط من خلال استبعاد العناصر الدخيلة والمسيئة أو حتى إزالتها، - سواء كانت عناصر «شيوعية» (مرتبطة بـاليسار)، أو «مجرمين» (المقترنة بالفقراء المصنفين عرقيا و ذوي النزعة العنصرية) أو غيرهم من «أعداء الأسرة» (المقترنين بالحركات النسوية والمثليين وثنائيي الجنس والمتحولين جنسيًا)، إلخ..

ورغم ذلك، لم يكتف اليمين المتطرف الجديد مع تصور التجزئة العاطفية من خلال تقديم أنواع مختلفة من الحروب الصليبية الأخلاقية فحسب. بل استجاب وفي اتجاه معيّن لإحساس نزع الشرعية المعيارية التي اكتسبت زخما أعقاب أزمة سنة ٢٠٠٨ وحطت بثقلها خلال الاحتجاجات السياسية في العقد الأول من الألفية الثالثة. ففي هذه الحالة، لا يرقى ما تمّ ادراكه على أنّه مثير للجدل بشأن المؤسسات الاجتماعية لدرجة أنها تبدو وكأنها تجسد «قوانين الطبيعة» التي لا هوادة فيها (كما هو الحال في النظام الاكتئابي). بل سنعيش بالأحرى في عالم فقدت فيه المعايير «الطبيعية» فعاليتها. حيث تتفاعل الذوات الاستبدادية مع حالة القدرية بدرجة أقل مما تتفاعل مع حالة مُتصَوَّرة من القصور الثقافي الذي نطلق عليه اسم انهيار البنية الاجتماعية. ويعني الإحساس بأن أشكال التنظيم التي تشكّل العلاقات الاجتماعية مع النظام والاستقرار لم تعد قائمة.

يفسر هذا سبب عدم توجيه بوصلة وجهة النظر السياسية هذه نحو تعليق المعايير السائدة، كما حدث خلال تجارب السابقة الفوران الجماعي السابقة، بل نحو إقامة نظام قمعي. وكردة فعل على مجتمع يعتبر مفككا اجتماعيًا وألغيت فيه الضوابط التنظيمية حيث الأعراف والقيم الاجتماعية أو غيابها يطالب المستبد بمجتمع سياسي قادر على استئصال العناصر المفككة وفرض معايير قسرية أو عنيفة بما يكفي للإبقاء على فعاليتها.

مع ذلك، فعلاوة عن كون طبيعته الاستبدادية، غالبًا ما يتّسم اليمين المتطرف الجديد أيضًا (يتجلّى ذلك بشكل بارز لا سيما في الحالة البرازيلية)، بمطالبات بمزيد من التطرف في المشروع النيو ليبرالي. وهذا لَعمري مفارقة استبدادية ما بعد الاكتئاب يمكن توضيحها على النحو التالي، يسعى الاستبداد ما بعد الاكتئاب أثناء تفاعله مع أزمة الذوات النيو ليبرالية واستخلاص قوته المعارضة من ذلك، بكل الوسائل للإبقاء على ذلك الشكل من الذوات، بل وحتى تجذيرها. وتدقيقا يكمن في هذا الهيكل المتناقض -أي محاولة لتجاوز الاكتئاب عن طريق إعادة ظروف الاكتئاب - أحد مصادر إمكاناته التدميرية الهائلة.

وهكذا ينصهر الاستبداد والنيو ليبرالية الراديكالية ههنا ويمتزجان بشكل غير مألوف (لِنقُلْ: ما بعد الاكتئاب). يؤدي تحالفهما السياسي هذا، من ناحية، إلى مفهوم إمكانية إقامة تقارب عاطفي يقوم على الاستبعاد أو الإزالة لكل من يرفض المثل الأعلى المتمثّل لمن يُعتقد أنه صاحب المشروع الذاتي وهو « المواطن الصالح «. كما يفضي هذا التحالف من ناحية أخرى، إلى فكرة استحالة تحقيق نظام معياري متماسك بما فيه الكفاية وبالقدر الذي يستأهل إلّا من خلال إنفاذ «قوانين السّوق» الصارمة إن لزم الأمر والشرسة وذلك تجسيدا لفكرة «*لا مجال لبديل*».

> ما وراء الاكتئاب؟

سيكون بالقطع من المضلّل اعتبار مثل هذا التّوليف بين الاستبداد الجديد والنيو ليبرالية الراديكالية بمثابة الأفق الوحيد أو الرئيس الذي أتاحه وضعنا الراهن. ينبغي على التحليل الأكثر شمولاً والذي لا يمكنني التطرّق إليه في هذا المجال، أن يأخذ في الحسبان الأساليب التي استجابت بها المشاريع السياسية الأخرى لأزمة الذوات الريادية الكئيبة - والتي يمكن اعتبار توتراتها الكامنة فيها قد غدت أقوى وأكثر صلابة مع تفشي الجائحة. إلاّ أنّ أيّ طريق قد نسلكه مجتمعين في هذا الصدد لا يمكن إلا أن ينبع من التوترات والصراعات التي تطرحها مثل هذه الكوكبة. ■

توجّه كلّ المراسلات إلى آرثر بوينو على البريد الإلكتروني <oliveira@normativeorders.net>

التمثيل البصري للعمل غير المرئي

بقلم **جيني تيشر**، جامعة الفنون التطبيقية، فيينا، النمسا

نتيجة التدابير التي أقرت لكبح تفشي كوفيد-١٩، يعاني البعض منا من التباعد الاجتماعي والتعلم عن بعد والفصل والعزلة في عدد من المناطق. للوهلة الأولى، يبدو كما لو أنه يمكن للمرء أن يتحدث عن «نحن» أو حتى عن تجربة جماعية، أو الذهاب أبعد من ذلك ويتحدث عن تجربة عالمية. اعتمادا على تجربتي بصفتي محاضرا في جامعة الفنون التطبيقية في فيينا، لا أتفق كليا أن ذلك ممكن. مع القيود الصارمة المفروضة على حرية الفرد في التنقل في الأماكن العامة، أصبحت المجموعة الهائلة من الخيارات السياسية والمجتمعية للتعامل مع هذا الوضع الاستثنائي أوضح من أي وقت.

صار الوصول إلى المساحات الجماعية للتعلم والتجربة مثل المدارس والجامعات، وكذلك الأماكن العامة مثل الحدائق والملاعب، متاحا جزئيا فقط، وبالتالي تركزت الحياة في الفضاء الخاص. عندما تُفقد الوظائف ولا يعود من الممكن إرسال الأطفال إلى مرافق الرعاية – وفي غياب منزل مخصص لقضاء عطلة نهاية الأسبوع به حديقة - يُحصر الناس في مساحة صغيرة هي منازلهم. وقد أظهرت الإحصائيات أن هناك طفرة في العنف المنزلي النفسي والجسدي، وأن مسألة تقسيم العمل حسب الجندر (عادت) على جدول الأعمال. يوضح كوفيد ١٩ بجلاء نوع العمل الذي تعتمد عليه مجتمعاتنا: الوظائف ذات الصلة بالنظام ووظائف الرعاية. نعتمد جميعا على العاملين في مجال الرعاية بأجر وبدون أجر، مثل المشتغلين بالجنس والأصدقاء والعشاق والأطفال، من بين آخرين. يحتاج كل جسد وبيئته إلى الرعاية والعناية والتنظيف والتغذية والحب والعناية والشفاء والتجديد. أود أن أشير هنا إلى أن عبارة «ذات الصلة بالنظام» مثيرة للجدل لأنها توحي بأن عملا معينا ليس ذا صلة بـ«النظام» (بنفس القدر).

كما شهدنا جميعا، أدى اهتمام وسائل الإعلام المتزايد بهذه الوظائف التي تضمن احتياجاتنا الأساسية والوجودية، والبروز المفاجئ لعمال المراكز التجارية، إلى إقدام الناس على مبادرات مثل التصفيق إعرابا على التقدير. كتبت إحدى طلابي، نورا ليكا، ورقة بحثية حول الفرق بين المبادرات الجماعية في الأماكن العامة والتضامن بوصفه فعلا سياسيا، وخلصت إلى أن القيام ببادرة تقدير جماعي في الأماكن العامة لفتة قوية يمكن أن تغير طريقة تفكير الناس وتمنحهم الأمل والقوة للاستمرار. ومع ذلك، فإنه لن يساهم في نهاية المطاف في تحسين ظروف العمل وجعلها أكثر أمانا للعمال في المتاجر والمستشفيات ومراكز رعاية الأطفال وغيرها، أو في الحصول على أجر متساو وأفضل وساعات عمل أقل على المدى الطويل. علاوة على ذلك، عندما نعود إلى مسألة ما يُصنف على أنه وثيق الصلة بالنظام في المقام الأول، فإننا ندرك أنه توجد، كما كان دائما، وظائف غير مرئية (وغير مدفوعة الأجر)، إما لأنها تتم في المجال المنزلي الخاص أو لأنها ليلية.

بناء على ذلك، أود عرض ومناقشة اثنتين من صوري من عام ٢٠٢٠ المصاحبتين لهذا النص: «عاملات النظافة الليلية» و«خدمة». في صورة «عاملات النظافة الليلية»، يمكن رؤية الشكل المقطوع والمكرر المأخوذ من الفيلم الوثائقي التجريبي «عاملات النظافة الليلية» لمجموعة بيرويك ستريت فيلم كولكتيف، ومنحوتتان رخاميتان مقطوعان من صورة توثق هارتفورد واش: الغسيل/ المسارات/ الصيانة: الداخل (١٩٧٣)، وهو عرض أدائي للفنانة ميريل لادرمان يوكليس أقيم في متحف وادزورث أثينيوم في هارتفورد. كانت الفكرة الأولية لمجموعة بيرويك ستريت فيلم كولكتيف هي جعل مجموعة من المهاجرات ونساء الطبقة العاملة ينضممن إلى مجموعة من الناشطات النسويات في محاولة لتشكيل نقابة. كانت الفنانة ماري كيلي جزءا من فريق الفيلم وشاركت أيضا في حملة عاملات النظافة الليلية بصفتها ناشطة نسوية. إحدى الأفكار الأولى كانت إنتاج فيلم وثائقي عادي في شكل فيلم طويل يستمر حوالي ثماني ساعات ويظهر فقط تنظيف المرحاض. في إشارة إلى ملصق فيلم عاملات النظافة الليلية الذي يظهر مشاهد امرأة تنظف مرحاضا، تمثل اللقطات الموجودة في الصورة النشاط المتكرر بلا نهاية لتنظيف بقايا العاملين في المكاتب ليلا. عند قدمي المرأة، نرى صورة مزدوجة لتمثال رخامي أبيض لامرأة ملقاة أرضا، في وضع يفترض أنه مريح.

يمكن رؤية هذا التمثال في خلفية صورة تم التقاطها لتوثيق أداء الفنانة الأمريكية ميريل لادرمان يوكليس وهي تنظف أرضية المتحف. «مانيفستو من أجل فن الصيانة» الذي كتبته الفنانة عام ١٩٦٩ ومجموعة أعمالها ككل تعالج مجالات الأعمال المنزلية غير المعترف بها ومنزوعة القيمة، ووظائف الرعاية والصرف الصحي. يصير العمل المنزلي مرئيا عند نقله من المجال الخاص إلى المجال العام. ومن خلال إعلان هذا العمل فنّا [«أقوم بالكثير من الغسيل والتنظيف والطبخ والتجديد والدعم والحفظ، إلخ. «أمارس» أيضا فنّا (حتى الآن بشكل منفصل). سأقوم ببساطة بأدوار الصيانة اليومية، وأدفعها إلى مستوى الوعي، وأعرضها بصفتها فنا»]. بالإضافة إلى عرضها، لم تكتف لادرمان يوكليس بطرح أسئلة حول بروز وظائف الرعاية وقيمتها، بل أظهرت كذلك كيف أن الركائز المادية (حتى عندما يتعلق الأمر بالفنّ) ترتبط حتما بإنتاج القيمة، خاصة إذا كانت العملية تبدو غير مادية. يدعو البناء المعكوس للتمثيلية في الصورة إلى التساؤل عن التسلسل الهرمي للبياض الذي يمثله رمز تم إنشاؤه في الفترة الكلاسيكية يتجاهل

إيني تيشر ، «منظفات ليلية» ، ملصقة على ورق ، ٣٠ × ٤٠ سم.

جيني تيشر ، «خدمة» ، ملصقة على ورق ، ٣٠ × ٤٠ سم.

أي تعدد ألوان في النحت، ويؤسس أيديولوجيا عنصرية تستند إلى أحادية لون نقية وبياض نقي لم يكن موجودا أصلا في العالم القديم.

أما «الخدمة» فهي صورة مجمعة مكونة من نسخ من صور صحيفة تظهر امرأة تنظف قبالة ملصق يصور امرأة تضع سماعة رأس. المرأة التي تنظف الأرض تظهر من الخلف وترتدي زيا أزرق. في المقابل، تبتسم لنا المرأة على الملصق ويفترض أن تمثل العامل اللطيف والودي في قطاع الخدمات.

توضح الصورة المجمعة أنه رغم امكانية تغير المعدات التقنية - تماما مثل منفضة الريش والمكنسة الكهربائية على الصورة المجمعة - لا يمكن ببساطة تغيير قيمة العمالة في قطاع الخدمات باستخدام صورة مختلفة أو معدات مختلفة. لا يزال تداخل ثالوث التمثيل والتثمين والعمل غير المرئي بحاجة إلى تسليط الضوء وكشفه من أجل معالجة البنية الخفية لـ «العمل القذر» المؤسس على الطبقة والعرق والجندر.

توجه كل المراسلات إلى جيني تيشر على العنوان <jenni.tischer@uni-ak.ac.at>

> العنف المنزلي
خلال الجائحة العالمية

بقلم **مارغريت أبراهام**، (Margaret Abraham) جامعة هوفسترا، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية. الرئيس السابق للجمعية الدولية لعلم الاجتماع (٢٠١٨–٢٠١٤) عضو لجان البحوث المعنية بالعنصرية والقومية ووضع الشعوب الأصلية والقضايا العرقية (RC05) وعلم اجتماع الهجرة (RC31) ولجنة المرأة والنوع الاجتماعي والمجتمع (RC32) واللجنة المعنية بحقوق الانسان والعدالة العالمية (TG03) ولجنة العنف والمجتمع. (TG11)

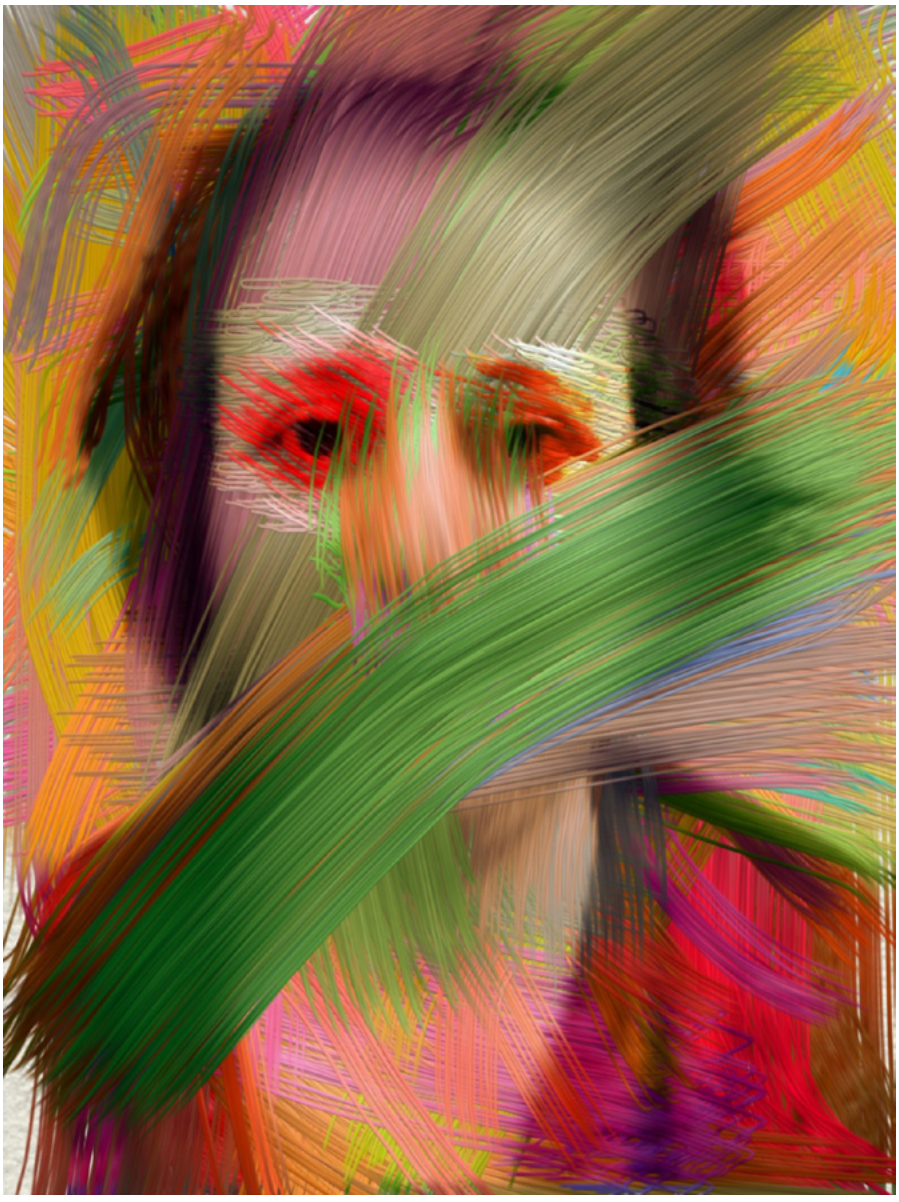

الائتمان: فليكر / جين فوكس.

أنّ حقيقة تنامي العنف المنزلي وحالات عدم اليقين في أوقات الأزمات مُوَثّقة توثيقا جيدا. ولم تخرج جائحة كوفيد ١٩ العالمية الراهنة عن القاعدة. فمنذ مارس ٢٠٢٠، حاصر فيروس كورونا المستجد العالم وأدّى إلى إجراءات فرض أوامر «إغلاق» عالمي و «المكوث في المنازل»، و «الاحتماء في المكان». رافق ذلك وضعٌ لقيود فرضتها الحكومات على تحرّكات الأشخاص الذين غدوا أكثر عرضة للتهديد والمخاطر. ورغم الاثبات أنّ مثل تلك الأوامر كانت خطوة ضرورية لكبح جماح الجائحة فقد تسببت فيما أسماه البعض ب «جائحة الظل» وهي العنف المنزلي. حيث وجدت النساء أنفسهن حبيسات المنازل محاصرات مع شركاء مسيئين وأخذ وضعهنّ منعطفًا نحو الأسوأ في ظل جائحة كورونا، وبات ايذائهنّ أمرًا يوميًا بينما كان يجب أن يتمتّع الناس جميعهم بالأمان في منازلهم، من المفارقات أن سياسات العزل والتباعد الاجتماعي محورية للحفاظ على الصحة العامة وسلامة الأفراد، إلّا أن الوضع أخذ منعطفًا نحو الأسوأ وفقد معنى السلامة جوهرَه عند أولئك الذين يعيشون في علاقات الايذاء المضطربة والمسيئة. كما أدت ظروف الضغط المالي والعقلي الناجمة عن الجائحة أيضًا إلى انسلال حالات سوء المعاملة والتي كانت غائبة قبل الجائحة داخل بعض العائلات. فاشتدّت حدّة عدم الأمان وعاصفة العنف وراء الأبواب والتي تشنُّ ضد المرأة التي تكابد الايذاء بالفعل، فتفاقم منسوب العنف القائم الذي أدّت عواقبه في بعض الحالات إلى الوفاة.

يتعلّق العنف المنزلي بالقوة والسيطرة وبأيّ فعل عنيف يمارسه فرد على آخر ويمكن أن يتجلّى ذلك بطرق مختلفة للإيذاء تتراوح بين الاعتداء البدني/الجسدي والعاطفي واللفظي والاكراه الجنسي والإيذاء النفسي وكذلك العنف الاقتصادي. ولكن لا يعني ذلك تعميم مثل تلك السلوكيات العنيفة رغم حدوثها داخل كل المجتمعات. وتنطوي كل حالة وعلاقة على سياقها الخاص من تباينات في القوة والامتياز والسيطرة. ثمّة كذلك قواسم مشتركة معقدة واختلافات في التجارب القائمة على تقاطعات مسارات العرق، والانتماء الإثنيّ، والأصول الطبقية، والنوع الاجتماعي، والميول الجنسية، والطائفة، والثقافة، والسنّ، والمنطقة، والدين، ووضع المهاجرين. حيث تشير الأبحاث إلى حقيقة

>>

أثر العنف الأسري المتفاوت في الفئات المهمشة على المستويات الجزئية والمتوسطة والكلية. وقد أثبت جائحة كوفيد ١٩ حقيقة هذا المسألة نظرا لمكابدة الفئات المهمشة وتحمّلها المزيد من عبء فقدان الوظائف والضائقة المالية والعدوى (نسوق مثال العدوى الناجمة عن زيادة التعرض من خلال أعمال الخدمات الأساسية و / أو قلة النفاذ إلى الرعاية الصحية).

> ظروف الجائحة

أفادت التقارير التي أدلت بها عدة بلدان أنّ أوامر الإغلاق العام والقيود المتنوعة التي تمّ وضعها أدّت إلى مضاعفة العنف القائم على النوع الاجتماعي وتكثيفه لا سيما العنف ضدّ النساء والأطفال. إذ زادت الحالات عددا واشتدّت حدّة جرّاء العجز وتقلّص الخيارات المتاحة أمام من يتعرضون للإيذاء وانسدّت أمامهم فرص الهروب فغدوا محاصرين داخل حدود منازلهم مقطوعي الوصل والاتصال، يكابدون محنة العزلة عن الأصدقاء والعائلات وأماكن العمل وشبكات الدعم الأخرى. أدّى مثل هذا الوضع إلى خلق ظروف أقدم فيها المعتدون عن تنامي مراقبة ضحاياهم ودوام السيطرة عليهم. فغدوا قادرين على رصدهم وعرقلة سلوكهم من خلال تقييد فرص النفاذ إلى الطعام والملبس والحصول على الرعاية الصحية ومنتجات النظافة الصحية الخاصة بالنساء كما أقامت الجائحة، ودون قصد، حواجز حالت دون توافر الموارد المجتمعية وموارد الصحة النفسية الضرورية. ولم يقتصر الأمر على خوف الضحيّة من المعتدي بل ساهم الافتقار إلى الخيارات الآمنة البديلة والقابلة للتطبيق في إرغام ضحايا تلك الاعتداءات على البقاء مع المعتدين عليهم في المكان عينه.

تجلّت الأوضاع الناجمة عن فيروس كورونا في الحد من العديد من أشكال الدعم المؤسسي والاجتماعي المقدّم لنا جميعًا. وبينما تحتلّ القوة والسيطرة جوهر العنف المنزلي ازدادت العوامل المسببة لمثل تلك السلوكيات من خلال الضغوط والصعوبات المتصلة بالجائحة بما في ذلك انعدام الأمن الغذائي، والبطالة، والشعور بالخوف والقلق، والإحباط، والاكتئاب والعزلة والأسى. وقد أدى إغلاق المدارس ومرافق رعاية الأطفال في كثير من الحالات إلى زيادة هذا الضغط واثقال كاهل الأسر في الحصول على الموارد على جميع المستويات إضافة إلى زيادة تعرض الأطفال لمخاطر سوء المعاملة في الأسر المعيشية موضع الاستغلال خلال فترة الحجر المنزلي. وحال مثل هذا الوضع داخل حدود المنزل الذي كابده الأطفال والنساء في ظّل غياب طرق آمنة للتواصل والتماس المساعدة، لا سيما في ظلّ إجراءات الصحة العامّة والسلامة التي دفعت المنظمات إلى إغلاق المكاتب الفعلية وانتهاج التواصل بالانتقال عبر الأنترانت. كما ساهمت جائحة كوفيد ١٩ أيضًا إلى شروع بعض المنظمات في التفكير في سبل إبداعية جديدة للتواصل وللوصول إلى خدمات الدعم التي تمس الحاجة إليها وتقديمها.

في وقت مبكر من تفشي الجائحة تم الاعتراف بأهمّية هذه المسألة. إذ حذر أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، من العنف الأسري داعيا الحكومات إلى اتخاذ تدابير لمعالجة « «الطفرة العالمية المروّعة في العنف المنزلي» ضد النساء والفتيات والمرتبطة بحالات الإغلاق التي تفرضها الحكومات كنتيجة لجهود الاستجابة لجائحة كوفيد-١٩، وإلى معالجة أمن المرأة وسلامتها، حتى وإن استجابت لإجراءات الجائحة. لقد أقدمت المجموعات والمنظمات المجتمعية والمنظمات المناهضة للعنف على الاستجابة وبشتّى السبل لدعم الأشخاص ضحايا العنف المنزلي. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، أبلغ الخط الساخن القومي لحالات العنف المنزلي عن زيادة بنسبة ٩,٥ في المائة في مجموع المكالمات الواردة عليه في الفترة بين ١٦ مارس و١٦ مايو ٢٠٢٠ مقارنة بالفترة نفسها من سنة ٢٠١٩. كما وثّق الخطّ كيفية استغلال المعتدين للجائحة لتعزيز مراقبتهم لضحاياهم وإيذاءهم. وتشمل مظاهر سوء المعاملة والسلوكيات المسيطرة من قبل الجناة الآن الحرمان من الطعام وكذلك حجب المواد الأساسية للصحة والسلامة مثل الصابون والمطهرات والأقنعة الواقية. ففي بعض البلدان، وتنامى عدد وكالة الخاصة بتقديم الدعم لضحايا العنف المنزلي بفعل النفاذ المحدود إلى الجهاز القضائي وأنظمة الدعم الأخرى مثال الشرطة والملاجئ والمحاكم وتأخّر آجال القضايا المرفوعة.

تجدر الإشارة إلى تفاقم هذا الأمر في صفوف المهاجرين الذين يتحملون القدر الأعظم من تلك الممارسات خشية ترحيلهم. لقد ترتّب عن دور الدولة وسياسات وممارسات الحكومات حول قضايا الهجرة الداخلية والخارجية أثناء الجائحة آثار تكبدتها أولئك الذين يعانون من العنف المنزلي والعنف القائم على النوع الاجتماعي والذي غالبًا ما يتغاضى عنه.

لقد كان لزاما على المنظمات التي تقوم بمعالجة مسألة العنف المنزلي والممتثلة للبروتوكولات الصحيّة والسلامة أثناء الجائحة، تغيير الطرق طرق عملها حتّر يتسنّى لها مساعدة الناجيات.
فيما يلي تشرح كافيتا ميهرا، Kavita Mehra المديرة التنفيذية لمؤسسة ساخي لنساء جنوب آسيا في نيويورك:

بينما كانت أوامر الإيواء في المكان سارية في مدينة نيويورك خلال شهري مارس وأبريل، كانت منظمة ساخي لنساء جنوب آسيا تقدّم خدماتها للمجتمع المحلّي الذي كان يعيش في بؤرة البؤرة. وخاصة أولئك الذين يعيشون في بروكلين *Brooklyn* وكوينز *Queens* وبرونكس *The Bronx* كانوا يلاحظون تصاعد مخزون العنف وبروز ضروب متعدّدة بانضمام مُعَنفين جدد إلى دائرة العنف، وفقًا لما رصدته المحادثات التي أجراها فريقنا مع الناجين في مراكز الدعم وتلقّي الشكاوى، لتصبح أكثر تطرفاً. في الوقت نفسه، كان أعضاء الفريق يتولّى إدارة تداعيات الجائحة الاقتصادية غير المتوقعة، تداعيات أدت إلى معدلات غير مسبوقة من انعدام الأمن في السكن والغذاء والمرافق. في ظلّ الدعم المحدود الذي وفّرته الحزمة الفيدرالية والذي يعدّ بمثابة إغاثة لبعض الناجين بينما حرم الناجون و / أو الناجون غير المسجلون والذين لا يزال لديهم حساب مصرفي مشترك مع مُعتدِيهم، من تمتعهنّ بالحماية. وسعيا إلى مساعدة مجتمعنا، وزعت منظمة ساخي أكثر من ١٣٠ ألف دولار في شكل مساعدات طارئة وحوالي ١٦ ألف رطل من المواد الغذائية في الفترة بين شهر مارس وأكتوبر ٢٠٢٠.

كما حالت العوائق ضمن نطاق المنازل من تحدّيات قائمة وحالات الخوف والفزع وانعدام الخصوصية التي تواجه العديد من النساء والأطفال ويدفعون ثمنها، دون فرص الاتصال. إذ وجدت منظّمات الوقاية من العنف المنزلي نفسها غير قادرة على تلقي أكبر عدد من مكالمات الاستغاثة التي تُجريها النساء عبر الخطوط الساخنة.

>>

> ما هو دور علم الاجتماع وماذا يمكنه القيام به؟

علينا ألا تنتظر معالجة مسألة العنف المنزلي والتصدي له حتى مرور هذه الجائحة. بل علينا، بصفتنا علماء اجتماع، استخلاص الدروس والاستفادة من علم الاجتماع العالمي المقترن بالسياق. كما تستوجب العوامل السياقية الالتقاء بعلماء، وعلماء في علم الاجتماع، وصانعي السياسات والنشطاء وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين لوضع جدول أعمال من أجل إنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي ومضاعفة الجهود لتحقيق التغييرات الهيكلية المنشودة. نحن ندرك تماما الحاجة الماسّة لاتباع طرائق أفضل تتيح لنا فرص جمع البيانات وإعداد التقارير. وفي حاجة أمسّ لفهم الديناميكيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تؤثر على تجارب العنف المنزلي خلال كوفيد ١٩. يتوجّب علينا في هذا السياق، تسخير هذا الفهم في اتخاذ إجراءات العمل. سنوجّه بوصلتنا نحو ما الذي يعيق النساء والأطفال وما الذي يساعدهم على التخلّص من كمّاشة العلاقات المسيئة أثناء الكوارث، وما هي التحديات التي واجهتنا والنجاحات التي بلغناها؟ سنستفيد من معرفتنا ونظريتنا وتحاليلنا، باتباع نهج تقاطعي، لتسليط الضوء والمساهمة في استجابات مستنيرة بشكل أفضل، واتخاذ الاجراءات، والتدخل. كما تُملي علينا الحاجة دعم تلك المنظمات والمبادرات التي تجد طرقًا وأساليب ابتكارية لمواجهة هذا الواقع المستجدّ. يتعيّن علينا، نحن أنفسنا، إعادة تصوّر الطريقة التي نتوخّاها في معالجة العنف المنزلي ودلالات سوء المعاملة وجميع أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي خلال هذه الفترة من تاريخ البشرية، وإعادة تشكيلها. فلنكسر حلقة الإساءة ولنمنحَ المسافة الآمنة للنساء والأطفال المحتجزين في المنازل مع المعتدين الذين لا تستطيعون الانتظار. ■

توجّه كل المراسلات إلى مارغريت أبراهام على البريد الالكتروني <Margaret.Abraham@Hofstra.edu>

> أزمة جائحة كوفيد ١٩:
نظريات نسوية وعلوم اجتماعية مستحدثة

بقلم **كارينا باتهياني**، الأمينة التنفيذية لمجلس أمريكا اللاتينية للعلوم الاجتماعية CLACSO في الأوروغواي
و**إستيبان تورّيس**، جامعة قرطبة الوطنية في الأرجنتين–CONICET

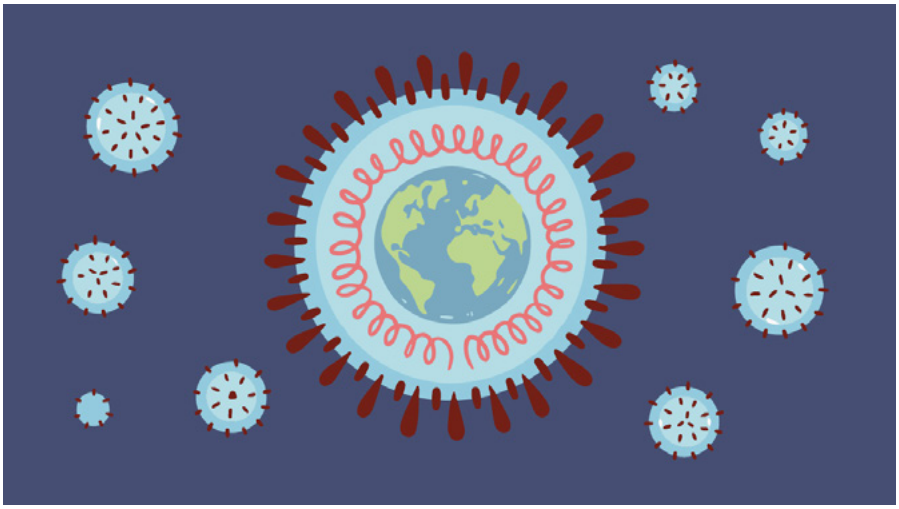

الائتمان: المشاع الإبداعي

يمثّل الابتكار الجوهري، وفقا للعلوم الاجتماعية، الذي أحدثته الأزمة الطاحنة المرتبطة بتفشي جائحة كوفيد ١٩، في الإقرار باستحالة التغاضي عن حقيقة أننا نعيش في مجتمعات إقليمية ما انفكّت خيوط ترابطها تزداد تشابكا وتداخلا على الصعيد العالمي. ولئن ظلّت الدراسات الاجتماعية، قبل سنة ٢٠٢٠، قادرة على وضع مبررات مقبولة للاستغناء عن إطار عالمي للمراقبة الوفاء بالتزام له، فاليوم تبدلت الأحوال ولم يعد لها مثل ذلك المجال. إذ بدأت الجائحة تسترعي عملية اهتمام لا رجعة فيها والتي ستؤثر عاجلاً أم آجلاً في جميع مواضيع البحث حيث لا مجال للعودة وهو الاتّجاه الذي لا مفر منه.

لم يعد بالإمكان حذف وجود مجتمع عالمي دون الوقوع في مفارقات تاريخية جادّة وخطيرة. ولئن كان غزو أمريكا، زمن الملاحة البحرية، قد بادر بتكريس العولمة المادية، فمن المرجّح أن الضربات التي تناولتها التمثّلات والبيانات حول جائحة كوفيد١٩ على شاشاتنا الرقمية سترسخ دفعة واحدة وإلى الأبد العولمة بصفتها حسّا فكريا سليما. وبالتالي، فعوضا عن توسيع نطاق عملية العولمة المادية، تعمل المعالجة الجماعية للصور الرمزية التي تجسّد كوفيد ١٩ على توسيع عملية العولمة الذهنية. نحن لا نشهد تدهور الحساسيات الاجتماعية الدقيقة والتفرد الذاتي، بل نشهد نهاية رأسية مفاجئة لا يمكن تصورها لعملية طويلة من الجهل والإنكار التاريخي لقوى الجاذبية لديناميات العالم على المجتمعات.

> آليات إنتاج المعرفة في العلوم الاجتماعية

ليست آليات كيفية تحويل أجندات إنتاج المعرفة خفيّة تمامًا. فعادة ما يدفع التغيير الاجتماعي نفسه إلى الأمام وفق مسلمتين (axioms) اثنتين. تتمثّل أولهما في تحديد الأحداث والعمليات التاريخية للخطوط العريضة لإنتاج المعرفة في العلوم الاجتماعية، وليس العكس. برز تفشّي جائحة كوفيد ١٩ كحدث «خارجي» وموضوعي ألقى بظلاله على المجال الاجتماعي العلمي وأثّر فيه بالكامل. فقبل أربعة عقود جرى حدث آخر «خارجي» عن المجال الإقليمي، كان قد استرعى الانتباه، مثل انطلاق آلية إبادة الديكتاتوريات العسكرية في أمريكا الجنوبية. اخترق هذا الحدث علم الاجتماع المحلي (autochthonous) وأدى إلى تفكّك أسسه، معرقلا بذلك دوافع العولمة التي كانت تتجلّى وتتضح أبعادها بشكل عالي السرعة منذ الستينيات من القرن الماضي.

أما المسلمة الثانية فتتمثّل في تقدّم الحس السليم على العلم، فقط ليَلْتهم الأخير الأول لاحقًا. حيث يبرز في هذا السياق التصور الجديد للانتماء العالمي في طور التكوين، دون القدرة على إعادة ترميز ذاته بأدوات نظرية وتحليلية جديدة بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات عملية. ولئن قررنا نتعامل مع ظاهرة كوفيد ١٩على محمل الجدّ، وإذا غمرنا أنفسنا فيها بصورةٍ أعمق، يتوجّب علينا أن تدعها تكتسحنا تمامًا. فنحن عادة نرغب، بصفتنا علماء اجتماع، في الادّعاء بهدوء معين أن الفرضية الأساسية القائلة بأن الحقيقة أمر مؤقتة، ولكن لا تعدّ هذه النتيجة العملية التي يجلبها هذا التأكيد الأخطر. بل يحتاج كل منظور وفكرة تتم بلوتها إلى التدمير بشكل منهجي أو إلى تدمير نفسها من

>>

"تمنحنا الأزمة العالمية لـ COVID-19 الفرصة للتقدم في إنشاء نظريات جديدة للمجتمع العالمي حتى يواجهها جميع علماء الاجتماع بشروط أفضل، من كل موقع تاريخي، والعولمة المتزايدة لعدم المساواة الاجتماعية والجنسانية والاقتصادية"

أجل إعادة صياغتها مجدّدا وتغييرها. فهي السبيل الوحيد لتفادي العيش بشكل مريح في زيف المعلوم.

> نظريات جديدة بشأن المجتمع العالمي

تماما مثلما المجتمع العالمي (world society) الذي لا يعدّ نتاج موقع واحد، فلن تتّخذ نظرية المجتمع العالمي جذورها من نفس الموقع الفردي كذلك. ويمكن أن يحاكي المجتمع العالمي شبكة عالية المستوى تتلخص مهمتها في التمييز والدمج وربط كل المجالات الاجتماعية والوطنية والإقليمية والعالمية. يمكننا أن نفترض أن كل نقطة في الموقع الاجتماعي في العالم تمثّل تكثيفا فريدا، مباشر وغير مباشر، لهذه المجالات الثلاثة المتفاعلة والمتأثرة. من المؤكد أن المجتمع الألماني العالمي يختلف عن مجتمع الأرجنتين أو أوروجواي أو المكسيك أو تشيلي أو مجتمع الصين العالمي. إلّا أنّهم يشكّلون كلّهم، بناء على تفاعلهم مع بعضهم البعض، المجتمع العالمي. كما لا وجود لشيء يماثل نظام باترييركي واحد أو رأسمالية مُعوْلمة: ما هو قائم هو أنماط باترياركية ملموسة مع ديناميكيات مختلفة خضوع بين الرأسمالية المركزية والرأسمالية الطرفية في المجتمع العالمي.

لا يلغي الإقرار بمبدأ التمايز غير القابل للاختزال هذا احتمال الكشف عن معالم الاتساق العالمية، لكن هذا لا يقلل من احتمال اتخاذ العلاقات والعمليات البنيوية طرائق متطابقة في مواقع مختلفة. ينطوي الإقرار بأن الركيزة الأساسية للمجتمع دنيوية وتخصّ العالم على كون مادية العلوم الاجتماعية وعلم الاجتماع هي دنيوية كذلك.

لقد توقّف علم الاجتماع في أمريكا اللاتينية، منذ الستينيات من القرن الماضي عن كونه «الآخر» في علم الاجتماع أو مجرّد إعادة انتاج مغترب، ليصبح تيارا فعّالا في تضاعيف علم الاجتماع العالمي. تفترض من هذا المنطلق، حاجة نظرية المجتمع العالمي التي علينا إلى بنائها إلى المعرفة الناشئة التي يحتلّها إجمالي شبكة المواقع المتداخلة، محقّقة بذلك التوازنَ بين وجهة نظر المرء حول هذا الكمّ المتباين مع وجهة نظر من موقع الآخر، ومفعّلة، من خلال هذه الممارسة الممتدة، التمرين الأنثروبولوجي الضروري في محاولة ‹›وضع الذات في محلّ الآخرين«. وانطلاقا من هذا الافتراض الأولي، لن يتم غزو العالم من خلال جمع كل المعارف القائمة بل عبر إرساء حوار عالمي جديد قادر على إنتاج توليفات جديدة من وجهات النظر العالمية المنتجة والمتوقعة من كل نقطة من الموقع التاريخي.

تمنحنا أزمة جائحة كوفيد العالمية فرصة احراز التقدّم في ايجاد نظريات جديدة تعنى بالمجتمع العالمي وتخدم العلوم الاجتماعية كافة. إذ ستسمح لنا الرؤى الكونية الجديدة بالتصدّي للعولمة المتنامية لأوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والتفاوتات القائمة على النوع الاجتماعي و، وذلك بشروط أفضل واعتبار كل موقع تاريخي، العولمة المتنامية. تتبيّن جليًا، في حالة المنظورات النسوية الحاسمة كيفية قدرة العولمة الهائلة لرؤاهم على تعزيز برامجهم الرامية إلى احداث التحول الاجتماعي الهيكلي. سيكون هذا بمثابة عملية تعديل فكري للانتشار المادي للحركة السياسية، والتي تنطبع بالعالمية في جوهرها.

تتخذ المسألة في حالة علم الاجتماع النقدي الحديث، شكلا أكثر تعقيدًا. إذا لا تؤدّي عولمة وجهات نظرها لزاما إلى وضع علم ملتزم اجتماعيًا وتطويره. ناهيك عن تطوير علم اجتماع ينطوي على إمكانات تحويليـة. من الضروري تعميق النظر في فكرة الالتزام السياسي في علم الاجتماع النقدي الحديث حتى نتمكّن من فهم سبب غياب إحداث تأثيرات أكاديمية إضافية سياسية لعقود. نعتقد في الحاجة إلى وضع مثل تلك الممارسات في خدمة السياسة العامة لتحقيق التغيير الاجتماعي. يقتضي تطوير علم اجتماع نقدي حديث وملتزم سياسيًا، إرساء نوع من التحالف الطريف مع سياسة الحركات والأحزاب الوطنية. وهي إلى حد كبير مسألة تتمثّل في ترك حيز من الراحة في المجال الأكاديمي، على النحو ذاته الذي انتهجته التيارات الاجتماعية حتى السبعينيات القرن الماضي - على الأقل في أمريكا اللاتينية - وبنفس النهج الذي يسترشد به الفكر النقدي النسوي راهنا. يتطلب نهج السياسة الوطنية دمج مبدأ الواقع الذي يشكل أفضل ترياق ضد راديكالية النقد الأصلية بوصفها غاية في حد ذاتها وضد النزعة اليوتوبية المُغالَى فيها العاجزة عن توضيح وبشكل ملموس كيفية قدرتنا على التحرك نحو مجتمع أفضل للجميع. يعدّ هذا التحول السياسي لعلم الاجتماع النقدي الحديث بدوره شرطًا ضروريًا للشروع في حوار قويّ وبناء مع الحركة النسوية.

يتوقّف هذا علينا وعلى قدرتنا في بناء مجتمع فكري وعلمي وسياسي ووضع مبادرات جماعية وتنفيذها وبما يكفي من القوة للتعجيل بتغيير هيكلي يمكن أن يغير المسار الراهن لمجتمعاتنا في هذا الوقت التاريخي المربك والمثير للقلق. ■

توجّه كل المراسلات على البريد الالكتروني
إلى كارينا باتهياني <kbatthyany@clacso.edu.ar>
وإلى إستيبان تورّاس<esteban.torres@unc.edu.ar>

> الأثر العالمي المرعب لكوفيد ١٩

بقلم **محمود الذوّادي** جامعة تونس، تونس. وعضو لجان البحث التابعة للجمعية الدّولية لعلم الاجتماع المعنية بتاريخ علم الاجتماع (RC08) ولجنة علم اجتماع الدين (RC22) ولجنة اللغة والمجتمع (RC25)

ضربت جائحة كوفيد ١٩ مؤشر الأساسيات الاجتماعية للإنسان في الوجود الجمعي: التفاعل الاجتماعي. وكيف سيؤثر التباعد الاجتماعي على حياتنا اليومية والعيش في المستقبل ؟

الائتمان: ويكيميديا كومنز

مثّل فيروس كورونا بكل المقاييس حدثا كارثيًا عالميا غير مألوف. إذ استدعى الأخصائيين في مجال الصحة إلى خط المواجهة سعيا إلى التّقليل من عدد الوفيات ومعدلات المرضى المصابين بعدوى الفيروس، لا سيما في المجتمعات المتقدّمة. فلقد أُرغمت بعض تلك المجتمعات وغيرها غير ما مرة إلى الخضوع إلى إغلاق واسع النطاق ولأسابيع. جسّدت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة أمثلة رائدة على ذلك. وعليه، يتعيّن على هذه الأزمة وفي هذا السياق أن تكون شغل علماء الاجتماع الشاغل الذي لا بدّ من تحليلها تحليلا كمّيا ولكن أيضًا من منظورات نوعية. قد تكتسي مثل هذه التحليلات أهمية كبرى حتّى يتسنّى لنا تحسين وضع كوكب الأرض الآن وفي المستقبل .

> ينبغي أن تشغل العلوم الاجتماعية نفسها بهذه المسألة

ضربت جائحة كوفيد ١٩ أهم معيار اجتماعي أساسي للوجود الجماعي للإنسان

>>

وهو التفاعل الاجتماعي. فقد غدا شعار «ابق في المنزل» الرسالة الرئيسية في معظم البلدان. فتم تعليق التفاعل الاجتماعي الطبيعي عالميًا. وتبدّلت التفاعلات الاجتماعية العادية داخل المجتمعات وفيما بينها كما لا نستبعد موجات مستجدّة لفيروس كورونا في المستقبل. وقد يتسلّل هذا الضيف الكارثي إلى حياة الناس والمجتمعات في ظلّ إمكانية استمراره للسنوات القادمة، ويصبح جزءا من أنماط عيشهم عالميًا.

ثمّة مشكلات محدّدة نتيجة كوفيد ١٩ وتأثيرها. فمن الناحية الاجتماعية، يمثل وضع الجائحة المفزع هذا مشكلة اجتماعية عالمية جديدة لا بدّ للعلوم الاجتماعية أن تضطلع بالاستدلال بمفاهيم جديدة واستحداث وسائل طريفة تتباين، على سبيل المثال، مع تلك التي وضعها عالم الاجتماع الراحل إرفينج جوفمان Erving Goffman (١٩٨٢-١٩٢٢) الذي وفّر، باعتماده على التّفاعل الرّمزي، معجما ينطوي على المفاهيم الاجتماعية الجديدة التي تُيَسِّرُ فهم التفاصيل الدقيقة للتفاعلات وجهًا لوجه بالاعتماد على التفاعل الرمزي. ففي ظل تطوّر الجائحة العالميّة، تقتضي الحاجة استحداث مفاهيم اجتماعية محتملة لتحليل العواقب التالية لهذا الجائحة على البشر ألا وهي الشعور بعدم يقين الحياة، وفقدان السيطرة الملحوظ على الأحداث، والانشغال باللّحظة الحالية لا سواها. قد يكتسي علم الاجتماع النّوعي تجهيزات بشكل أفضل للتعامل مع هذه السمات المستحدثة. غير أنّ مهمة العلوم الاجتماعية ستكون على نحوٍ مضاعَف.

أوّلاً، تؤكّد الحاجة إلى دراسة الآثار الاجتماعية والنفسية الحالية التي أحدثتها جائحة كوفيد ١٩ في سلوكيات الناس وفي الديناميكيات المختلفة للمجتمعات التي عانت من الأزمة منذ ديسمبر ٢٠١٩. ففي عدديها الصادرين في يونيو ويوليو ٢٠٢٠ سلّطت مجلّة سايتيفيك أميريكان Scientific American الضوء على الأثر الاجتماعي والنفسي لجائحة كورونا على الناس والتي تنطوي على: ما هي الدروس المستخلصة من الجائحة عن كيفية استجابة الناس للشدائد ومواجهتها؟ فقد أبرز عدد يونيو / حزيران ٢٠٢٠ الاجهاد الذي يتعرّض له الأطباء والممرضون في المستشفيات والعيادات العامّة والخاصة. بينما جاء عدد جويلية من المجلّة في نبرة التهدئة إلى حد ما في الاستجابة للجائحة من خلال إبراز التباعد الاجتماعي كظاهرة طبيعية شائعة بين الحيوانات لتفادي العدوى. ولإن صحّ القول، يظلّ التباعد الاجتماعي يشكّل وعلى شكل بيّن، معضلة للتفاعلات الاجتماعية البشرية الطبيعيةعلى الأمد الطويل.

ثانيًا، يتعيّن اليوم على المجتمعات معاينة مشاهد الحياة الاجتماعية في العالم في حالة عدم التوصّل إلى استحداث علاج جذري في الأشهر أو السنوات القليلة القادمة. وللتعامل مع آثار الجائحة، ستتيح النتائج من كلا النوعين من الدراسات ابتكارا وبشكل جزيء علوما اجتماعية جديدة تتباين مع العلوم القائمة راهنا. كما تبرز سمات رئيسية أخرى لجائحة كورونا من حيث تأثيرها على التضامن الاجتماعي في تضاعيف المجتمعات. تعرف المجتمعات الغربية المتقدمة بأنها مجتمعات فردانية زادت شبكات التواصل الاجتماعي من تحجير جوهرها وتصلّده. ستعزّز أخلاقيات التباعد الاجتماعي وممارساته والتدابير الأخرى في التصدّي لجائحة كورونا لا محالة ظاهرة الفردانية تلك والشعور بالوحدة في سلوك الأفراد ليس فقط داخل تلك المجتمعات بل في المجتمعات غير الغربية على حد السواء. ومن ثمّ، غدا الضرر العالمي الذي يلحق بالتفاعلات الاجتماعية العادية بين الأفراد وبين المجموعات وبين الجماعات والمجتمعات غنيّ عن البيان.

> تغير المناخ وخطاب الكراهية

كما تجدر إشارة التوكيد على مسألتين رئيسيتين بارزتين تشكلان عبئا ثقيلا في اقترانهما بجائحة كوفيد ١٩ وهما مشكلة تغير المناخ وخطاب الكراهية. إذ يدلّل بعض المحللين على جائحة كوفيد ١٩ ويرجعون أسبابها الجذرية إلى سلوك الإنسان على الأرض الذي أدى إلى تلوث الكوكب: تلوث ألحق بدوره أضرارا على تغير المناخ والظهور المحتمل لفيروسات خطيرة جديدة كما تشير بعض النظريات الحالية باعتبار مدينة ووهان Wuhan الصينية حيث ظهر فيروس كورونا في بادئ الأمر كمثال. وأيًا كان سبب هذا الأخير، تمثّل عدوى فيروس كورونا المستجد تحديًا مربكا ومبهرا يستدعي العلماء المعاصرين للتحلّي بمزيد التواضع في ممارستهم لتخصصاتهم. إذ ينبغي أن تنبني أخلاقياتهم العلمية أولاً وقبل كل شيء على الجديّة المثلى للتّقليل إلى أدنى حد ممكن من نطاق المشكلات المحتملة التي قد تنجم عن عملهم العلمي.

أما فيما يتعلّق بظاهرة خطاب الكراهية الذي تعصف موجته بكافة أنحاء العالم، فمن المرجح أن يبلغ العالم مرحلة فارقة تتنامى فيه رقعة خطاب الكراهية خلال الجائحة وبعدها. يحض خطاب الكراهية باعتباره سلوكا على الحطّ من قدر الناس ومعاملتهم بوحشية واقصائهم، ويقوم على التمييز ضدهم على أساس دينهم ولونهم وجنسهم. وعادة ما تعود أسبابه الجذرية إلى شعور أو موقف غير منصف أو عدائي تجاه شخص أو مجموعة أو مجتمع أو حضارة بأكملها. وسيلتحق فيروس كورونا لا محالة بقائمة العناصر المحرضة لخطاب الكراهية. إذ سيواجه المواطنون القادمون من البلدان الأشدّ تضرّرا من الجائحة تمييزا متنامي ضدّهم وسينكوون بنار خطاب الكراهية أثناء سفرهم خارج بلدانهم. كما يتعرّض قطاع السياحة عالميا، في هذا السياق. لضربة شديدة راهنا وسيظل يتلقّى الضربات في الأشهر والسنوات القادمة وفقا لتوقّعات منظمة الصحة العالمية في أغسطس ٢٠٢٠. تُطرح مفارقة في هذا المجال. ففي حين من المفترض أن توحّد جائحة كوفيد ١٩ العالمية المجتمعات وتحافظ على تماسكها، يبدو أثر الجائحة الفتاك ويزداد تفاقما بسبب إطلاق العنان لطوفان من مشاعر الحقد والتمييز ضدّ الناس وتنامي خطاب الكراهية جليًا بيّنا. وهكذا، من المرجّح أن يعاني قطاع السياحة العالمية اليوم وغدًا ليس فقط نتيجة فرض قيود التنقل بل نتيجة تنامي خطاب الكراهية والتمييز المحتملة. ■

توجّه كل المراسلات إلى محمود الذوّادي على البريد الالكتروني <m.thawad43@gmail.com>

> سيناريوهات ما بعد الجائحة،
بين التكيف والاستفادة الجماعية

بقلم **أليخاندرو بالفيني**، جامعة دل سلفادور، بوينس آيرس، وكليّة أمريكا اللاتينية للعلوم الاجتماعية (FLACSO)، الأرجنتين

الائتمان: المشاع الإبداعي.

رغم أنّنا ما زلنا في قلب عاصفة كوفيد ١٩ نصارع أمواجها العاتية غير قادرين على تقدير حجم آثارها وتكلفة الدّمار الذي ألحقته، ولا أحد يستطيع أن يجزم بسيناريو وحيد للمستقبل، ولا بأي محاولة لتصور المشهد. وبينما نظلّ لا نعرف كم سيمتدّ مدى هيجان الفيروس ولا تاريخ السيطرة على تمرّده وإخماده، لم تتوقّف العلوم الاجتماعية عن التفكير والبحث في السيناريوات المحتملة لإقامة عالم ما بعد الجائحة. لقد كان عمق الأزمة العالمية، فضلاً عن الآثار غير المسبوقة للجائحة في الحياة اليومية وفي أداء الرأسمالية عموما، على قدر من المأساوية لدرجة تجاوز مثل هذا التفكير التخمينات بشأن توافر اللقاحات، وإعادة هيكلة أنظمة الصحة العامّة. وكذلك إعادة رسم التعاون الدّولي وتشكيله في إطار منظمة الصحّة العالمية. بالأحرى، ومع مراعاة أن الجائحة تشكّل تحديًا حضاريًا رئيسيًا، فقد تمحور التفكير حول تسليط الضوء على القدرة على عملية التعلّم الفعّال في الحالات القصوى والظروف الخطيرة وكذلك على مرونة مجتمعات بأكملها في مواجهة المواقف المؤلمة التي تتقاسم فيها المجتمعات والبشر ضعفا هيكليا غير مسبوق.

> الاستجابات المحتملة ما بعد الجائحة

لقد أدخل النظام الدولي وبعض المجتمعات، كما بيّن ذلك عالم الاقتصاد برانكو ميلانوفيتش Branco Milanović تغييرات هامّة في نماذجها التنموية والتنظيمية السياسية في أعقاب أزمات عالمية أخرى تجاوزت طبيعتها الاقتصادية لتشمل تحدّيات أمام الصحّة العامة، أو الحروب الكبرى مثال أزمة ١٨٧٣ أو أزمة ١٩١٩. لذا، فمن غير الطوبائي، الاعتقاد ببروز تغييرات مهمّة من رحم هذه الجائحة، في أنماط الإنتاج والاستهلاك وأنماط الحياة مما يُبيّن مرة أخرى قدرة الرأسمالية والحداثة على التكيف مع التحديات الجديدة وإعادة التفكير في أنفسها. لن يكون هذا مؤكّدا قطعا وعلى هذا النحو، بل يتوقّف ذلك على عملية التنشيط، أوّلها تنشيط التفكير يَليه اتخاذ الإجراءات السياسية لتعزيز تلك التحوّلات.

في الوقت الراهن، ستتّسم الاستجابة الأولى وبالتالي أحد السيناريوهات المحتملة لما بعد الجائحة بالانسحاب الاستخصاصي. كما سبق أن شهدته بالفعل بعض البلدان (مثال الولايات المتحدة في عهد ترامب أو البرازيل في عهد بولسونارو) فالأمر لا يستحق عناء الوقوف عليه ولا التفكير فيه مطوّلا. إذ تتعلق المسألة بمواصلة العمل كما المعتاد في البلدين، بتعزيز العودة إلى الحياة الطبيعية من خلال اللجوء إلى أو بالأحرى التستّر وراء الدولة الأمّة، ضاربين بالآثار العالمية للجائحة والترابطات الراديكالية القائمة عرض الحائط- كما هو حال استجابتها للقضايا الأخرى. بدلاً من ذلك، يصبح الاهتمام باستقراء سيناريوين تحويليين محتملين اثنين في الواقع مسألة مثيرة للاهتمام. إذ يعتمد كلا السيناريوين على فاعلية البشر وعلى ارتدادية المجتمعات. كما يجوز التمييز بين مستويين أو درجتين من التحوّل من هذه القدرات تكون الخطوة الأولى متّصلة بالتكيف (وتُفهم على كونها تعديلا وفقا لتفضيلات الفرد ومصالحه في خضم التعقيد الجديد التي تواجهه البيئة) ثمّ خطوة ثانية تكون أكثر تحدياً وتتمثّل في عملية التعلّم الجماعي أو الاستفادة الجماعية (مما يعني ضمنيًا مراجعة صحّة تلك التفضيلات والمصالح واستعراضها بناءً على التزام أخلاقي لتقليل أي أذى أو ضرر).

>>

> التكيّف

كيف يمكن إذن تصوّرَ سيناريو تكيّفي في المقام الأول، حيث تقوم المجالات الاجتماعية الأساسية الثلاثة (الدولة، والسوق، والمجتمع المدني) بإعداد تعديل تواصلي لبيئة أكثر تعقيدًا وأشدّ تحديًا دونما بذلك إعادة النّظر في أو التخلي تمامًا عن الممارسات الرّاسخة التي أثبتت بالفعل إلحاقها الضرر؟ بينما سينطوي ذلك على تعزيز التعددية على المستوى الدولي، ستكون الدولة أكثر حضوراً على المستوى الوطني رغم أنها في نفس الوقت الذي تستثمر فيه في الصحة العامة ستولي أكثر اهتماما بالتسنيد (التحويل إلى أوراق مالية) وبمراقبة الخصوصية. أمّا توقّعاتنا من السوق فنشهد المزيد من الحمائية التجارية والاستثمار العام وتعميق الرقمنة يرفق ذلك تعزيز التعاون العلمي، لكن دون تغيير للحماية الملكية الفكرية أو المساس بها. كما سنشهد، وإلى حدّ ما، انتعاشا للاقتصاد الانتاجي وما يسمّى بالسلع والخدمات الأساسية بدلاً من الأمْوَلَة الخالصة. وستتوفر، من خلال إبراز دور المجتمع المدني وتوسيع الحيّز المتاح له، فرص تعزيز الاستهلاك المسؤول، والولاية الاحتياطية، والرعاية الذاتية، ومن ثمّ سيوجه الاهتمام بالتنمية المستدامة ولئن تمّ ذلك في إطار ديمقراطية محدود الشدة.

> الاستفادة الجماعية

تنطوي الاستجابة الأشدّ صرامة، مرفقة بالامكانيات التحويلية الأكبر، على عملية تعلم جماعي أكثر عمق، والتي يفترض تجاوز ترتيب التفاوض يتجاوز بكثير التعاون الدولي ليشمل مساحات من الحوكمة العالمية التي تولي اهتماما كبيرا لمسألة توفير السلع العامة وحفظها، والحدّ من المخاطر، ومنع الكوارث. وينعكس هذا على المستوى الوطني في دولة تركّز سياساتها العامة حول مفهوم العناية والرعاية تعمل جاهدا على الحدّ من أوجه عدم المساواة في الحصول على السّلع العامة. أمّا في مجال الإنتاج والاستهلاك، فستسمح مثل هذا الاستجابة إلى تعزيز الخدمات اللوجستية قصيرة المدى وتحسين التجارة وإنعاش الإنتاج المحلي إضافة إلى دعم المدن الصغيرة والاقتصاد القائم على إعادة تقييم الأنشطة «الأساسية». لا تنحصر عناصر الاستجابة عند ذلك بل أخيرًا وليس آخرًا، ستؤدي الخلافات الحالية القائمة بين الشمال والجنوب حول الملكية الفكرية وبراءات الاختراع إلى تمهيد الطريق لأنظمة أكثر مساواة وشمولية. وسيتم تشكيل المجتمع المدني بشكل متعاظم بصفته شبكة من «بروسيوميرز Prosumers» على حدّ تعبير المنظّر في الاقتصاد والمجتمع (ج. ريفكين Jeremy Rifkin) حيث يبرز المستوى العالمي المحلّي Glocal وسيتوسع نطاق شبكات الرعاية التي تراعي الفوارق بين الجنسين. كما ستُفتحُ منابر ومساحات لقابلية التحول تسترشد بأفكار بديلة وتستلهم منها مثال فكرة ما بعد التنمية وحركات تراجع النمو[1] وذلك من خلال عملية تسييس تفسيرية لارساء الديمقراطية الأساسية من حيث التكافؤ والحصول.

أيّ من هذه البدائل توفّر مزيدا من الفرص وفي جعبتها المزيد من الإمكانيات؟ وما الذي تعتمد عليه حتى يُكتبَ لها القوامُ؟ نحن ندرك جيّدا إمكانيات الاستجابة غير التحويلية الأولى وحدودها ولا يُتوقّع منها في الحقيقة إلّا القليل. مع ذلك، ثمّة مجال للنظر في تلك الاستجابة التي ما زال لها أتباعها. لقد أثبتت كلّ من الرأسمالية والحداثة قدرتهما على التكيّف والتجديد حتى أنها تضمنت الانتقادات الأكثر جذرية التي وجهت لها (كما دلّل على ذلك بولتانسكي Boltanski و شيابيلو Chiapello في كتابهما *The New Spirit of Capitalism* *الروح الجديدة للرأسمالية*). ومن ثم، فليس من غير المعقول الاعتقاد بأن الاستجابة التكيفية تشكّل الخيار الأكثر ترجيحًا وأنها ستحدث ميكانيكيًا تقريبًا نتيجة تفاعلات بين الأنظمة الخبيرة والشركات الكبيرة (خاصة تلك المرتبطة بالرقمنة) والجهات الفاعلة السياسية التي تتّسم بقصر النظر. في حين أن العملية التعلّم الجماعي الأكثر مدعاة، تقوم على تجذير الحركات الاجتماعية والمنظمات الشعبية وتنشيطها. عملية تتجاوز نطاق خطة كبيرة لدعم المعونة وتمضي أبعد من مجرد الوقاية من المخاطر الصحية بهدف التوصل إلى «اتفاقية بيئية عالمية جديدة» والتي تعرف ب «الاتفاق العالمي الأخضر الجديد»، أو حتّى أفضل من ذلك، الميثاق البيئي والاجتماعي للجنوب Ecosocial Pact of the South - حيث يمتزج التفكير في العدالة الاجتماعية مع التفكير بالعدالة البيئية في إطار حوار بين الشمال والجنوب، وفيه تتمّ الإِسْتِعاضَةُ عن مركزية العمل المنتج، ولمرة واحدة فقط، بأحقّيّة الحياة. لا مندوحة إذن كون هذا الخيار الأقل احتمالا ألّا أنّه وفي ضوء المخاطر المحدقة، يظلّ الخيار الأكثر إلحاحًا والأشدّ ضرورة. ■

توجّه كلّ المراسلات إلى أليخاندرو بالفيني على البريد الالكتروني <pelfini.alejandro@usal.edu.ar>

[1] تعتمد هذه الفكرة على قيم الإنسانية والتنوير والأنثروبولوجيا وحقوق الإنسان. (المترجمة)

> موقع علماء الاجتماع

في الساحة المدنية والسياسية

بقلم **فرادي آلدو ماسيدو هوامان**، الجامعة الإيبيرية الأمريكية. (IBERO)، مكسيكو سيتي، المكسيك

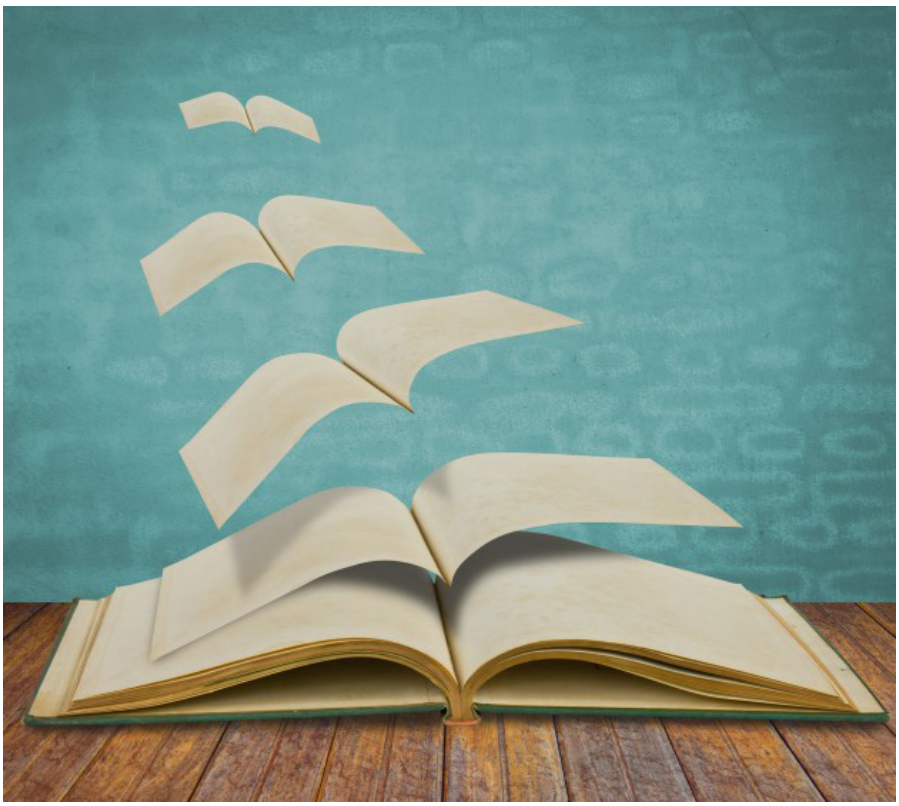

الائتمان: المشاع الإبداعي.

لقد انخرط علماء الاجتماع من البداية في الشؤون العامة لبلدانهم (مثال اميل دوركايم، وماكس فيبر، وماريان شنيتغر، و دجاين آدامس) إمّا من خلال تحذير الجماهير من ظروف عدم المساواة والتمييز و البؤس إضافة إلى الحيف و الظلم و والتعسّف في استعمال السلطة و الدوس على حقوق الآخرين و اهمال الحكومات للخدمات العامّة والتي تواجهها فئات عريضة من المجتمع، أو بإثارة مناقشات عامّة مستنيرة غير رسمية. لقد أدلى علماء علم الاجتماع بدلوهم وساهموا في الجدل القائم حول القضايا الاجتماعية ذات الصلة باعتماد لغة ميسّرة ومحفّزة، دون التخلي عن روحهم النقدية ومهمتهم الاستكشافية، ساعين في ذلك إلى هزّ الضمائر والتشكيك في السلطة. في الآونة الأخيرة، وفي ملف شخصي لعالم اجتماع يتناسب تماما مع الأفكار المعرب عنها وهو في الواقع بروفايل هيلين جيفرسون لينسكيج. ميّزت فيه هيلين دور الأكاديميين بصفتهم مثقفين عموميين ز ذلك في إطار البحث الذي أجرته. تفيد «إنهم (علماء الاجتماع) يعالجون المشكلات الاجتماعية مثل الآثار المدمرة للأولمبياد، ويسعون إلى الكشف عن أصولها وعن أنظمة القمع التي تدعمها». تواصل هيلين الجدل فتشير نحن نقدم توصيات من أجل التغيير الاجتماعي ونعمل مع المجتمعات المحلّية لتحدي النافذين في السلطة ومواجهتهم، يكلّل عملنا أحيانًا بالنجاح، ونفشل أحيانًا أخرى. تتمثّل أهدافنا عموما في «الأبقار المقدسة» -جدير بالذكر أنّه غالبا ما تبرهن الألعاب الأولمبية أو الديانات المنظّمة، على سبيل المثال (ثمّة تداخلات) - وكذلك نتائج البحث التي نتوصّل إليها أن «الإمبراطور ليس له ملابس». [١]

ثمّة اليوم جيل من علماء الاجتماع مرتبك بل جيل يحمل أفكارا وطرقا إبداعية، ولكنّه جازعٌ جَزُوعٌ في مواجهة عصر مضطرب وغير مستقرّ. وانسجاما مع إرثهم الصارم الانضباطي، فهم ‹›حساسون مدركون للحياة اليومية التي يكابدها إخوانهم المواطنون ومجتمعاتهم المحلية، ساعون إلى إرساء أطر مبتكرة وانعكاسية الأثر تسمح لنا بمواجهة اللحظة الحالية. وهذا، في رأيي، ما دفع ديفيد إم فاريل David M. Farrell وجين سويتر Jane Suiter في كتابهما إعادة تصوّر الديمقراطية (Reimagining Democracy) (٢٠١٩) إلى الانغماس في المجتمع الآيرلندي، مسهمين اسهاما فعّالا في بناء ديمقراطية تداولية (deliberative) بين مواطنيها. لقد أثار عمل جاين سوتر و م. دايفد فاريل الذي تعود جذوره إلى الجمعيات التداولية انتباه جمعيات إيرلندا للمواطنين التي لعبت دور قنوات في طريق الاستفتاءات التي أدت

>>

إلى إباحة الإجهاض والزواج للجميع قانونيًا[٢]. وهكذا، فإن النظرية التي تبرز في الأوساط الأكاديمية تعود لتعمل على التغذية اجتماعياً، في حين تتم دراسة الروابط مع الجهات الفاعلة التي تسمح إضافة إلى تحفيز الأسئلة والقضايا، بإجراء حوارات لإعادة تصميم المؤسسات والثقافات العامّة.

فإذا تقارب جميع الفاعلين بشكل يومي وصبُّوا جميع جهودهم للانخراط في المسائل الحاسمة التي تتعلّق بمجتمعاتهم المحلّيّة السياسية بهدف تعزيز مصالحهم وتقديم مطالباتهم، وتدعيم تعلّمهم وتعاونهم، وتعزيز النماذج التنظيمية، وكذلك توجيه المبادرات وبرامج العمل، يرفقها بناء مواقع في السلطة تسعى إلى دمج القنوات التشاركية والابتكارات الديمقراطية - ترافقهم أيضًا مجموعات من علماء الاجتماع وغيرهم من المهنيين الراغبين في دعمهم وتعزيز جهودهم.

> أدوار جديدة لعلماء الاجتماع

وهكذا، يمكن لعلماء الاجتماع، جيئة وذهابا بين العالم الأكاديمي والساحة المدنية والسياسية بهدف الاسهام في مصلحة المواطن، اتخاذ ملامح متنوّعة في إطار تعدّدية مجالات العمل في الديمقراطيات المعاصرة. وبالنظر فيما سبق بيانه، نسأل ما هي الاسهامات والمشاركات وإعادة التفكير في تدريب علماء الاجتماع وفي أسلوب أدائهم التي يمكن النظر فيها؟

وعموما، لقد تجاوزت الحالة الراهنة التي تتسم بقدر أكبر من التعقيد وتداخل مجالات ونظم الجهات الفاعلة فيما بينها وتنويعها، التقسيم الأكاديمي - المهني التقليدي إلى حدّ بعيد. تبرز هذه الملامح المستجدّة في ظروف ستظلّ تستحقّ عناء الدراسة والتقييم.

ستنطوي الاستجابة لهذه التعقيدات في نظر علماء الاجتماع -من حيث المبدأ- على جعل جامعاتهم ومراكز أبحاثهم أوثق صلة وأكثر أهمّيّة بالنسبة إلى الفاعلين المدنيين والسياسيين مع مراعاة احتياجاتهم وحدودهم وإمكاناتهم وأطرهم المشتركة. ثانيًا، ستتيح تجارب علماء الاجتماع في هذه المجالات المتغيرة إمكانية تحديد نطاق ما تم التخطيط له وصقله في ضوء ما هو موجود بالفعل، مستخلصين الدروس ومن ثمّ يعمّقون انخراطهم في تعزيز الابتكار التربوي الملائم والخبرة الموجّهة للمواطنين.

أمّا على مستوى السياسة الديمقراطية والممارسة المواطنية، تبرز شخصية جديرة بالاعتبار في هذا التخصص ألا وهي شخصية عالم الاجتماع بصفته استشاري وسيط للمواطن.

فمن خلال الانخراط في فئات المواطنين، سيتعين على علماء الاجتماع تعزيز الرؤية والأداء بناءً على القدرات التحليلية و التنفيذية البارزة، وكذلك الاسترشاد بالمهارات الإبداعية والتربوية والحوارية و من حيث تقديم المقترحات والمهارات العاطفية ، وكذلك من خلال طرق تحفيز التعريف الذاتي والتعبئة و القدرة على مواجهة الصدمات مقاومتها التي ستسند (أو تشارك في إنتاج) من سيضطلعون بدور الفاعلين المدنيين والسياسيين. وتمشياً مع ما يتّفق، فإن التزام علماء الاجتماع بأخلاقيات تقوم على احترام القيم الأساسية للحياة الديمقراطية (العدالة، والحرية، والتعددية، والتسامح، والتضامن، والنقد والرأي المخالف، والاستماع، والتعاون) يشكل محورًا إرشاديًا لضمان مشاركتهم.

وبمعنى أكثر تحديدًا، تشير الشروط المسبقة لبروز مثل هذه الشرائح الاجتماعية والسياسية الجديدة إلى أنها ستتجاوب مع ما يلي:

اكتساب عناصر ومهارات وخبرات أفضل في عمليتهم الداخلية (أو المشتركة) للتطور التنظيمي، مما يعني تعزيز أنفسهم ديمقراطيًا على مستويات مختلفة.

- تقدم هادف ومستدام في تحقيق أهدافهم وتجسيد المثل العليا المركزية لهويتهم الذاتية (وفقًا للقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان).
- وضع منهاج عمل للوبي مواطنيّ citizen lobbying هدفه رسم خطة لإعادة تشكيل السياسات الواقعة تحت تأثيرهم وما بعده، و
- توضيح المساهمة التي سيقومون بإعدادها من خلال ممارساتهم الديمقراطية (ذات الصلة بجهات فاعلة اجتماعية أخرى وبخبراء) في مجالات مختلفة، وإعادة توجيه الأطر المؤسسية الصارمة نحو طرق شاملة ومبتكرة للمزاوجة بين الدولة والمواطنين.

تبرز الأدوار المحورية ذات الصلة بهذه المهمّة في حالة علماء الاجتماع جليّة بيّنة. ويمكن أن تقوم مقام:

- مفكك ترميز الخطابات والسرديات والمتخيلات لإعادة معالجتها في الاتصال وفي المشاريع الثقافية والسياسية ذات الأهمية الأكبر.
- وسطاء في معالجة الصراع والتوترات المتجذرة داخل المنظمات أو خارجها.
- مرافقي ومترجمي ومحددين لإيقاع العمل لعمليات التدابير السياسية والمدنية العامة ضد السلطات العامة والخاصة. و،
- المعبّرون عن تصوّرات (أو عناصر تشترك في خلق لمشاريع) لمشاريع ذات نطاق سياسي مدني وديمقراطي التي يتم تبنيها عامّة من قبل مجموعات المواطنين التي ينشطون معها وفي مساحات العمل السياقية التي يتحرّكون ضمنها .

وجملة القول، فبين تهديدين جديين محدقين سائدين راهنا-- مطرقة الشعبوية اليمينية المتطرفة وسندان القوة الهائلة للشركات التكنولوجية (المرتبطة بأنظمة المراقبة الحكومية) --سيحتاج المواطنون إلى الاستجابة لهذين التهديدين بالوضوح والتوجّه الاستباقي، معربين بذلك عن أصواتهم الديمقراطية ومبيّنين قدراتهم على الحوكمة التي ستعزز مسارهم وتجعل أنشطتهم مستدامة. وبالتالي، فمع الحاجة الملحة لتجديد المشروع الديمقراطي سيسعون إلى إعادة تركيز تعلّمهم السياسي، وتكامل معرفتهم، وتوثيق عرى الصداقة والعلاقات المدنية، والتوجه التنظيمي. ومحاذاة لذلك، سيحتاج المواطنون إلى بناء جسور مع الجهات الفاعلة الأخرى، بما في ذلك الناشطون في التخصصات مثال علم الاجتماع والعلوم السياسية والأنثروبولوجيا والذين سيتم تشجيعهم على المشاركة من خلال التوليف بين نهج جدلي وعاطفي ودافع أكثر نشاطًا وحزمًا. ■

توجّه كل المراسلات إلى فرادي آلدو ماسيدو هوامان على البريد الالكتروني
<fredy.macedo@gmail.com>

[١] حكاية شعبية أدبية كتبها المؤلف الدنماركي هانز كريستيان أندرسن عن إمبراطور عديم الجدوى يُكشَف أمام رعاياه. عنوان القصة الإمبراطور ليس له ملابس. ينطوي الدرس المكتسب من القصّة على أنّه غالبًا ما يقود الخوف من العواقب الناسَ إلى الموافقة علنًا على أشياء لا يؤمنون بها لعدة أسباب. فضلا عن استمرار «الإمبراطور» وبكل فخر في الكذب رغم معرفته للحقيقة وكشفه عاريا علنًا. (المترجمة)

[٢] انظر
https://blogs.lse.ac.uk/politicsandpolicy/irish-referendums-deliberative-assemblies/

> التعتيم حول عنف الشريك الحميم

في ترينيداد وتوباغو

بقلم **أمندا تشن بانغ**، جامعة جزر الهند الغربية، القديس اوغستين، ترينيداد وتوباغو

حين تقتل النساء ويقضي الرجال والأطفال في ترينيداد وتوباغو (T&T) تحت تاثير العنف المسلّط عليهم من طرف الشريك الحميم IPV أو جرّاء العنف المتّصل بحرب العصابات، يثير ذلك الاهتمام الفوري. لكن سرعان ما تطمس/ تهدأ صرخات الضحايا والناجين من تعرضهن للإيذاء ويقدّم الجناة ببساطة مكتفين بتقديم حجج وأعذار سخيفة مبتذلة لإتيانهم ذلك الجرم تاركين مساحات هلاك محدق لتلك الانتهاكات الدائمة.

في ترينيداد وتوباغو، لازال الصمت المستمر طويل الأمد عندما تُقتل النساء والرجال والأطفال في حالات عنف الشريك الحميم (IPV) وكذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي. لقد أطلق مقتل امرأة واحدة أندريا بهارات صرخة تحطيم حاجز الصمت حول تلك الانتهاكات، كدافع بحمل الأمل حتّى تصل صرخات ضحايا الاعتداءات والناجين ومعاناتهم من سوء المعاملة والعنف إلى الجميع.

> ثقافة العنف

تجدر الإشارة إلى ارتفاع منسوب حالات العنف المنزلي منذ الدعوة إلى الالتزام بتدابير الغلق و«البقاء في المنزل» التي فرضتها جائحة كوفيد ١٩ إذ يُستخدم مفهوم العنف المنزلي أحيانًا بالترادف مع عنف الشريك الحميم IPV. كما تعدّ العديد من هذه الحالات الموصوفة بالعنف المنزلي في الواقع عنفا يمارس بين الشركاء الحميمين البالغين.

يدفعني صمت الضحايا وانعدام الفرص للهروب من العنف المستمر إلى التفكير في ثقافة عنف متجذرة بعمق في أذهان سكان ترينيداد وتوباغو. يتجلّى الانحدار المروع في لمثل هذا الايذاء بيّنا جليا لغة واصطلاحا وان يكن صمت الكمامات يكتم أفواه الأصدقاء والأقارب المدركون لهذه المواقف. يتطلّب هذا كسر جدار الصمت عن العنف الذي ينطوي على جذور استعمارية عميقة. يسلّط بيرغنر Bergner (١٩٩٥) في مؤلّفه «من تكون تلك المرأة المقنّعة؟ أو المنظور الجنساني في كتاب فرانس فانون بشرة سوداء، أقنعة بيضاء، الضوء على هذا السياق التاريخي بتناوله لقضية لا فقط العنصرية الممنهجة، بل كذلك الوضعية الدونية للمرأة باعتبارها خاضعة للرجل. يقودني الافتقار إلى السياسات المباشرة والبحوث التي تعنى بعنف الشريك الحميم IPV، رغم أثره الخطير على الشركاء الحميمين وعائلاتهم، إلى الادراك بأن بعض سكان منطقة البحر الكاريبي يشعرون بالارتياح التّام لهذا النمط من العنف الذي لا يزعجهم البتّة. أطلق على هذه الممارسة «ثقافة العنف»، على النحو الذي وصفته بريريتون Brereton (٢٠١٠) في مقالها المعنون «الخلفية التاريخية لثقافة العنف في ترينيداد وتوباغو».[١] إذ غَدَا هذا النمط من العنف أمرًا طبيعيًا غير ذي هام في البلاد.

> التطبيع مع ظاهرة العنف

قد نتأمّل في أسئلة مختلفة تحيط بهذه المسألة. إذ يتجلّى العنف في علاقات الشريك الحميم بوصفه أمر مطبّعا في التفاعلات في بين الكاريبيين. لكن ما الذي يؤدّي إلى تطبيع العنف داخل جمهورية الجزيرتين التوأمين الصغيرتين مثل ترينيداد وتوباغو؟ وهل يمكن أن يكون ذلك جرّاء الفشل في مواجهة صعوبات العلاقة والتعامل مع المشكلات عند مواجهة المواقف والتأقلم معها، أم أن هذا العنف مقبول لدى للشركاء الحميمين، أم للسببين الاثنين؟ فما الذي يميز ثقافة ترينيداد وتوباغو T&T التي تيسّر فيما يبدو هذا العنف وتتغاضى عنه مع احتجاجات عامة قليلة أو دون احتجاجات من هذا القبيل على الإطلاق؟ هل يعدّ عنف الشريك الحميم IPV قضية خاصة في العلاقات؟ وهل يخاف الرجال والنساء؟

يستشري العنف بين العديد من الأزواج على نطاق عالمي تقدم إحصاءات من صحيفة وقائع العنف ضد المرأة التابعة لمنظمة الصحة العالمية، تقديرات عالمية وإقليمية تراكمية لمعدلات انتشار العنف على يد العشير الحميم. إذ تشير التقديرات العالمية المنشورة من منظمة الصحة العالمية (المنظمة) أن واحدة من كل ٣ نساء (٣٠٪) في أنحاء العالم كافة تتعرض في حياتها للعنف البدني و/ أو العنف الجنسي على يد العشير أو غير الشريك. مع ارتفاع لعدد حالات الإساءة المبلغ عنها والتي تشمل النساء. إذ تبلغ نسبة جرائم قتل النساء التي يرتكبها عشراؤهن الحميمين إلى ٣٨٪ من مجموع هذه الجرائم على الصعيد العالمي. تفيد هذه الاحصائيات على أنّ جرائم قتل النساء في جميع أنحاء العالم وفق المنظمة يرتكبها شريك حميم ذكر (منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٧). ولئن تعكس هذه الإحصاءات عنف الذكور ضد الشريكات الحميمية، ثمّة أيضًا عنف الشريك الحميم من قبل النساء ضد الرجال، أو عنف الشريك الحميم داخل العلاقات بين الأشخاص من نفس الجنس. كما يورد التحالف الوطني

>>

"ان جعل التكلم علنا ضد العنف أمرا معتادا واعتبار العنف أنه غير مقبول وغير عادي في التعبير عن الذات وداخل العلاقات، سوف يكسر الصمت ويغير في نهاية المطاف علاقات الشريك الحميم إلى الأفضل"

لمناهضة العنف المنزلي في الولايات المتحدة الأمريكية (NCADV، ٢٠٢٠). على أن واحدًا من كل تسعة رجال قد تعرض لشكل من أشكال عنف الشريك الحميم IPV، أو كانوا عرضة لعنف الاتصال الجنسي غير المرغوب فيه، والمضايقة وضروب أخرى من السلوك التحرّشي كالملاحقة والمضايقة. يضيف التقرير الابلاغ عن ضحايا الاغتصاب وضحايا الاتصال الجنسي غير المرغوب فيه من الذكور وعن معظم مرتكبي الجرائم من الذكور. وهو ما يعكس حالة مماثلة في ترينيداد وتوباغو. تقدّم لو فرانك وآخرون. (٢٠٠٨) في مقال معنون «العنف بين الأشخاص في ثلاثة بلدان كاريبيّة وهي باربادوس وجامايكا وترينيداد وتوباغو» دليلًا على الإبلاغ عن العنف الجسدي والجنسي في ترينيداد وتوباغو، حيث الاستعراض أن نسبة ٤٧,٧ في المائة من الرجال تعرضوا للعنف الجسدي ضمن العلاقات و٥٢,٥ في المائة من الرّجال واجهوا الإكراه الجنسي داخل العلاقات.

من المثير للاهتمام، وفقا لويلتشر Wiltshire، أنّ الذكورية تُكْتَسبُ من خلال القوّة تُعززها التنشئة الاجتماعية عبر الأجيال، ويُحْكِمُها الدين، وتُرَسّخها المدرسة، وتُثبّتها وسائل الإعلام، والأصدقاء. دلّلت على ذلك في تقريرها: «الذكورية الشبابية والعنف في منطقة البحر الكاريبي» (٢٠١٢)[٢]. ولمزيد التدليل، تذكرُ ويلتشير أنّه يتم التعبير عن الرجولة من خلال أعمال العنف والاعتداء ويعتقدُ بعض الرجال حاجة المرأة أحيانًا إلى إلزامية تأديبها من قبل شركائها الذّكور. فبينما يرتكب كل من الرجل والمرأة عنف الشريك الحميم، يتمّ اغراق التقارير الإخبارية في ترينيداد وتوباغو بحوادث قتل النساء على أيدي شركائهن الحميمين وهذا أمر يعود إلى وجود نسبة أكبر من الرجال مرتكبي عنف الشريك الحميم IPV ضد النساء مقارنة بنسبة النساء اللائي يأتين مثل هذه الأفعال على الرجال.

تعكس مفاهيم الذكورية والأنوثة التي يتقاسمها الرجال والنساء حتمية عنف الذكور في العلاقات الحميمة والقبول بها والصمت بشأن مسألة العنف هذه. كما يكتسب هذا الانتهاك شرعيته ويقع عبء الإثبات على عاتق الضحية التي لا يتجرأ التّطرق إليه، من خلال وصمها بعدم «الاحترام» حين تعديها وفقا للمجتمع الكاريبي، حدود توقعات الاحترام في منطقة البحر الكاريبي. ومع ذلك، لا ينبغي أن تمثّل أفكار الرجال السائدة والصور النمطية الراسخة عن الرجال والنساء حول تعبير المرأة عن حياتها الجنسية وعن أنوثتها عذراً بالتأكيد لسوء معاملتهنّ ودفاعا شائعا عن العنف.

> الصمت بمثابة الحاجز ضدّ معالجة عنف الشريك الحميم والتصدّي له

تجدر الإشارة إلى الجهود المبذولة حاليا سعيا إلى إزالة الحواجز التي لكسر حاجز الصمت وإعطاء صدى واسع لأصوات الضحايا. فمن سياسات التصدّي لعنف الشريك الحميم تمّة خدمات الدعم للضحايا عبر مبادرة التي أطلقتها غرفة ترينيداد وتوباغو للصناعة والتجارة (TTCIC) من خلال سياسة العنف المنزلي في أماكن العمل (٢٠١٨) ووحدة مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي في دائرة شرطة ترينيداد وتوباغو (TTPS) وتلك سياسات تسعى إلى التصدّي لمسائل عنف الشريك الحميم IPV. وإدراكًا منها لارتفاع حالات العنف المنزلي، استجابت مبادرة تسليط الضوء بدعم من منظّمة الأمم المتّحدة من خلال تعزيز خدمات الدعم للضحايا عبر المنظمات غير الحكومية المحلية. ومع ذلك، رغم هذه المبادرات تظلّ ثقافة العنف ومفاهيم الذكورة والأنوثة في ترينيداد وتوباغو T&T تعكس قبولًا عامًا لثقافة العنف في البلاد وتغفل بيان مدى وخطورة الأشكال المختلفة للعنف ضد المرأة.

يمكن أن يغيّر تمكين الناجين من عنف الشريك الحميم IPV وتشجيعهم من خلال آليات السّلامة والدعم، والخيارات العلاجية للأزواج والجناة الذين لا ينكرون الحقائق، وتعزيز الصحة العقلية للرجال والنساء، ودعوة الرجال للوصول إلى المساعدة تغييرا إيجابيا ثقافة الصمت على العنف إلى الثقافة التي تمنح النساء ثقة وتعزّز قدرتهن على الجهر بالشكوى من ضروب العنف تلك والجهر بآرائهنّ.

ومن هذا المنظور، تطرح الحاجة الماسة إلى إعادة التنشئة الاجتماعية للذكور والإناث في التعبير عن حياتهم الجنسية وعن أدوار الرجل والمرأة والأدوار النمطية القائمة. أعتقد أن شبح العار والخوف بشأن العنف الشريك الحميم والذي يحوم حول الضحايا ويغمر حتّى الجناة وكذلك الشعور الزائف لدى الناجين بالمسؤولية عن وضع الضحيّة يؤدّي بالكاظمات إلى خيار الصمت والسكوت عن العنف. حيث يقف الارتباك والتعيّب وفق دراسة استطلاعية حول «العنف المنزلي: ضحية عنف الشريك الحميم: الإيذاء وعدم إبلاغ الشرطة في ترينيداد وتوباغو.» اعتمدت البيانات المستقاة من المقابلات شبه المنظمة مع الأفراد التي أجراها واندال والاس Wallace (٢٠١٩)، عقبة رئيسيّة أمام إبلاغ الضحايا من كلا الجنسين عن العنف المنزلي لدى الشرطة ورغم بيان العلّة تؤول الاستجابة بالصمت غالبًا إلى عمليات القتل.

أن نجعل من الجهر بالشكوى وإعطاء صدى واسع لأصوات الضحايا وكما الادراك برفض العنف كونه سلوكا غير مقبول ومنحرفا في التعبير عن الذات وداخل العلاقات معيارًا ونرسّخ قاعدته سيفتح مجالات لكسر حاجز الصمت وسيغير في نهاية المطاف علاقات الشريك الحميم إلى الأفضل. ■

توجّه كل المراسلات إلى أمندا تشن بانغ على البريد الالكتروني
<amandalall91@gmail.com>

[١] الخلفية التاريخية لثقافة العنف في ترينيداد توباغو،
The historical background to the culture of violence in Trinidad Tobago. *Caribbean Review of Gender Studies.* Issue 4, 2010
انظر المترجمة
http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.1028.7040&rep=rep1&type=pdf

[٢] «الذكورية الشبابية والعنف في منطقة البحر الكاريبي» (٢٠١٢). تقرير أعدّ باسم مجموعة الكاريبي CARICOM وهو نتيجة لبحث ميداني أشرفت عليه روسينا ويلتشر Rosina Wiltshire ودام سنتين.

> حول استحقاق
رعاية العالم

بقلم **فرانسيسكو لاروفا**، جامعة جينيف سويسرا

يجب معاملة الأفراد على أنهم «وكلاء» الذين شاركوا في اتخاذ القرار بشأن اتجاه الاجتماعية يتغيرون. رسم لعمر سبع سنوات ماتيو لاروفا.

لقد غذّت جائحة كوفيد نقاشات متنوّعة حول «العالم ما بعد كورونا» و «المستقبل الذي نريد». إذ تنطوي الفكرة على أنّ جائحة كوفيد ١٩ ليست عاقبة مأساوية للرأسمالية النيو ليبيرالية واستغلالا فاحشا متأصّلا للطبيعة فحسب (مثل إزالة الغابات)، بل تعرض علينا الجائحة فرصة بالغة الأهمية لإعادة التفكير في المجتمع وفي طرق تنظيمه. وبات من البديهي الآن أن من الضروري اعتماد هذا التغيير غير أنّه لا وجود لاتفاق حول المستقبل المرسوم. يدفع البعض نحو «النمو الأخضر الشامل» الاتفاقية البيئية واستحداث فرص «الوظائف الخضراء «وتعزيزها. سيتعيّن التركيز هنا على بالأساس على الابتكارات التكنولوجية لتحقيق الاستدامة البيئية دون المساس من أسلوب حياة الناس (مثل الاستهلاكية) أو الهياكل الرأسمالية (مثل عدم الاتساق في النفوذ ين أصحاب العمل والعاملين) أو تغييرها. بينما يتوق آخرون إلى «تحولات اجتماعية إيكولوجية» أكثر عمقا بإقامة اقتصاد أخضر مستدام بيئياً يخضع لتلبية الاحتياجات الاجتماعية البيئية ويتكيّف معها بدلا من النفعية.

أقترحُ، في ما يلي، تأويلا جوهريًا لنظرية القدرة أو «نهج القدرة» الذي وضعه كلّ من أمارتيا سين Amartya Sen ومارثا نوسباوم Martha Nussbaum حيث ينصبّ التركيز الأساسي لنهج القدرة على استكشاف أفضل السبل وكيفية الاتاحة على تخيل مستقبل أكثر تحررًا وأكثر استدامة كبديل لإدخال الرفاهية على الاقتصاد. يبدو من الواضح أن عمليّة تحديد مستقبل قيّم ليست بالضرورة المهمة الحصرية لعلم الاجتماع (أو الفلسفة) إذ يبدو المستقبل في أمسّ الحاجة لبناء على نحو ديمقراطي مع قدرة المواطنين على الانخراط والمشاركة. وأُحَاجِجُ، في هذا السياق، توفير نهج القدرة لمثل هذا المنظور الديمقراطي حول «المستقبل الذي نصبو إليه».

> من أجل تأويل جوهريّ للقدرات

يتم تصوّر نهج القدرة باعتباره انعكاسا لحرية تحقيق وظائف قيِّمة إذ ينبغي أن يركز العمل للصالح العام على تعزيز قدرات الناس من حيث امتلاكهم للقدرات والحريّة الحقيقية في تحقيق الحياة التي يقدّرونها ولديهم سبب لاستحقاق قيمتها. إذ لا يعادل التقدّم المجتمعي، من هذا المنظور، النموّ الاقتصادي بل يتساوى بالأحرى مع إزالة الحواجز التي تعترض طريق ازدهار الانسان. تتمثّل الرفاهية البشريّة وفقا لنهج القدرة، في رفاه الفرد وتوسيع نطاق حريته في تحقيق كيانه القيّم أو بعبارة أخرى أن «يكون الفرد» قادرا على أن يكون و / أو «يفعل». مثل متابعة التصوّر المدروس والحصيف لتحقيق «حياة جيّدة».

<<

يملي علينا مثل هذا التّوكيد التفكيرَ من حيث الغايات النهائية، كما يحتّم علينا مناقشة المسائل التي تكتسي أهمية جوهرية. يولي نهج القدرة دورًا أساسيا للديمقراطية. إذ لا تنطوي المشاركة الديمقراطية على دور أساسي فحسب (بالسماح للمواطنين بفرص التعبير عن آرائهم والتأثير في عملية وضع السياسات بشكل يعكس فيه العمل للصالح العام مصالحهم بشكل أفضل) ولكن تضطلع هذه المشاركة الديمقراطية أيضًا بدور بنّاء وأكثر إيجابية من خلال تشكيل الأولويات المجتمعية - وما دامت مفاهيم الحياة الجيّدة متغيّرة أثناء العمليات التداولية - فسيؤدّي ذلك إلى تغيّر حتّى في قيم الأفراد.

وعلى هذا الأساس، أعتقد أنه يمكن رسم نهج القدرة بطريقة أكثر تجذّرا من تلك التي تسيطر على دوائر السياسات وتهيمن عليها. إذ يمكن التساؤل في الصلة بين القدرات والنمو الاقتصادي بشكل أعمق. يُبرز التفسير السائد لنهج القدرة أن النموّ ليس غاية في حد ذاته بل مجرد وسيلة لتحقيق غايات قيّمة. ومع ذلك، واعتبارا لعواقبه الكارثية على البيئة وأثره السيئ في رفاه الإنسان، فإن النمو الاقتصادي لا يمثل حتى وسيلة مناسبة، ممّا يستدعي الحاجة إلى تخلّي الإجراءات العامّة عن هذا الهدف تماما. ففي أغلب الحالات، يشهد الاقتصاد نموّا *من خلال* المعاناة البشرية والكوارث البيئية - من زلزال يغدو محركًا للنمو الاقتصادي في صناعة البناء إلى التلوث الناتج عن الإنتاج مسبّبا مختلف الأمراض. وحتى ما يبدو ايجابيًا *للوهلة الأولى* فهو في الواقع محبطٌ ومخيّب للآمال. يشجّع البذخ، على سبيل المثال، على إرساء رؤية اكتسابية مادية وتنافسية فردانية للحياة الجيدة، مما يقوض رفاه البشر في نهاية المطاف. وبالتالي، يخلو أسلوب الحياة الغربي من الاستدامة. فالرغبة في رسم نموذج «التنمية» القائم على النموّ أمر محلّ تساؤل في حدّ ذاته وموضع شكّ من منظور الرّفاه.

وعلى نحو مماثل، فقد أضحت الفكرة - المركزية في نهج القدرة - والتي مفادها أنه ينبغي معاملة الأفراد باعتبارهم «عناصر فعّالة» ذي تأثير بالغ في عالم السياسات. ورغم ذلك يعتبر الأفراد بوصفهم عناصر فاعلة بالمعنى الضيق، وتحديدا باعتبارهم فاعلين اقتصاديين يشاركون في مجال الأسواق. وبدلاً من الصفة تلك نشهد تهميشا لشخصية المواطن الديمقراطي الذي يشارك في صنع قرار مجرى التغير الاجتماعي. في هذا السياق، يتم انتقاء نهج القدرة في التّفسيرات النيو ليبرالية الفردانية لـعملية «التمكين» التي تختزل حرية الفرد في حرية مشاركته في الاقتصاد، وخاصة في سوق العمل. وبالتالي، أضحت القدرة مرادفًا لرأس المال البشري يعني مجموعة المهارات التي يحتاجها الأفـراد ويعملون على تنميتها لتحقيق النجاح بصفتهم فاعلين اقتصاديين.

كما تدعو الضرورة إلى رفض كل من النّمو الاقتصادي وإدماج الناس في الاقتصاد الرأسمالي كأهداف منشودة في إجراءات العمل العام، وعليه، يستتبع التفسير الأكثر جذرية لنهج القدرة منح المواطنين القدرة على المشاركة في تحديد مشترك لاتجاه التغير الاجتماعي، وكذلك مناقشة معنى التّنمية والتقدم، ونوعية الحياة من حيث الغايات النهائية. يستلزم هذا الفهم كذلك الحد من تأثير الأسواق في تشكيل مصيرنا الجماعي، واستبداله (جزئيًا) بديمقراطية تشاركية تداولية.

> تركيز العمل العام على «القدرة على رعاية العالم»

يمكن في هـذه المرحلة أن يقترن نهج الـقـدرة مع نهج «أخلاقيات الرّعاية»'أو ما يعرف بالرعاية الأخلاقية[1] الذي طوّرته المنظّرات النسويات. وكما يبيّن خوان ترونتو Joan Tronto فإنّ جعل العالم مكاناً أفضل لأولئك المستعضفين أو الذين جري استبعادهم و/أو تهميشهم أمر أساسي. إذ تركّز أخلاقيات الرعاية على الأهمية الأخلاقية للعلاقات مع الأسر والجماعات في المجتمع، وعلى الكيفية التي ينبغي بها للأفراد أو المجتمعات أن يستجيبوا للموقف أو للشخص الـذي يحتاج إلى الرعاية. يبرز منظور أخلاقيات الرعاية ما نستحق من العناية والرعاية وما يهمّنا كمجتمع فيما يتعلّق بالأخلاقيات والرّعاية وكذلك في كيفية تحديد من أين نبدأ، ونوقف، تلك الرعاية. تعدّ الرأسمالية نظاما قائما على الاهتمام بالأرباح، ويكافأ الأفراد وفقا لمساهمتهم في تلك الأربـاح. بينما تحظى القدرة على بناء مجتمع تكون فيه رعاية الأشخاص الآخرين (مثال الأطفال وكبار السن والمرضى)، والعناية بالبيئة (في شكل حماية البيئة أو صيانتها و جبر الضرر البيئي)، ورعاية المؤسسات الديمقراطية، والعناية بالنفس ورعايتها (الرياضة، والفنون، والتعليم، إلخ...) كلّ ذلك يحظى الأولوية على الأرباح.

من هذا المنظور، يمكن أن تتحول المكافآت من الإنتاج إلى إعادة الانتاج الاجتماعي وهكذا، سيحتاج الأمر إلى إعادة صياغة *مفهوم العمل باعتباره نشاطًا لرعاية العالم*. تدعو الضرورة إلى تحديد معنى هذا الأخير من خلال المداولات الديمقراطية. وبالتالي، ستحلّ الديمقراطية (جزئيًا) محل السوق في تحديدها أين تكمن المساهمة القيمة للمجتمع. لقد اكتسب مثل هذا الفهم للعمل القائم على «الفائدة المجتمعية» بدلاً من قيمة السوق، مكانة مرموقة خلال الجائحة وتعززت أهميته من خلال المناقشات حول العمال «الأساسيين». وبناءً على ذلك، قد يعارض برنامج العمل الذي يتّبع هذا الإطار انتشار «الوظائف التافهة» كما يعرضها العالم الأنثروبولوجي (ديفيد جرابر David Graeber) - سواء الوظائف الخضراء أو التابعة لها - في المجتمعات الرأسمالية. كما سيساهم هذا المنهاج في تعزيز قدرة الأفراد على أداء أعمال مفيدة. حيث ينطوي هذا الأخير على نشاط يتمّ إنجازه داخل سوق العمل أو خارجه ويوفر فرصًا لتحسين رفاه الأفراد الذين يؤدونه. وسيؤدّي مثل هذا العمل دورا قيّما في ازدهار المجتمع بطريقة قيمة وبشكل «موضوعي» - وسيكفل ذلك المساواة في حق جميع المواطنين المشاركة في النقاش الديمقراطي بشأن ما هو قيم (روث يومان Ruth Yeoman).

في الختام، وبمجرد أن تتبلور رؤية نهج القدرة النقدية للرأسمالية وتغدو أكثر وضوحًا، ستصبح مصدر الهام التّقدميين، في عرضها لتوجيه بوصلة العمل العام لا نحو النمو الاقتصادي أو إدراج الناس في سوق العمل بل توجيهه البوصلة نحو تعزيز «القدرة على رعاية العالم» - والذي يستلزم أيضًا الحق في اسهامه في الجدل الجاري حول ما هو جدير بالرعاية. ■

توجّه كل المراسلات إلى فرانسيسكو لاروفا على البريد الالكتروني
<Francesco.Laruffa@unige.ch>

[1] يهدف نهج أخلاقيات الرعاية الذي أسّسته كـارول جيليجان. إلى القضاء على أو على الأقل تخفيف وطأة قمع أي مجموعة من الناس ولا سيما النساء. وهو نهج قائم على نظرية أخلاقيات الرعاية. يدعو هذا النهج جميع الأفـراد إلى اتخاذ خطوات واعية والتعاطف نحو النهوض بأفراد المجتمع المستضعفين وحمايتهم. ولقد تطورت أخلاقيات الرعاية، المعروفة أيضاً بالرعاية الأخلاقية، تاريخياً من الاعتراف بالمهمشين في المجتمع إلى القدرة على الاستجابة لأفراد المجتمع المهمشين، بعناية وتعاطف. المترجمة

> البشر بوصفهم كائنات ثقافية

بقلم **محمود الذوّادي** جامعة تونس، تونس. وعضو لجان البحث التابعة للجمعية الدّولية لعلم الاجتماع المعنية بتاريخ علم الاجتماع (RC08) ولجنة علم اجتماع الدين (RC22) ولجنة اللغة والمجتمع (RC25)

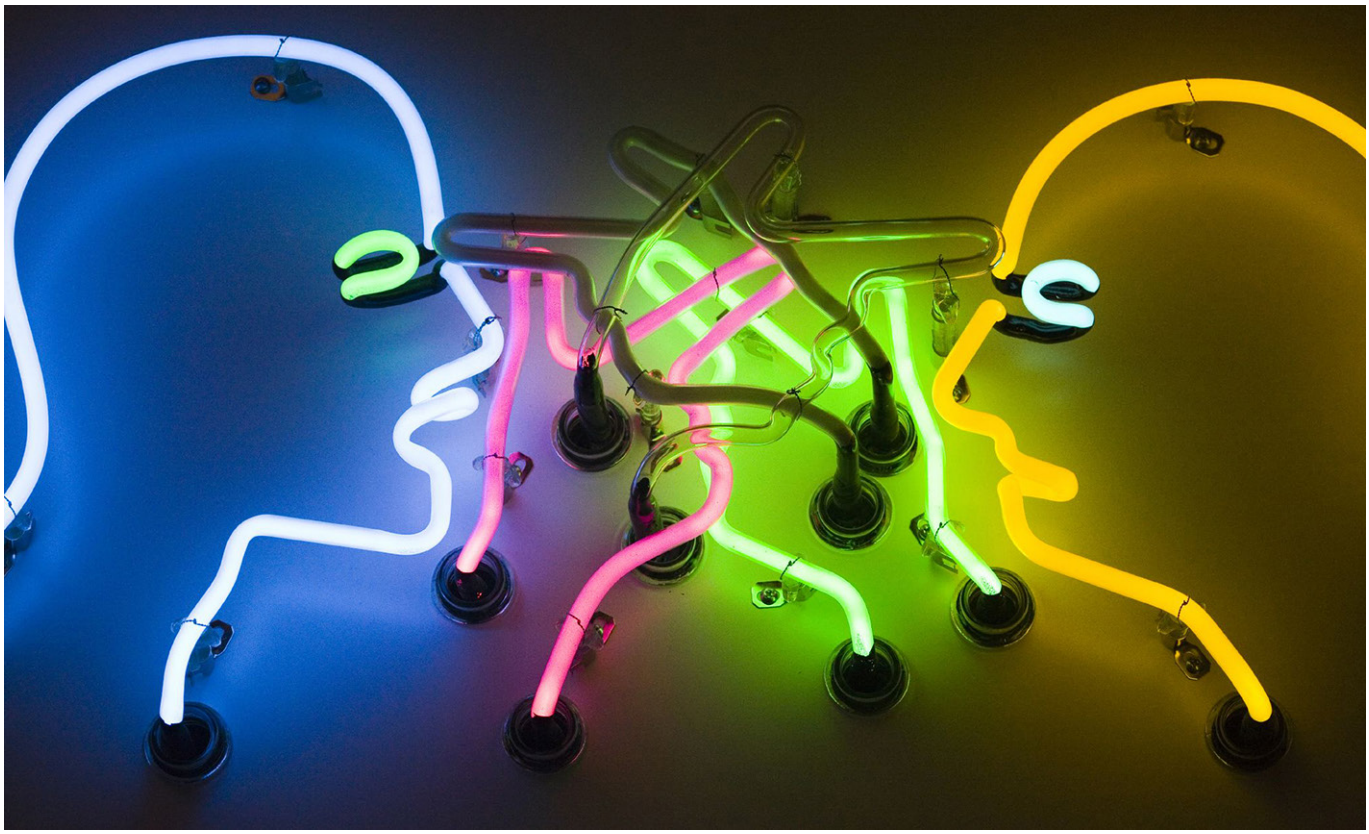

البشر ليسوا حيوانات تتحدث فقط ولكنهم مستخدمون مختلفون للرموز الثقافية. ويجب فهم اللغة كأساس من هذه الرموز الثقافية.
الائتمان: فليكر / توماس هوك

لا وجود لمفهوم البشر بوصفهم كائنات ثقافية Homo Culturus في العلوم الاجتماعية. لقد وصف علماء الاقتصاد ومن يحملون وجهة نظر مادية الإنسان كونه *الانسان الاقتصادي* Homo Oeconomicus، و صنّفه علماء السياسة بأنه *الإنسان السياسي* Homo Politicus . ويعتبر علماء الاجتماع الإنسان *كائنا إجتماعيا* أو Homo Sociologicus. كما يتحدث البعض عن *الإنسان الرقمي* Homo Numericus في ظلّ الاستخدام المتنامي الراهن للأرقام. وعلى الرغم من اهتمام علماء الأنثروبولوجيا المعاصرين البالغ بدراسة الثقافة، فإنّهم لم يستخدموا المصطلحات ذات الصلة بالثقافة في وصفهم للإنسان كونه *كائنا ثقافيا* Homo Culturus في المقام الأول. حيث سادت الإبستيمُولوجيا الوضعية في العلوم الاجتماعية مدّعية أن أساس المعرفة يُستَمدُّ من التجربة الحسّية. ويشهد علماء الأنثروبولوجيا الرّواد على تأثير الأبستمولوجيا تلك. إذ يذكر ليزلي وايت Leslie White في كتابه *مفهوم الثقافة* (١٩٧٣) أن رالف لينتون ورادكليف براون Radcliffe-Brown و Ralph Linton وآخرين اعتبروا الثقافة تجريدًا أو شيئًا غير ذي وجود أو لا يشير إلى أيّ حقيقة ملموسة. فنادرا ما يظهر علماء الاجتماع الوضعيّون اهتمامًا بالغا بالثقافة باعتبارها ظاهرة غير حسية وغامضة.

> تأثير الفلسفة الوضعية الثابت

تتوفّر هذه التّحفظات الآنفة الذكر حول الثقافة أيضًا بين «الآباء المؤسسين» لعلم الاجتماع الغربي. من المعلوم أن منظري الثّقافة قبل سنة ١٩٦٠ من القرن الماضي مثال ويبر، ودوركهايم، وماركس، وبارسونز، وميلز، وآخرين كان لديهم «برنامج ضعيف» حول الثقافة في أعمالهم المنشورة. يعني أنهم أولوا الثقافة أهمية ثانوية وإن الثقافة كانت بين المفاهيم الأقلّ إثارة للجدل في أعمالهم، علاوة على ذلك، لم يكن أداء مدرسة برمنغهام، من حيث الآراء ومناهج البحث العلمي، وعلى رأسها وبورديو وفوكو أفضل من ذلك. حيث ظلّت قاصرة عن الإحاطة بدلالات الدراسات الثقافية. إذ اعتمدوا هم أيضًا «برنامجًا ضعيفًا» لدراسة الثقافة. وظلّ اتجاه «البرنامج الضعيف» مهيمنا على الدراسات الاجتماعية للثقافة اليوم على الرغم من أن «البرنامج القوي» لعلم الاجتماع الثقافي (الذي

>>

يولي للثقافة أهمية بالغة) يحظى باهتمام متنامي منذ ولادة «المنعطف الثقافي» وتطور الدراسات الثقافي في أواخر التسعينيات.

> السعي من أجل وضع مفهوم البشر باعتبارهم كائنات ثقافية

وقد قادني أعمالي البحثية عرضا إلى وجود علاقة تقارب ثقافي طويل الأمد مع دراسة الثقافة. لقد دفعني فضولي الفكري في التسعينيات إلى محاولة وضع إطار نظري من شأنه أن يساعد في فهم سلوكيات الناس وديناميكيات المجتمعات البشرية وشرحها. يدفع عالم الاجتماع ريتشارد سويدبرج Richard Swedberg في كتابه الصادر سنة ٢٠١٤ *والمُعَنْوَن فنّ النظرية الاجتماعية The Art of Social Theory*، بأن التنظير الاجتماعي ليس في وضع جيد. شعرت حينها أنه يتعيّن عليّ المخاطرة في عيش مغامرة التنظير. وكان البدء بطرح هذا السؤال المنهجي: أيهما يجب أن يكون نقطة البدء لاستقراء لغز القوى الكامنة وراء السلوكيات البشرية وديناميكيات المجتمعات؟ لقد فكرت أنه من الأفضل الشروع أوّلا في تحديد السمات الخاصة التي تميز الجنس البشري عن الكائنات/الأنواع الأخرى. سعيا إلى تحديد تلك السمات، من المربع الأول. وسعياً إلى ايجاد سمات إنسانية مميزة محتملة، ولم أدّخِرْ جُهْداً لأستجلي أخيرًا ضالّتي المنشودة والتي تتمثّل في *الرموز الثقافية* Cultural Symbols التي تنطوي على اللّغة، والفكر، والمعرفة، والدين، والقوانين، والأساطير، وكذلك القيم والمعايير الثقافية. وعليه، يبدو أن دراسة الرّموز الثقافية جوهريّا في محاولة إدراك مكامن السلوكيات البشرية والظواهر المجتمعية وتفسيرها. لقد قادني تقديمي للتّفسير النّظري إلى الأخذ بِعَيْن الاعْتِبار اللغة بصفتها القوة الآمرة وراء ولادة الرّموز الثقافية ألا وهي اللّغة هي «أم» الرموز الثقافية. أي أن الإنسان ليس حيوانًا ناطقا فحسب كما وصفه الفلاسفة القدماء والمفكرون الاجتماعيون، ولكنه مستخدِم فائق للرموز الثقافية. وفي هذا السياق، ستنصّ نسختي من أنا أفكر، إذاً، أنا موجود! (كوجيتو إريجو سم) cogito ergo sum على: *أنا أستخدم اللغة، إذا، أنا إنسان.*

لقد أدت هذه الافتراضات النظرية إلى ملاحظات ميدانية تعزز بقوة مفهوم البشر بوصفهم كائنات ثقافية. لقد توصّلت إلى أربع سمات بشرية مميزة قد توضّح سبب كون البشر كائنات ثقافية.

> ملاحظات أساسية حول تمايز البشر

يمكن اعتبار مركزية الرموز الثقافية الهوية الإنسانية أمرا طريفا في العلوم الاجتماعية المعاصرة، كما أوضحت ذلك آنفا. تم التوصّل إلى صياغة مفهوم للرموز الثقافية كونه يحتلّ جوهر الهويات الانسانية (كائنات ثقافية Homo Culturus) على النحو التالي:

١. عملية نمو جسم الإنسان ونضجه عملية بطيئة مقارنةً بمعظم الكائنات الحية الأخرى. فعلى سبيل المثال، في المتوسط يبدأ الرضع من البشر في المشي في السنة الأولى، بينما قد يمشي صغار الحيوانات على الفور أو في غضون ساعات أو أيام قليلة بعد ولادتهم.
٢. عمر الإنسان أطول من عمر معظم الحيوانات.
٣. هيمنة دور الجنس البشري المطلق والذي لا نزاع عليه على هذا الكوكب.
٤. يتميز البشر بفضل الرموز الثقافية.
٥. تتكون الهوية الانسان من جزأين: الجسد والرموز الثقافية. فهي هوية ثنائية الأبعاد يشار إليها غالبًا في الأديان والفلسفة على أنها هوية ثنائيّة تتألّف من جسد وروح.

> الآراء الثاقبة التي توفرها الرموز الثقافية

ينمو الإنسان وينضج ببطء على كلتا الجبهتين: الجسد والرموز الثقافية. يتّسم البشر *بثنائية البعد* في نموهم بشكل عام. بينما يتّسم نمو الأنواع غير البشرية ونضجها *بأحادية البعد* (الجسد فقط). يعود ذلك إلى افتقار تلك الأنواع غير البشرية إلى الرموز الثقافية بالمعنى الإنساني الواسع والمعقّد. وتعَدّ الحاجة إلى تقدم البشر على الصعيدين (الجسد والرموز الثقافية) مصدر بطء نموّ الجسد وبلوغ النضج. أي أن تباطئ عملية نمو جسم الإنسان ونضجه إن صحّ التعبير، نتيجة انشغال البشر في *عملية ثانية* للنمو والنضج تتمثّل في الرموز الثقافية.

يتعيّن على الرموز الثقافية الاسهام في حلّ اللّغز المدرج على غلاف العدد الخاص من مجلة *ساينتفيك أميريكان Scientific American* (سبتمبر ٢٠١٨) والذي ينص على ما يلي: «أيها البشر: لماذا تبدو مختلفين عن أي نوع آخر على هذا الكوكب.» وكما بيّنا آنفا يتميّز البشر عن الأجناس الأخرى وفقا للرّموز الثقافية ولهذا، فإن الرموز الثقافية هي ما يكسب البشر هذا التمايز الفريد عن الأنواع الأخرى.

يبيّن الرسم أدناه سبب كون الإنسان كائن ثقافيّ.

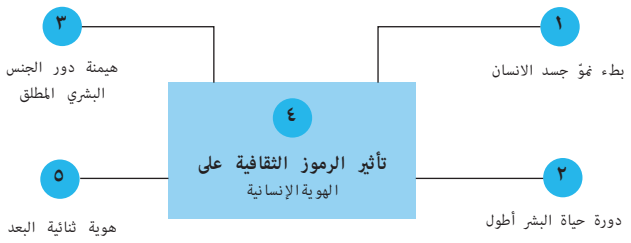

> البشر بمثابة كائنات ثقافية ومبدأ الشرطية المحدودة

وكما رامت هذه الورقة البحثية توضيح مَكْمن الرموز الثقافية وكيفية تفسيرها للسمات البشرية الأربعة المميزة. يمكن الجدال بأنّه بإمكان الرموز الثقافية شرح عدد لا يحصى ولا يعدّ من سلوكيات الأفراد والمجموعات البشرية المحدّدة. يرفق ذلك شرح تلك الرموز لدلالات تنوّع ديناميكيات المجتمعات والحضارات. وهكذا تبدو الرموز الثقافية في هذا السياق متناغمة مع مبدأ الشرطية المحدودة وهي استخدام أقل عدد ممكن من المتغيرات لشرح أكبر عدد ممكن من الظواهر. ■

توجّه كل المراسلات إلى محمود الذوّادي على البريد الالكتروني
<m.thawad43@gmail.com>

هجمات ٢٢ جويلية ٢٠١١ الإرهابية في النرويج

بقلم **بال هالفونسون**، محرّر في مطبعة الجامعة الاسكندنافية، النرويج

المبنى الرئيسي في جزيرة أوتويا ، على أرضه ٦٩ قتيل.
الائتمان: Pål Halvorsen

«تَحدثُ الأشياءُ لكن تذهب تمثّلاتُها أدراج الرياح»
أليكساندر،ج.س و غراو، ر(Alexander, J. C. & Gao, R. 2012)

أقدم فجوتولف هانسن Fjotolf Hansen ، المعروف جيّدا باسمه السابق، اندريس بيرينغ بريفيك Anders Behring Breivik ، على تنفيذ هجومين إرهابيين في النّرويج في ٢٢ يوليو ٢٠١١. كان الهجوم الأول انفجار سيارة مفخخة في وسط العاصمة النرويجية في حي الحكومة التنفيذية في النرويج، وأتى الهجوم الثاني على معسكر شبابي صيفي أقامه اتّحاد العمال الشباب في جزيرة أوتويا جنوبي أوسلو.

الآن، وبعد عشر سنوات خلت، لا يزال المجتمع النرويجي يواجه الأسئلة التي أثيرت في أعقاب تلك الهجمات التي أودت بحياة ٧٧ شخص وأصابت عددا أكبر بكثير. لقد تلقّت النرويج الضربة بصفتها أمّة، وأصابت الضربة العالم أيضًا. كما شارك ضمن المعسكر الصيفي زوار دوليون وحظيت الهجومات بتغطية وسائل الإعلام الدولية. تمحورت الأسئلة التي طرحت حينها على سبيل المثال حول حالة الإلهام الدولي للهجمات. ومع ذلك، كان لدى المجتمع النرويجي ما يكفي من القدرة في مجابهة القرارات العملية والتأقلم معها في أعقاب ذلك مباشرة. إذ أكّد العديد في رواياتهم على توقيت الهجمات، حدوث مثل تلك الهجمات في منتصف الصيف حين تكون أوسلو خالية من الناس إلى حد ما وينصرف معظم الناس إلى قضاء العطلة. لقد جعل هذا التوقيت المجتمع أقل جاهزية للتعامل مع مثل تلك الفظاعة، إذ خلى الردّ من السّرعة المتوقعة ولم يفي بالمأمول فيه. فنحن أمام إرهابي سلّم نفسه باسمه الكامل وكان قد وزّع «بيانًا» على نطاق واسع قبل تنفيذه الهجمات مباشرة. وعليه، يمكن أن ينطلق البحث عن إجابات بالاعتماد على المواد المتوفّرة. تجدر الإشارة إلى أنّه تمّ التعامل مع السؤال النفسي حول ما إذا كان بريفيك عاقلًا أم مختلًا نفسانيا من قِبَل اثنين من لجان خبراء الطب الشرعي النفسي بنفس الطريقة ولو أنّهما توصّلا إلى استنتاجين متباينين. فبينما توصّلت اللجنة الأولى أنّ اندريس بيرينغ بريفيك مصاب بجنون الاضطهاد والانفصام الشخصي، خلُصت اللّجنة الثانية أنه يعاني من اضطراب الشخصية النرجسية بيد

<<

أنّه كان لا يزال عاقلاً حين تنفيذه للهجمات. أفضت المحاكمة التي جرت في محكمة منطقة أوسلو المحلية إلى إدانة بريفيك وإثبات سلامة مداركه العقلية. وحكم القضاء بسجنه ٢١ سنة في عقوبة قابلة للتمديد. كانت تلك أقصى عقوبة في النرويج. غيّر بريفيك خلال فترة السّجن اسمه. وفي ١٥ مارس ٢٠١٩ نفّذ برينتون تارانت Brenton Tarrant هجومًا إرهابيًا ضدّ مسلمين في مدينة كريست تشيرش Christchurch بنيوزيلندا. حيث ذكر تارانت اسم بريفيك صراحة باعتباره مصدر استلهامه. حينها طفا تاريخ «٢٢ يوليو» على السّطح وبات مجدّدا من الأحداث العالمية.

لقد غدا تاريخ «٢٢ جويلية» كناية للصدمة الثقافية اتي انبثقت عن تلك الأحداث. إذ لا يعكس مجرد حدث تاريخي فقط وإنما ينصّ أيضا على العملية التي تَلَتهُ، في تماثل «مع أحداث ١١ سبتمبر». إضافة إلى طرح الحدث لأسئلة حول تَشدِيد الهوية الجماعية ومواجهته للمفاهيم السابقة بشأن السمات النرويجية. وعلى النحو الذي استوضحه الاتحاد النرويجي لنقابات العمال في «كيف يعقل ل» أحد منّا أن يؤول إلى قاتل جماعي؟. يمثّل هذا السبيل الذي يؤدي إلى انفتاح على المناقشة أحد المؤشرات الدالّة على الصدمة الثقافية.

ثمّة مجموعة واسعة و متنامية من المؤلّفات والأدبيات دوليّا - لا نرويجية فقط -حول «٢٢ يوليو».لعل أكثرها شهرة الكتاب غير الروائي المعنون «*واحد منّا*» من تأليف آسن سيرستاد ،كما يوحي العنوان بذلك. كما يتجلّى ذلك في الأدبيات الأكاديمية إذ كتب عالم الأنثروبولوجيا سيندري بانغستاد Sindre Bangstad كتابًا بعنوان *اندريس بريفيك وبروز الإسلاموفوبيا* سنة ٢٠١٤ والذي تعمّق فيه بشكل بيّن في طرح مسألة الدوافع الإيديولوجية للإرهاب. بينما أبدى بانغستاد Bangstad وضوحا في دراسة مخاطر الإسلاموفوبيا بصفته عاملا سياقيًا مُهمّا، يدرس سفاينون ساندبورغ Sveinung Sandberg القصص الذاتية التي قدّمها بريفيك في «البيان» الذي كان قد وزّعه قبل الهجمات، وخلص بناء على تلك القصص إلى أربع طرق مختلفة لتحليلها وهي «إما طريقة تحليل استراتيجية أو محددة أو موحدة أو مجزأة. « كما أورد ساندبورغ كيف أن الطرق المختلفة التي انتهجت في وصف بريفيك تعكس صراعًا بين مناهضي الإسلاميين الذين يحاولون التركيز على وكالة بريفيك وبين الأطراف اليسارية التي تؤكد النهج البنيوية.

كما نسوق مجالات بحثية أخرى أكثر إثارة وجديرة بالذكر مثال دراسات حول وسائل الإعلام، ومناقشات بشأن مسألة التّعددية الثقافية، ومسألة الثقة والالتزام المدني، وسياسة مكافحة الإرهاب. إذ تسعى جلّ تلك الأمثلة عادة إلى دراسة التأثيرات التي ألحقها يوم ٢٢ يوليو. لعلّ أبرز صورها إحدى الاستنتاجات الحَريّة بالذّكْر تقديم الحكومة النرويجية في أعقاب الهجمات الإرهابية دعمًا ماليًا لإنشاء مركز جامعة أوسلو لبحوث التطرّف (C-REX) ، والذي يحظى الآن وفقًا لسينثيا ميلر إدريس[1] Cynthia Miller-Idriss «باعتراف واسع النطاق و يعدّ المركز الأكثر شمولاً للخبرة الأكاديمية و العلمية والسياسة العامة حول أقصى اليمين المتطرّف على الصعيد العالمي.»

لسنا هنا في معرض توفير عرض كامل للأدبيات المعنية أو المتعلّقة بتاريخ ٢٢ جويلية، لكن جرى تقديم هذه الورقات كأمثلة على المشهد الذي نعمل في سياقه أنا و تور رافوس Tore Rafoss و الذي بتمحور حول عدد خاص بشأن تاريخ ٢٢ جويلية والتي أثارتها المجلة النرويجية لعلم الاجتماع. تغطّي هذه المقالات أوجها مختلفة حيث يتناول المقال الأوّل بعنوان: «*الثقة في أعقاب الهجمات الإرهابية في النرويج وفرنسا وإسبانيا*» أهمّية الروايات باعتبارها جزء من ثقة المواطنين في السياسيين وفي المجتمع بعد الهجمات الإرهابية. بينما تسلّط دراسة الحالات المقارنة على الهجمات الإرهابية في مدينة نيس سنة ٢٠١٦ وهجمات برشلونة سنة ٢٠١٧.

يتناول المقال الثاني المعنون «النصب التذكارية الوطنية ردًا على الإرهاب» مسألة عمل الذاكرة حيث يدرس عملية إقامة النصب التذكارية الوطنية في أوسلو وأوتويا من خلال المقارنة مع النصب التذكاري الوطني في أوكلاهوما سيتي والنصب التذكاري الوطني ١١ سبتمبر في نيويورك. يخلص المقال بمناقشة مسألة كيف تحجب النصب التذكارية الوطنية عموما وبشكل متناقض، البعد السياسي للأحداث التاريخية وأعمال التذكّر واستعادة الذاكرة.

أمّا ثالث المقالات فيرسم «دور المحكمة عقب ٢٢ جويلية» جدول أعمال بحثية في إطار علم اجتماع القانون وذلك بالقيام بعملية توثيق العلاقات بين المحكمة والناجين وبين أعمال الذاكرة وإعادة بناءها. مطمحنا من خلال هذه توفير فهم أعمق وإدراك لكيفية استجابة المحكمة إلى الأحداث غير العادية.

تعرض في يلي الكتب التي سيتم استعراضها:

- مؤلّف[*كراهيّة في الوطن*] لسينثيا ميلر إدريس
- الأنطولوجيا المنقّحة [*الطرق المنتهجة للتجاوز*] *Bearbeidelser* آن جيلسفيك Anne Gjelsvik
- كتاب [*الخوف و البغضاء في الديمقراطية*] *Frykt og avsky i demokratiet* ل Eirik Høyer Leivestad's
- كتاب [*حزب العمّال و تاريخ ٢٢ جويلية*] *Arbeiderpartiet og 22. Juli* هالفارد نوتاكير

وكما تبيّنُ هذه المقالات والاستعراضات للكتب، تظلّ قوة علم الاجتماع تستند إلى اتساع نطاقها حين يتعلق الأمر باسْتَقْصِاء دَقَائِق تاريخ «٢٢ يوليو» والبحث فيه بحثا مستفيضا.

توجه كل المراسلات إلى بال هالفونسون على البريد الإلكتروني
<pal.halvorsen@universitetsforlaget.no>

[1] سينثيا ميلر إدريس عالمة اجتماع وأستاذة بكلية الشؤون العامة وكلية التربية، جامعة ميشيغن، الولايات المتحدة الأمريكية، قسم العدل والقانون وعلم الجريمة. مديرة الأبحاث بمركز التميز الجامعي. (CUE). كما تدير سينثيا ميلر إدريس مختبر الابتكار والبحث في مجال الاستقطاب والتطرف (PERIL). المترجمة.